إعلان الجمهورية

فى ليلة الجمعة ١٩ يونيه عام ١٩٥٣ كانت مصر المكافحة الصابرة ساهرة وهى تحس بأن نسمة جديدة من نسمات الأمل سوف تهب على قلوب بنيها ، وأن حدثا تاريخيا سيقع فى تلك الليلة ، فيكون بمثابة نقطة تحول فى تاريخها الحافل المجيد .

وانبرى صوت المذيع من محطة الإذاعة يعلن بين لحظة وأخرى ، بأن نبأ هاما سوف ينقله الأثير بعد دقائق ، فجفا النوم عيون المواطنين ، وواصلوا سهرتهم إلى جانب أجهزة الراديو وقد ألهمهم احساسهم بأن حدثا خطيراً سيحدث فى مصر . وتركزت الخواطر وأنصت الجميع .

والواقع إن اعلان الجمهورية كان مرتقبا منذ فجر الثورة . لأنه نتيجة طبيعية للتطور الفكرى والاجتماعى . وخاتمة آخر العهد بالرجعية والطغيان والفساد ، ولأنها فرصة للتحرر من نظام ثبت فشله منذ مئات السنين .

وقبيل منتصف الليل أعلن مجلس الثورة رغبة الشعب فى « ميلاد الجمهورية المصرية الأولى » ونهاية الملكية التى تحالفت مع الاستعمار منذ ساعاتها الأولى ضد الشعب وحرياته وكرامته وآدمية أفراده .

وأنصت الشعب إلى محمد نجيب وهو يعلن قيام الجمهورية ، نيابة عن مجلس الثورة وأن مصر لن يحكمها بعد اليوم إلا بنوها ، فرددت الملايين بقلوبها ومشاعرها إلى جانب المذياع : تحيا جمهورية مصر .

وفيما يلى البيان التاريخى لإعلان الجمهورية .

بيان مجلس قيادة الثورة

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد بادرت فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند إليه الاستعمار . ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه .

وإن تاريخ أسرة محمد على فى مصر . كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حقوق الشعب ، وكان من أولى هذه الخيانات اغراق اسماعيل فى ملذاته واغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب . حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين ، ثم جاء توفيق ، فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه ، فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش . الذى استنجد بأعداء البلاد على أهلها . وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تتبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذاك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة ! فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب . وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ! وطغى وتجبر وكفر ! فخط بنفسه نهايته ومصيره فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع فنعلن اليوم باسم الشعب .

أولا ــ الغاء النظام الملكى وإنهاء حكم أسرة محمد على مع الغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة .

ثانيا ــ اعلان الجمهورية بتولى الرئيس اللواء « أركان الحرب » محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت .

ثالثا ــ يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على الدستور الجديد .

فيجب علينا أن نثق بالله وبانفسنا وأن نحس العزة التى اختص الله بهـا عباده المؤمنين والله المستعان والله ولى التوفيق .

محمد نجيب	حسن ابراهيم
جمال عبد الناصر	كمال الدين حسين
صلاح سالم	جمال سالم
عبد الحكيم عامر	حسين الشافعى
أنور السادات	عبد اللطيف البغدادى
زكريا محى الدين	خالد محى الدين

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

وأعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى والمتحدث الرسمى باسم الحكومة فى اجتماع صحفى ما يلى :

اقتضت الضرورة الاعتراف بالحقيقة الواقعة ، وعليه قد صار وضع النظام الكامل للحكم فى مرحلة الانتقال لكى تستقر الأمور فى البلاد .

وسيعلن الان الغاء النظام الملكى فى مصر وخلع الملك احمد فؤاد الثانى ، والغاء حكم أسرة محمد على واعلان الجمهورية وتولى قائد الثورة الرئيس محمد نجيب رياسة الجمهورية . على أن يحتفظ بكافة سلطاته الحالية أثناء مرحلة الانتقال ، أى أنه سيظل إلى جانب توليه رئاسة الجمهورية رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

أما الكلمة الأخيرة فى نظام أو شكل الحكم الجمهورى فسيترك للشعب أن يقره عند استفتائه فى الدستور الجديد والحياة النيابية فى البلاد .

وسيكون للشعب الحق فى تقرير الجمهورية البرلمانية .

وواضح أن الوضع الان بالنسبة لتولى الرئيس نجيب رياسة الجمهورية وضع طبيعى .

وقد اقتضت سلامة الوضع أيضا دخول بعض ضباط القيادة فى مجلس الوزراء وتوليهم بعض السلطات التنفيذية فتقرر ما يأتى :

١ — يتولى البكباشى أركان الحرب جمال عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء ومنصب وزير الداخلية .

٢ — يتولى قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى منصب وزير الحربية والبحرية .

٣ — يتولى الصاغ صلاح سالم منصب وزير الارشاد القومى ومنصب وزير الدولة لشئون السودان .

٤ — يتولى اللواء عبد الحكيم عامر منصب القائد العام للقوات المسلحة .

وقد تقرر أن يحتفظ هؤلاء الضباط بصفاتهم فى مجلس الثورة . وكل ما فى الأمر أن إجراء دخولهم الوزارة قد اتخذ ليدعم الصلة بين الأداة التنفيذية ممثلة فى مجلس الوزراء وبين مجلس الثورة .

وواضح أن هؤلاء الضباط الذين دخلوا الوزارة ستظل أماكنهم فى الجيش محفوظة حتى يعودوا إلى مراكزهم عند انتهاء مهمتهم » .

وعلى أثر اعلان الجمهورية أرسلت وزارة الخارجية برقيات مفتوحة إلى جميع الهيئات الدبلوماسية المصرية فى الخارج تبلغها اعلان الجمهورية باسم الشعب . وان الرئيس محمد نجيب تولى رئاسة الجمهورية لمدة فترة الانتقال ، وطلبت الوزارة ابلاغ هذا النبأ لحكومات الدول الأجنبية .

أسباب اعلان الجمهورية :

وفى يوم ٢٠ يونيه أدلى البكباشى جمال عبد الناصر بحديث إلى وكالة الأنباء المصرية عن الأسباب التى دعت إلى إعلان الجمهورية فقال :

حين قمنا بثورتنا باسم الشعب لم يكن هدفنا شخصاً معيناً فحسب . وإنما كنا ندرك تمام الإدراك أن العلة الكبرى هى ذلك النظام الذى فرضته على البلاد قسراً أسرة دخيلة عليها وعلى تقاليدها . وكان هذا النظام يصور مبلغ اتساع الهوة بينه وبين الشعب ، فأراد أن يبقى سلطانه بحكم مطلق غاشم وأن يدعمه بالاستناد إلى عنصر أجنبى آخر ، فانتهز الفرصة المواتية له ودعا الجيش البريطانى منذ سبعين عاما ليسند عرشاً متهالكا تحت سخط المصريين .

أما أن الشعب كان يتوقع اعلان الجمهورية لمناسبة انقضاء عام على قيام الثورة فإننا أردنا أن نسرع بالاستجابة إلى الارادة الشعبية قبل ذلك . حتى نضع حداً نهائياً لأية وساوس قد تدور بخلد البعض . وأكثر من هذا فلا ريب فى أن تصحيح الأوضاع

يقضى بأن يكون على رأس الدولة المصرية مصرى صميم من أبنائها مما يقوى مركزها فى نظر العالم الخارجى بأسره .

فرحة الشعب :

لم تر مصر البشر والسعادة تملأ الوجوه كما شاهدته فى هذا اليوم ، فقد بلغت الفرحة من المواطنين أنهم لم يذوقوا النوم فى تلك الليلة التاريخية الخالدة إلا غرارا ، حتى إذا ما أسفر صبح الجمعة ١٩ يونيه غادر الألوف من أفراد الشعب بيوتهم إلى الشوارع وتدفقت جموعهم أمام دار الرئيس محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر يزجون إليه التهانى ويحيونه فى شخص الثورة تحية الصباح بدموع امتزجت فيها دلائل الوفاء بالفرحة .

ثم استقل سيارته إلى دار السيد محمد عبد المنعم الوصى السابق لزيارته . واستأنف الموكب سيره إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة . حيث كان فى انتظاره ضباط الجيش من جميع الرتب ، وبعد استراحة وجيزة ، استقل الرئيس ومعه البكباشى جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة السيارات إلى المسجد الحسينى لتأدية فريضة الجمعة ، حيث استقبلتهم الجماهير المحتشدة على جوانب الطرق بعاصفة من الهتاف والدعاء بأن يحفظ الله للكنانه رمز أمانيها .

وفى المساء قدم الوزراء إلى مقر رياسة الجمهورية ، وكانت جموع الشعب أمام القصر تهتف فى حرارة وإيمان للعهد الجديد ، وبعد أن حلف الوزراء اليمين واحداً واحداً ، اتجهوا إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء حيث عقد المجلس أول اجتماع له فى عهد الجمهورية برياسة اللواء محمد نجيب ، وفى هذا الاجتماع التاريخى الحافل تقرر أن يطلق اسم « قصر الجمهورية » على عابدين ، وأن يسمى بالمقر الرسمى لرياسة الجمهورية ، كما تقرر اطلاق اسم ميدان الجمهورية على الساحة التى يطل عليها القصر ، وجعل يوم ١٨ يونيه من كل عام عيداً وطنياً من الأعياد الرسمية .

استفتاءات الشعب :

لقد تجلى مقدار تعلق المصريين بالنظام الجمهورى وفرحهم بزوال كابوس الملكية فى الاستفتاءات الشعبية التى استقبل بها الشعب رئيس الجمهورية وذلك بعد اعلانها .

ففى يوم ٢٣ يونيه تجمع أكثر من مليون مواطن من سكان العاصمة فى الاحتفال الذى أقامته هيئة التحرير فى ميدان الجمهوريه . لتحية رئيس الجمهورية ورجال الثورة .

وفى يوم ٢٦ يونيه احتشد نحو نصف مليون مواطن فى ميدان المنشية بالاسكندرية أمام مقر هيئة التحرير لاستقبال رئيس الجمهوريه واعلان سرورهم بهذا الانتقال .

وفى ٣ يوليه و١٠ يوليه احتشدت جموع الشعب أيضاً لتحية رئيس الجمهورية فى زيارته لعواصم الغربية (طنطا) والقليوبية (بنها) والمنوفية (شبين الكوم)

طريقة انتخاب رئيس الجمهورية :

وجاءت لجنة الدستور فتعددت الاراء فيها بصدد طريقة انتخاب رئيس الجمهوريه ففضل فريق انتخابه عن طريق الاستفتاء الشعبى ، ونادى فريق آخر بأن يكون انتخابه عن طريق أعضاء البرلمان ، وأخيراً فضل فريق ثالث أن يكون انتخابه عن طريق هيئة خاصة يشترك فيها أعضاء البرلمان .

وبعد أن استعرضت اللجنة ما ورد فى مختلف الدساتير عن طريقة انتخاب رئيس الجمهوريه . خلصت إلى وضع المواد التالية التى ستعرض ضمن مواد الدستور للاستفتاء الشعبى توطئة للموافقة عليها أو تعديلها ،

وفيما يلى بيان الأحكام والمبادىء التى انتهت اللجنة إلى تقريرها .

الباب الثالث

م — ١

السلطات

جميع السلطات مصدرها الأمة . واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

الفصل الأول

م — ٢

رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة . ويتولى سلطاته وفقاً لأحكام هذا الدستور .

الفرع الأول

م — ٣
انتخاب رئيس الجمهورية

١ — يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمورية أن يكون مصرياً مولوداً لأب وجد مصريين ، متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية . وألا تقل سنه يوم الانتخاب عن خمس وأربعين سنة ميلادية .

٢ — ولا يجوز أن ينتخب لرياسة الجمهورية أحد من أعضاء الأسرة التى كانت تتولى الملك فى مصر .

م — ٤
الطريقة الأولى

رئيس الجمهورية تنتخبه بالاقتراع السرى هيئة مكونة من أعضاء مجلسى البرلمان منضما إليهم هيئة تضم ثلاثة أمثال أعضاء البرلمان عدا الخمس المعين فى مجلس الشيوخ . وينظم القانون اجراءات انتخاب هذه الهيئة .

ومدته خمس سنوات ولا يجوز اعادة انتخابه أكثر من مرة واحدة .

طريقة أخـــرى

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام السرى المباشر لمدة خمس سنوات . ولا يجوز تجديد انتخابه إلا مرة واحدة . ويشترك فى الانتخاب جميع الأشخاص الذين لهم حق انتخاب أعضاء مجلس النواب . وينظم القانون اجراءات هذا الانتخاب وطريقة الترشيح .

(لم تنته اللجنة إلى اختيار أحد هذين النصين وستعقد جلسة خاصة لذلك كما ستعيد صياغة الطريقة الأولى فيما بعد) .

م — ٥

قبل أن يباشر رئيس الجمهورية سلطاته الدستورية يحلف أمام البرلمان منعقداً فى هيئة مؤتمر . اليمين الاتية : « أقسم بالله العظيم أن أكون أميناً على النظام الجمهورى ،

وأن أحترم الدستور وقوانين البلاد ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وأن أعمل على رقى الأمة ورفاهيتها ، وأن أتجرد فى جميع أعمالى عن كل تحزب أو تحيز ».

م — ٦

يعين القانون مرتبات رئيس الجمهورية . ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس الجمهورية وأية وظيفة عامة أخرى ، كما لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يزاول ولو بطريق غير مباشر أية مهنة حرة ، ولا أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة ولو كان ذلك بالمزاد العام ، كما لا يجوز له أن يبيع أو يؤجر للحكومة شيئاً من أملاكه أو أن يقايض عليه معها . ولا أن يكون مساهما فى أى عمل تجارى أو صناعى أو مالى .

م — ٧

١) رئيس الجمهورية مسئول جنائياً عن الجرائم التى يعاقب عليها القانون . ويقرر قانون خاص مسئوليته فى حالات الخيانة العظمى . وانتهاك حرمة الدستور واستغلال النفوذ . ويتولى فى جميع الأحوال مجلس النواب التحقيق معه واتهامه بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس . ويحاكم أمام المحكمة العليا الدستورية . وذلك كله وفقا للأوضاع وطبقاً للإجراءات التى ينص عليها القانون .

٢) فاذا ثبتت أدانته فى جريمة أتاها بسبب تأدية وظيفته أو فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف قضى بعزله مع عدم الاخلال بالعقوبات الأخرى التى يجوز توقيعها عليه .

٨ -

١) قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما على الأكثر وخمسين يوما على الأقل تبدأ الاجراءات لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد . ويجب أن يتم انتخابه قبل انتهاء مدة الرئيس القائم بثلاثة أيام على الأقل .

٢) وإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم انتخاب الرئيس الجديد تولى رئيس مجلس الشيوخ منصب الرياسة مؤقتاً حتى يتم الانتخاب .

م — ٩

١) إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته . أناب عنه رئيس مجلس الشيوخ .

٢) واذا كان المانع دائما كالوفاة أو الاستقالة أو العجز الدائم عن العمل ـ اذا ثبت بقرار يصدر بأغلبية أعضاء كل من مجلسى البرلمان ـ أعلن رئيس مجلس الشيوخ خلو منصب رئيس الجمهورية ، وتولى الرياسة مؤقتا . ويجرى انتخاب رئيس الجمهورية الجديد خلال خمسين يوما من تاريخ اعلان خلو المنصب .

٣) وفى جميع الأحوال التى يتولى فيها رئيس مجلس الشيوخ منصب رئيس الجمهورية أو ينوب عنه ، يختار مجلس الشيوخ أحد وكيليه للقيام بأعمال الرياسة فى هذا المجلس .

الفرع الثانى

م — ١٠
سلطات رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية يقترح القوانين ، وهو الذى يصدرها ، وله حق الاعتراض عليها ، وذلك على الوجه المبين فى هذا الدستور .

(أجل بحث هذا الحكم حتى تناقش الاختصاصات الواردة فيه كل فى موضعه .)

م — ١١

رئيس الجمهورية يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا فيها . أو تعطيلا لها . أو اعفاء من تنفيذها . ويجوز تفويض غير رئيس الجمهورية فى وضع هذه اللوائح بنص خاص فى القانون .

م — ١٢

رئيس الجمهورية يضع لوائح الضبط ، ويرتب المصالح العامة . بما لا يتعارض مع القوانين .

م — ١٣

١) لا يجوز لرئيس الجمهورية اصدار مراسيم لها قوة القانون الا بتفويض من البرلمان يعين المبادىء الرئيسية التى تقوم عليها هذه المراسيم . على أن يكون التفويض لمدة معينة وفى حدود أغراض مرسومة .

٢) ومع ذلك اذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد ، أو فى فترة حل مجلس النواب ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير . فلرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان فى اجتماع غير عادى يتم خلال اسبوع من يوم صدورها واذا كان مجلس النواب منحلا وجبت دعوة المجلس القديم . فاذا لم تعرض هذه المراسيم على البرلمان خلال هذه المدة أو عرضت وانقضى ستون يوما دون أن يقرها كل من المجلسين . زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون . ويجوز فى هذه الحالة بموافقة البرلمان تسوية ما سبق أن ترتب على هذه المراسيم من الاثار .

للحكومة فى حالة الحرب أو وقوع اضطرابات جسيمة تخل بالامن اخلالا خطيراً أن تطلب من البرلمان تفويضها على وجه الاستعجال فى سلطات معينة تكون ضرورية لمواجهة الحال .

وهذه السلطات تقدرها الضرورة فيجوز أن تحدد بمنطقة معينة . أو لمواجهة حوادث معينة ويجب دائما تحديدها بزمن معين . واذا كان البرلمان فى غير أدوار الانعقاد دعى للاجتماع فوراً . واذا كان مجلس النواب منحلا وجبت دعوته .

ويظل البرلمان مجتمعاً تحقيقاً لكفالة الحريات العامة . وللرقابة البرلمانية الكاملة ما دام التفويض قائما وتودع الحكومة البرلمان الأوامر التنظيمية بمقتضى السلطات المفوضة لها .

وللحكومة عند الاقتضاء أن تطلب كذلك التفويض فى سلطات جديدة . وللبرلمان أن يقرر فى أى وقت الغاء جميع السلطات التى منحها للحكومة أو بعضها أو الحد منها .

وتكون القوانين التى يقررها البرلمان فى جميع هذه الأحوال بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين .

وتبقى قائمة لا يجوز المساس بها : الحريات والحقوق العامة التى لم تفيد بمقتضى السلطات التى فوضها البرلمان للحكومة .

وتكون ممارسة هذه السلطات خاضعة للرقابة القضائية .

كما قررت اللجنة أن تضاف المبادىء الآتية :

١) لا يجوز بحال من الأحوال أن يتعرض التفويض البرلمانى لمبدأ تحريم القبض على أعضاء البرلمان بدون إذن المجلس المختص .

٢) عدم جواز الاعفاء من المسئولية المترتبة عل ممارسة السلطات التى يخولها البرلمان للحكومة أثناء الحرب أو الاضطرابات الجسيمة التى تخل بالأمن إخلالا خطيرا .

٣) تؤلف هيئة برلمانية على الوجه الذى يبينه قانون التفويض البرلمانى تمثل فيه الجماعات السياسية فى المجلسين وتستشيرها السلطة التنفيذية فى ممارسة السلطات الممنوحة لها .

م — ١٥

رئيس الجمهورية يدعو البرلمان الى الاجتماع العادى وغير العادى ويؤجل انعقاده ويحل مجلس النواب ويعين أعضاء مجلس الشيوخ الذين يكون اختيارهم عن طريق التعيين كل ذلك على الوجه المبين فى هذا الدستور .

(تأجل البت فى هذا الحكم لحين البت فى المبادىء التى تضمنتها كل فى موضعه من المشروع المعروض)

م — ١٦

رئيس الجمهورية يولى الوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم على الوجه المبين بالدستور والقوانين .

م — ١٧

رئيس الجمهورية يعتمد ممثلى الدول الاجنبية السياسيين وهو الذى يعين الممثلين السياسيين لدى الدول والهيئات الأجنبية ويعزلهم على الوجه المبين بالقانون .

م — ١٨

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يعلن الحرب ولا يكون ذلك الا بموافقة البرلمان (وافقت اللجنة على هذا الحكم عل أساس أن المراد بالقيادة العليا قيادة شرفية محضة)

م — ١٩

رئيس الجمهورية هو الذى يبرم المعاهدات وعليه أن يبلغها البرلمان مشفوعة بما يناسب من البيان على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات الخاصة بأراضى الدولة التى تتعلق بحقوق سيادتها أو بحقوق المصريين العامة والخاصة والمعاهدات الخاصة بالتنظيم الدولى ومعاهدات التجارة والملاحة ومعاهدات الاقامة والمعاهدات التى تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات والمعاهدات التى يكون فيها تعديل للقوانين المصرية الداخلية لا تكون نافذة الا بعد التصديق عليها بقانون .

م — ٢٠

المعاهدات التى يتم التصديق عليها وفقا للاوضاع المقررة وتنشر تكون لها قوة القانون ولا يحتاج تطبيقها إلى اجراءات تشريعية أخرى غير الاجراءات التى اقتضاها التصديق عليها .

م — ٢١

رئيس الجمهورية ينشىء الرتب العسكرية وأوسمة الشرف المدنية والعسكرية ويمنحها على الوجه المبين بالقانون . أما الرتب المدنية وألقاب الشرف فلا يجوز انشاؤها .

(م — ٢٢ الخاصة بسك النقود حذفت)

م — ٢٣

لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة وتخفيضها . أما العفو الشامل عن الجريمة فلا يكون الا بقانون .

م — ٢٤

١ — يتولى رئيس الجمهورية جميع سلطاته بواسطة الوزراء . وتوقيعاته فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . بعد موافقة مجلس الوزراء . وأوامره شفوية كانت أو كتابيه لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال .

٢ — غير أن رئيس الجمهورية يستقل بتعيين رئيس مجلس الوزراء وإقالته وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الذين يكون اختيارهم عن طريق التعيين . واذا

قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه الاستقالة الى البرلمان والى مجلس الوزراء فى رسالة لا يوقعها معه أحد ،

(تقرر الموافقة على الحكم الاول وأجلت مناقشة الحكم الثانى حتى تناقش المبادىء الواردة فيها كل فى موضعه) .

وهكذا أعلنت الجمهوريه . . . أمل الشعب فى تحقيق آماله واستعادة سيادته . . . وقد تحققت هذه الامال فى عهد الثورة . . . عهد العمل والكد والكفاح فى سبيل تحقيق رغبات ملايين المواطنين . . .

الجمهورية فى عامها الأول

مضى عام على إعلان الجمهوريه ، عام حافل بالأحداث الجسام والانتاج المثمر . وهى جميعاً تمتاز بما صاحبها من تقدم نحو بلوغ الهدف ونحو تحقيق الأمل فى إيجاد دولة تعمل فى الداخل من أجل رفاهية المواطنين وخيرهم ، وتسعى فى الخارج إلى تحقيق استقلال البلاد لتتبوأ مصر المكانة اللائقة بها ، وأن تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول المستكملة السيادة .

إن عاما واحداً ليس شيئاً مذكوراً فى قياس الزمن ، ولكنه بالنسبة إلينا كل شىء ، فقد ورثنا عن العهود البائدة الإقطاع والرجعية ، والفساد والرشوة . والتهريج السياسى وانحلال جهاز الدولة ، وهى جميعاً أسلحة الاستعمار التى ترمى الى إذلال المواطنين والتسلط عليهم واستنزاف ثمار كدهم ، فقضت الجمهورية على هذه العوامل واستأصلتها من جسم الوطن .

إن للشعوب وثباتها وجلال صحوها بعد السبات العميق ، والهجوع الطويل ، وقد أثبت الشعب المصرى فى مراحل حياته كافة ، أنه قد يستكين الى الظلم والطغيان ويخلد الى الدعة والراحة فترة من الزمن ، ولكنه لا يلبث أن ينهض ويثور فى وجوه المستبدين والمفسدين ، فيكتسح ما يوضع فى طريقه من عقبات وسدود ، ويحطم الحواجز التى تعترض طريق نهضته ، ويفك القيود والأغلال التى يطوقهما الطواغيت ، ويتخلص مما نفثه المستعمر فى جسمه من سموم وأدران ، وسرعان ما يصبح فى وثبته الجريئة نحو الحرية والتحرر موضع إعجاب العالم بأسره .

وقد واتت الفرصة الشعب لأن يتخلص من كابوس الطغيان ، ويزيحه من طريقه فى ثورة ٢٣ يولية وأن يطرد الحاكم الظالم ، ويقصى سماسرة الفساد الذين كانوا يتآمرون على سلامته ، والخوارج الذين يتاجرون باقواته ، وأن يقضى قضاء مبرما على الحزبية

العمياء البغيضة . وعلى الدكتاتورية البرلمانية . والشعوذة السياسية ، ولكن هذا لم يكن هدف الثورة المنشود . وإنما هى ترمى الى تعبئة القوى الروحية والمادية ، والى تنظيم الصفوف . وتكتل الجهود لتحرير الوادى من إسار كل قيد يعوقه عن التقدم والرقى . وهكذا أعلنت الثورة النظام الجمهورى . بعد أن كانت « الجمهورية » فى الماضى أملا يتناجى به الأحرار ، ولا يجرؤون على أن يجرى اسمها على ألسنتهم خشية السجن والاعتقال والتشريد ، وكان المواطنون ينظرون بعين الحسرة الى دول أقل من مصر علماً وثروة ، وثقافة ومكانة ، وهى تنعم بنظام الشورى فى ظلال الجمهورية .

أعلنت الجمهوريه تلبية لرغبات المواطنين واستجابة للنداءات الصادرة عن النضج الاجتماعى والوعى القومى لتحقيق انقلاب شامل يضع حداً للفوضى التى كانت سائدة ، ويسير بالبلاد على أسس انشائية إيجابية ، تحقق اصلاحا شاملا فى مختلف نواحى الحياة ، وتحرر مصر من القيود الثقيلة وتخلصها من عجلة أصحاب النفوذ وتنفض عن الوطن شعار الإذلال والهوان ، وتدق أسفيناً فى جبهة الاستعمار الأجنبى الذى كان يعتمد على الملوك والحكام وأمراء الإقطاع .

أعلنت الجمهورية لتؤمن الإخاء بين المواطنين وتوطد أركان العدل والمساواة بينهم ، واحترام الحقوق والحريات الطبيعية ، ومنع الظلم والطغيان عن الأفراد والجماعات ، وتحرير المواطنين من الفقر والجهل ، وتعزيز روح التضحية فى سبيل المجموع . وتكوين المجتمع على أساس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ورفض الامتيازات والاستثناءات لكى تنسجم مصلحة الفرد فى حدود مصلحة الأمة .

مكاسب الجولة الأولى :

كانت أداة الحكم تجرى فى الماضى طوعا لأهواء الحاكمين ونزواتهم فصارت الان فى مصلحة المحكومين وباسمهم .

وكانت الحرية مقيدة بإرادة الحاكم وبالتقاليد الغثة المتوارثة . فصارت الحرية مقدسة ودكت صروح الظلم والطغيان ، ومحيت معالم الرشوة والفساد والمحسوبية وهى أسلحة الرجعية القذرة فى دوائر الحكم .

كانت القوانين أقرب إلى العرف منها إلى الشرائع المدنية ، وكان الحاكم يسخرها لمصلحته ومصلحة ذويه ، فأصدرت الجمهورية التشريعات التى اقتضت روح الثورة إصدارها لتحقيق الأهداف السامية التى قامت من أجلها ، وفى مقدمتها العدالة والمساواة ورعاية الضعيف حتى يأخذ حقه ، ومساندة المظلوم حتى ينصف .

كانت الأمة تكافح وتناضل فى عدة ميادين ، تناضل حكم الارهاب الذى فرضته أسرة محمد على . وتناضل فى سبيل الظفر بحقوقها وحرياتها ، وتكافح المستعمر البغيض الذى يدنس أرضها الطيبة ، وهى اليوم تقبض بيدها على أزمة شئونها وتكافح فى مضمار واحد هو الاستعمار .

كانت الملكية تتنافى مع استقرار الحكم ومع استقرار أوضاع الدستور والحياة النيابية ، وكان الملك وأسلافه وراء كل انقلاب رجعى ، فأتت الجمهورية لتقر الأوضاع السليمة وتهيء الشعب لينعم بدستور تكون الكلمة الأولى فيه للشعب نفسه .

كانت الأرض الصالحة للزراعة لا تزيد رقعتها على ستة ملايين فدان ، وهى فى حوزة حفنة من الاقطاعيين . يسيطرون على منابع الرزق ، وكان الفلاح شأنه شأن رقيق الأرض فى العصور المظلمة ، وهى الآن تستصلح وتنمو وتزداد رقعتها ، وانتقلت هذه الأرض وأصبحت ملكا للذين يفلحونها وقضى على الاقطاع والعبودية ، وتحرر الفلاح عقلا وجسما وروحا .

وكان العامل خاضعاً لنفر من طغاة الرأسماليين ، غلاظ القلوب . يستغلونه أسوأ استغلال ولا يعترفون بحقوقه . فحررت الجمهورية العامل من سيطرة أصحاب الأعمال وصارت الأقدار توزن بالعمل الصالح والكفاءات لا بالرتب والألقاب .

لقد جاءت الجمهورية لتجعل من الشعب مصدراً ومرجعاً معاً ، مصدر السلطات ومرجع شئون الحكم ، ورئيسها يختاره الشعب ويجدد انتخابه بالرجوع إلى الشعب ويمارس حقوقه برضاء الشعب .

والواقع أن الجمهورية عدلت الموازين المختلة . وألغت القيم الفاسدة ، وجعلت قيمة كل مواطن بما يقدمه من عمل وما يتقنه من واجب وما يؤديه للمصلحة العامة من خدمات . وهكذا اندمجت مصلحة الفرد فى مصلحة الشعب .

الشئون الخارجية :

أدركت الجمهورية تمام الإدراك أنه لن يتحقق الاستقلال المنشود ما دام الاستعمار جاثماً على صدر البلاد يحطم معنوياتها ويخل بقواعد اقتصادياتها ويسعى إلى إشاعة الفقر والجهل بين أبنائها ويشارك أهلها الأرض والماء والهواء . فوقف رجالها الأخيار فى وجه الاستعمار الغاشم ورفضوا أساليبه الخائنة حين حاول أن يشترى الثورة ووعدها بالمساعدة ، فرفضوا التهاون فى حقوق البلاد تحت خديعة المساعدات الاقتصادية أو العسكرية أو التخويف بخطر الحرب .

وجاءت انتخابات السودان ونتائجها فكانت لطمة فى وجه الاستعمار وخنجراً مسدداً إلى قلب بريطانيا ، ووثبة أمة جثم الاستعمار على صدرها قرابة نصف قرن ، وانتصاراً للحرية فى كل مكان .

وقوبل فوز السودانيين بالغبطة لا فى مصر وحدها وإنما فى كل بلد عربى ، وبداية خروج دولة لها كيانها ومقوماتها إلى المجتمع العربى .

وفى المحافل الدولية أسهمت مصر بنصيب ملموس ، وأسمعت صوتها فى كل ركن من أركان العالم ، وكان نشاطها السياسى ونهضتها مثار إعجاب العالم .

وانتهجت الجمهورية فى عامها الأول سياسة عالمية فيما يختص بتنظيم علاقاتها التجارية والاقتصادية . بمختلف الدول ، فقد طوفت أربع بعثات اقتصادية مصرية ببلدان العالم ، قوامها حوالى أربعين شخصاً . نصفهم من الموظفين الفنيين والباقى من رجال المال والأعمال . فاتصل رجالها بأولى الأمر فى الهند والصين واليابان وأندونيسيا . ودول غرب أوربا . والبلاد العربية . ودول شرق أوروبا وروسيا . كما ستقوم بعثة أخرى إلى الأمريكتين . وكان الغرض الرئيسى من إيفاد هذه البعثات هو تسويق القطن وفتح أسواق جديدة له وتوثيق العلاقات التجارية بين مصر وبين مختلف الدول . ثم تعديل القائم منها فعلا بحيث يتمشى مع احتياجاتنا فى الوقت الحاضر .

ولهذا رسمت فى مصر فى عهد الجمهورية سياسة اقتصادية حكيمة وتكونت هيئات اقتصادية وأقيمت المنشآت الاقتصادية حتى تنعم البلاد بالاستقرار الاقتصادى المنشود .

الشئون الداخلية :

وأما فى الداخل فقد نجحت جمهورية مصر فى وضع أساس متين لبناء دولة موطدة الأركان ، وقطعت أشواطاً ملموسة فى نواحى الاصلاح والتعمير والإنشاء . فالتف حول الجمهورية المواطنون المخلصون الذين يدركون أنها قامت لتحقيق أهداف الشعب وإقرار قواعد الحرية والعدالة والمساواة ، والقضاء على الخونة وأخذان الاستعمار فأصدرت سلسلة من تشريعات الاصلاح المتعددة فى ميادين الادارة والاقتصاد والمال والتعليم والصحة والزراعة ووضعتها موضع التنفيذ ورائدها فى هذه التشريعات جميعاً بناء دولة حديثة تتبوأ المكانة اللائقة بها بين الأمم وتعيد للحياة ما اندثر من مجدها الأثيل وتجعلها قدوة مثلى ومنارة عالية للحضارة فى ربوع الشرق .

وكانت تشريعات الإصلاحات والإنتاج التى صدرت فى العام الأول للعهد الجمهورى وافية بحاجات الشعب ، حيث كانت تتعارض فى الماضى وأنانية الملكية العاتية المستبدة وفوضى الحياة النيابية وطغيانها على المصلحة العامة ووقوفها سدا منيعاً دون أمانى الشعب وعائقا يعوق تقدمه ونهوضه ، وستاراً يحجب عنه أضواء الحياة .

لم يكن مستساغا بعد أن أعلن النظام الجمهورى أن يظل الوضع الراهن لأفراد أسرة محمد على . فكان فى طليعة التشريعات التى صدرت اعلاء لكلمة الشعب ، القرار الخاص بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة . ولقد ظل المواطنون يقرأون ويسمعون ويتحدثون حول ذلك القرار وما كشف عنه من حقائق كانت تبدو كالخيال . فقد بلغت الأحصائيات الأولية لثروة هذه الأسرة ما يقرب من خمسة وسبعين مليونا من الجنيهات أو تزيد . أكثر من نصفها مجوهرات وتحف وأدوات للزينة لها قيم خيالية والنصف الاخر عبارة عن ممتلكات عقارية منها ٢٨٥ قصراً وفيلا كانت الحياة تجرى بداخلها كالأحلام ، وأراضى زراعية بلغت فى مجموعها ٢٠٥٠٠٠ فدان مائتين وخمسة ألف فدان وكان الممتعون بكل ذلك قلة غريبة عن الشعب . والأموال هى أموال الشعب . وكانت هذه الأموال والنفائس تهرب جزءا فجزءا إلى الخارج بعد أن تبينوا أنه لا مجال لمجونهم وعبثهم فى هذا الوطن المتحرر .

وكان المنطق الطبيعى أن تصادر هذه الأموال لتنفق لصالح الشعب . فصدر قرار بتخويل مجلس الخدمات العامة وضع السياسة اللازمة للتصرف فى الأموال المصادرة وانفاقها فى الوجوه التى تعود على الشعب بالخير . وبذلك عادت الأموال التى اغتصبت من الشعب لصالح الشعب .

وفى ظلال النظام الجمهورى . قامت محكمة الثورة . لتتعقب الذين أجرموا فى حق الوطن . ولتضرب بقوة على يد كل آثم يعترض سبيل الاصلاح ويعطل عملية التقدم والقضاء على أعداء البلاد من الخونة المارقين الذين يتطلعون إلى ما يمنيهم به الاستعمار من وعود كاذبة وأمان باطلة ، كما تقضى القضاء المبرم على من شايعوا الفساد . وناصروه حتى أودوا بحياة البلاد وغرروا بفريق من المواطنين لمصلحة نفر أثرى على حساب الشعب ، فكان من الواجب أن ترد الحقوق إلى أهلها وأن تستخلص الأموال من غاصبيها .

ونظمت كتائب « الحرس الوطنى » لرد العاديات عن الوطن ، وادخار شباب مصر لدفع النوازل عنها ودرء الملمات . لا لغرض سياسة حزبية عمياء ، بل لتنفيذ رغبات الشعب بتوحيد الصفوف وإشاعة روح الفتوة والنظام الجامع بين المواطنين .

وشكلت « الجمعية التأسيسية » لتجمع خلاصة الشعب كله ، ويتبلور فيها كفاحه ، وتستطيع أن تتمم رسالة مصر الثائرة فيستقر فيها حكم دستورى على أساس سليم ويسود فيها نظام اقتصادى منتج ، وتقوم فيها حياة اجتماعية عادلة . ويتم لها استقلال سياسى مشرف .

مظاهر الإنتاج :

حالف التوفيق النظام الجمهورى لأنه يتحرك بإيمان الملايين من المواطنين الذين يعطونها القوة ويباركون خطاها . فهم الجهاز الذى نفذت به مشروعات الإنتاج لزيادة رقعة الأرض المنزرعة . وإنشاء الصناعات الثقيلة . واستغلال المناجم ومساقط المياه ، واستخراج الحديد والسماد ، وفتح أسواق مصر لتجارة العالم . وطرح مشروعاتها الانتاجية على الدول الشرقية والغربية وكل ما يرمى إلى تصنيع البلاد .

ولقد أخذ النظام الاقطاعى فى الانقراض . وزادت حركة توزيع الأراضى إلى حد أن مائة ألف فدان وزعت فى غضون هذا العام . لا على الوزراء والحكام ولكن على من يزرعها من الفلاحين المعدمين .

ودبت الحياة فى أوصال القرية ، بفضل مراكز الإصلاح والتدريب وما بذلته الدولة من جهد فى تنوير الفلاحين ورفع مستوى حياتهم الاقتصادية والمعنوية ، وإشاعة روح المساواة بينهم . وتدريبهم على أن يكونوا عنصرا إيجابياً فى المجتمع الذى يعيشون فيه فأصبح سكان القرية يؤلفون من أنفسهم مجالس نيابية مصغرة ، ويقومون متطوعين بالكثير من الخدمات .

الرئيس جمال عبد الناصر فى طريقه لتوزيع الأرض على من يفلحونها

وبعد إتمام مشروعات الرى والصرف وتنفيذ « السد العالى » ستكون رقعة الأرض المنزرعة عشرة ملايين من الأفدنة . وتستصلح ألوف الأفدنة من الأرض البور ومن الصحراء . ولن يشرب الفلاح بعد اليوم الماء الملوث المختلط بالطين والجراثيم بل سيجد ماء نقياً مرشحا إلى جانب المسكن الصحى الملائم .

وكان محصول القطن يباع ويشترى فيربح منه الممول والحاكم على حساب الفلاحين الكادحين ، فأغلقت الحكومة البورصة لكى تدخل أرباح القطن فى جيب الفلاح ولا يوزع جزء منها على الأنصار والمحاسيب .

ولم تنس الجمهورية قدر التعليم ونشره بكافة الوسائل الميسورة وغير الميسورة ، وتوجيهه توجيهاً قومياً صحيحاً فانشأت فى غضون عام واحد أربعمائة مدرسة ابتدائية جديدة تستوعب ٢٥٠٫٠٠٠ طالب ، غير عشرات المدارس الثانوية والفنية والريفية ووسعت التعليم الجامعى ، ونجحت فى مكافحة الأمية نجاحا ملحوظا .

وعملت « الجمهورية » على حماية الأسرة والطفولة من التشرد ،ورعاية الشيخوخة والعجز ، وتحقيق الضمان الاجتماعى لجميع المواطنين ، وحماية النبوغ ، والعناية بالرياضة والفتوة لأعداد جيل قوى سليم ، ورفع مستوى المرأة لتعدها لتأدية واجباتها فى نطاق الأسرة والمجتمع ، كما تهدف إلى تأمين العمل ، وتنظيم العلاقات بين أرباب العمل والعمال ، وأصحاب الأراضى والمزارعين . وتمليك المعدمين . وتقديم المساعدات والخدمات اللازمة لتحسين واستثمار خيرات الأرض ، وتنظيم الاقتصاد القومى ، وتشجيع المشروعات الاقتصادية وحمايتها ، والمساهمة فيها عند الاقتضاء ، وتنمية الميزانية العامة وتخصيص الجانب الأكبر منها لمشروعات الانتاج والخدمات العامة ، واتباع سياسة الضريبة التصاعدية وتضييق نطاق الضرائب غير المباشرة للتخفيف عن كاهل الممول الصغير ، وتوجيه سياسة البلاد توجهاً مستمداً من المصلحة القومية .

ولم يفت هذا العهد ما لإنشاء وتهذيب شبكة الطرق والمواصلات بالبلاد من أثر فى نجاح المشروعات الإنتاجية . فوضع برنامجا عاجلا لشق عشرات من الطرق الزراعية والصحراوية والسياحية ،وذلك على أحدث الأسس والأساليب العلمية التى تضمن لهذه الطرق وفاءها بالالتزامات .

واعتمدت مبالغ طائلة لرفع المستوى الصحى وتعميم المستشفيات وتيسير العلاج ومكافحة الدرن ، وتحقيق مشروعات الانتاج الصناعى فى حدود مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات تنفق على عدة سنوات ، وتشجيع رءوس الأموال الأجنبية لإقامة مصانع جديدة . وهكذا جاءت الجمهورية لتفتح فى بلادنا صفحة جديدة وعهداً مشرقا يجمع بين العزة والكرامة وبين الرفاء والسعادة .

الإنتاج الصناعى

لم يكن جوهر الثورة وهدفها الأسمى ، خلع الملك ، أو إلغاء الألقاب ، أو القضاء على الفساد فحسب ، بل إن هذا الجوهر يتمثل فيما هو أبعد مدى من ذلك ، يتمثل فى الثورة الاقتصادية التى حقق بها رجال العهد الحاضر معجزة من معجزات العصر الحديث وإن ما ينتظر فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصناعية من رخاء تدفع الشعب كله إلى مستوى أرفع ، بعد أن تحطمت قيود الفساد والرجعية والاستعمار نتيجة لما يعتمل فى صدور رجال الثورة من وفاء واخلاص وحب للكنانة .

ولئن كان الاستعمار والرجعية قد تحالفا فى العهد البائد على حبس الخير عن المصريين لينعم به حفنة من الخونة والمارقين ، وأعانا الأجانب على استغلال الشعب والتفنن فى حرمانه ، . فإن هذا العهد مضى إلى غير رجعة ولن يعود أبداً ما دامت مصر فى أيدى الصفوة المختارة من أبنائها البررة الذين ضربوا أحسن الأمثال فى التضحية وإنكار الذات من أجل المجموع .

لقد أصبحت أمور المصريين فى أيديهم أنفسهم ، وأضحت إمكانيات مصر تستغل لصالح المصريين وحدهم بعد أن انزاح عن صدر الكنانة العرش الفاسد ، وانهار الاقطاع البغيض . وتقلص ظل الاستعمار المقنع . وبسط رجال مصر الأحرار أيديهم إلى مواطنيهم كافة ليسهموا معهم فى إعادة بناء الوطن من جديد ، والاشتراك فى الثورة الاقتصادية . والنهوض بالانتاج ، والتعاون على أساس الخير للمجموع واستغلال الثروات الدفينة فى أرض الكنانة . وغرس الرجال الأحرار هذه الروح وهذه العقيدة فى أبناء الوطن وأصبح كل فرد يشعر بأنه بناء لأمته وأن كل حجر يوضع سيرفع حتما من صرح البناء .

وكان العهد الماضى لا يعنى إلا بالمشروعات الفردية نظراً إلى ارتباط الأفراد بمصالح ذاتية مع الحاكمين . والمشروعات الفردية إذا تركت حرة مطلقة من كل رقابة لا تلبث

أن تتجه إلى الأعمال التى تدر أكبر ربح ، إذ يغدو الحافز الأول فى نشاطها هو الجزاء الماضى . لذلك كان رجال المال والصناعة يؤثرون انشاء مصانع الكماليات كالروائح العطرية مثلا بدلا من أن يستثمروا أموالهم فى صناعات متكتلة حيوية كانتاج الحديد واستخراج الفحم ، ومن ثم لم تكن المصلحة العامة هى العامل الأول .

كذلك تفتقر المشروعات الفردية إلى صلة تنسق بها ، مما يؤدى إلى خطر اتجاهها إلى ناحية معينة من الانتاج يشتد فيها التنافس حتى ينتهى إلى قضاء المشروعات الضخمة على المشروعات الصغيرة وخلق احتكار ضد مصلحة المجموع .

ومن هنا نشأ التخطيط الاقتصادى للثورة ومطالبة الدولة بالإشراف المباشر وغير المباشر على شئون الانتاج لمنع تضارب المصالح المختلفة والحد من مساوىء الرأسمالية دون القضاء على الحرية فى المشروعات الفردية .

وهكذا مضت الثورة قدما فى تنفيذ سلسلة من مشروعات الانتاج والتصنيع التى وعدت بها الشعب لتحقيق المصلحة القومية الكبرى ومن ثم أنشىء مجلس الانتاج القومى لدراسة واستغلال وتقدير امكانيات البلاد الاقتصادية والمالية ، بقصد تعبئة هذه الموارد وتنمية الإنتاج القومى فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات الرى واستصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية وتنويع المحصولات وتحسين وسائل الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية ، وتنمية الانتاج الحيوانى . ومشروعات توليد القوى الكهربائية ، وانشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى ، والبحث عن البترول والمعادن وتشجيع الصناعات القائمة ، وإنشاء صناعات جديدة ، وتقوية حركة التصنيع مما يجعل الصناعة مورداً رئيسيا للبلاد . وتنظيم الأسواق الداخلية ، والبحث عن أسواق خارجية للصادرات . والنظر فى تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات .

وقد تم إعداد مشروع شامل مفصل ينفذ على فترة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس ، مع تقدير تكاليفه ووسائل تنفيذه والنتائج المترتبة عليه .

ويمكن أن نوجز المشروعات التى اعتمدت ودبرت وسائل تمويلها وبدأ تنفيذها فعلا :

أولا ــ مشروعات الاصلاح الزراعى الخاص باستصلاح ٣٧٥٫٠٠٠ فدان ومشروع الطرق ، والتكاليف المقدرة لهذين المشروعين وحـــدهما تقرب من ١٨ مليون جنيه ، وينفذان فى مدة أقصاها أربع سنوات .

ثانياً ــ وضع أسس السياسة العامة فى نواح متعددة ، كالسياسة الزراعية والصناعية والتعدين وما إلى ذلك من كل ما يفيد البلاد ويعود عليها بالنفع .

وقد صيغت بعض هذه الأسس على هيئة مشروعات وتوصيات ، وبدأ المجلس القومى للانتاج فى إعداد السبل لتنفيذ بعضها .

ثالثا ــ عالج المجلس موضوعات قد لا تعتبر فى حكم المشروعات بالمعنى الظاهر من هذه الكلمة ، ولكنها أبحاث أساسية لتحقيق الهدف من تنميـــة الموارد الاقتصادية .

ومن ذلك أنه تعاون مع الوزارات والهيئات المختلفة فى بحث الوسائل الكفيلة بتيسير الائتمان الزراعى والصناعى ، ومعنى ذلك بالنسبة للنوع الأول أن تزيد موارد بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وتتيسر اجراءاتها وتتحدد اختصاصاتها بحيث يوفر المال اللازم لعملية الزراعة . ولاسيما صغار المزارعين .

أما من ناحية الائتمان الصناعى فإن المجلس انتهى من دراسته إلى ضرورة زيادة موارد البنك الصناعى ورأسماله من مليون ونصف مليون من الجنيهات إلى نحو ١١ مليون جنيه ، ويستطيع أن يحصل على سبعة ملايين ونصف مليون من هذا المبلغ عن طريق إصدار سندات تعادل خمسة أمثال رأس المال ، كما يستطيع البنك أن يقترض من الحكومة مبالغ فى حدود مليونى جنيه ، وله أن يدرس الوسائل التى تمكنه من توفير بعض العملات الأجنبية .

وعنى المجلس أيضا بالنظر فى التشريعات والاجراءات الإدارية وغيرها لازالة العقبات التى تحد من نشاط عمليـة تنمية موارد البلاد . ولجأ إلى اقتراح بعض النظم لكفالة حسن تنفيذ المشروعات ، فمن ذلك مثلا الاقتراح الخاص بانشاء مجلس ادارة لمعمل تكرير البترول فى السويس ليتخلص من قيود الروتين الحكومى التى تعطل العمل .

رابعا — وفى الوقت الذى يضع فيه المجلس المشروعات ويرسم السياسة العامة يعنى بتقدير التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروعات ووسائل تدبيرها . وهو عنصر فعال هام لنجاح عمليات الإصلاح .

خامسا — ويتصل المجلس برجال الأعمال على اختلاف نواحى نشاطهم ليتعرف آراءهم وأهدافهم ومتاعبهم ومقترحاتهم ، وذلك فى اللجان الفرعية التى يدعوهم إلى المساهمة فى أعمالها .

ويحاول المجلس ما وسعه الجهد أن يزيل العراقيل التى تعترض سبيل رجال الأعمال . ويقضى على أسباب الشكوى كما فعل فى حالة صناعة سماد السوبر فوسفات والألبان المعقمة ، والاجراءات المتبعة فى منح تراخيص التعدين وغيرها .

وقدر رجال الأعمال هذا الاتجاه المحمود من جانب المجلس فأقبلوا على معاونته وتلبية دعوته .

سادسا — وجه المجلس دعوتين إلى الشركات العالمية والمحلية ، إحداهما لإنشاء مصنع ينتج ورق الطباعة والكتابة بحد أدنى قدره ثلاثين الف طن فى السنة بحيث يسد حاجة الاستهلاك المحلى كلها ويوفر على البلاد سنويا ما يقرب من مليونى جنيه .

وكانت الدعوة الثانية لإنشاء صومعتين لخزن الغلال إحداهما بالاسكندرية وسعتها ثلاثون الف طن ، والأخرى بالقاهرة وسعتها أربعون الف طن ، وتبلغ تكاليف هاتين الصومعتين حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ومما هو جدير بالذكر أن المجلس يستعين دائما فى لجانه بالخبراء والفنيين من حكوميين وجامعيين ورجال أعمال على اختلاف طوائفهم ، إلى جانب أعضائه وأعضاء السكرتيرية الفنية . وقد تضمنت ميزانية المجلس فى هذا العام مائة الف جنيه للأبحاث والخبراء .

وقد وافق مجلس الوزراء على جميع مشروعات المجلس وتوصياته ، وهكذا نجد التعاون قائما فعالا .

وإن الأسس التى اتخذها رجال الثورة النهضة الصناعية بالبلاد ، أسس سليمة قررت بعد دراسة وبحث واستشارات .

توليد الكهرباء من خزان أسوان :

لم يمض على حكم الثورة الا شهور قلائل حتى بدأت فى تنفيذ مشروع مصر الأول الذى ظل حلما يراود أذهان أبنائها أكثر من ربع قرن من الزمان كان فى غضونه ضحية الاهواء السياسية والحزبية والشخصية ، وكان بمثابة مادة رخيصة للدعاية فى أيدى وزراء العهود البائدة . فتارة يعلنون أنهم بسبيل تنفيذه ، وأخرى يقولون أن المصلحة العامة تدعو الى التريث فى تنفيذه بسبب الخلاف بين آراء الخبراء والاخصائيين ، والمستعمر من ورائهم يبارك هذه الدعاية المضللة لتظل مصر حبيسة فى قفص الاقتصاد الاجنبى لا تتصنع .

كانت التكاليف الإجمالية لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان لا تتجاوز عشرة ملايين من الجنيهات ، واتضحت حاجة البلاد إلى السماد فى غضون الحرب العالمية الاخيرة وبذلت جهود مضنية للحصول على هذه المادة الحيوية لإخصاب الأرض فلو حسبنا مجموع الخسائر التى نجمت عن عدم تنفيذ المشروع فى حينه لما ضاعت علينا نحن الشعب الفقير مئات الملايين من الجنيهات التى خرجت من بلادنا فى صورة أثمان للسماد ، وإتلاف جانب من الزراعه نتيجة الحاجة الى سماد ، وحاجتنا الى الحديد والحبوب ، بل لما ارتفعت نفقات المشروع من عشرة ملايين الى سبعة وعشرين مليوناً من الجنيهات .

لذلك كانت باكورة أعمال هذا العهد تنفيذ المشروع على الفور ، ولم تستمر فترة الدراسة وطرح العملية فى مناقصة عالمية أكثر من ستة أشهر ، وبدأت مصر تحس أنها مقبلة على بعث جديد فى ميادين الصناعة والاقتصاد والعمران وأنها سوف تجنى أطيب الثمرات فى مدى لا يتجاوز سنوات خمس .

والمشروع يتيح لمصر الاستفادة من قوة كهربائية هائلة ، تقدر بملايين من الكيلووات سنويا ، سوف يستخدم جزء منها فى انشاء مصنع للسماد ينتج نصف مليون طن فى السنة . ويوفر على الخزانة العامة أكثر من اثنى عشر مليوناً من الجنيهات كنا نستورد به أسمدة من الخارج بالعملات الصعبة ، كذلك يستخدم جزء من هذه الطاقة الكهربائية فى انشاء مصنع للصلب ، وبذلك تتحول مصر الى أول بلد صناعى فى الشرق .

وقد وجد أنه من المصلحة إقامة المشروع بعيداً عن الخزان ، فى منخفض يقع قبلى الخزان ، على أن تقام قناطر من ثمان عيون ، لتنظيم دخول المياه الى التربينات على أن تركب على السبع عيون الأولى سبع تربينات ، وعلى العين الثامنة وحدتان صغيرتان ، ثم يخرج الماء بعد المرور على التربينات الى أنفاق أربعة ، يبلغ سطح كل منها ١٥٠ مترا ومتوسط طولها ٨٢٠ متراً لتصريف الماء فى الجهة البحرية من الخزان ، على أن لا تزيد كمية الماء المنصرفة من الجهة القبلية للخزان الى الجهة البحرية ، بهذه الطريقة عن كمية الصرف اليومى عن طريق الخزان نفسه .

وتولد مجموعة التربينات كلها قوى كهربائية قدرها ١٫٧٥ مليار كيلو وات سنويا وهذه الكمية توازى خمسة أمثال كمية الكهرباء التى تستهلك فى مدينة القاهرة وضواحيها للانارة وادارة المصانع وجميع الحاجات وسيستعمل ٨٠ ٪ من كمية الكهرباء المولدة من المشروع فى مصنع السماد الذى سيقام فى بلدة الحطارة ، التى تقع شمالى أسوان بخمسة عشر كيلومتراً . وسينتج من هذا المشروع ٢٥٠ الف طن من السماد الذى يحتوى على ٢٠ ٪ آزوت ، ترتفع الى نصف مليون طن بعد انشاء السد العالى .

وسيبدأ فى تنفيذ مصنع السماد حالا حتى يتم الانتهاء منه مع الانتهاء من مشروع الكهرباء .

أما باقى كمية الكهرباء ، وهى الـ ٢٠ ٪ فستستعمل فى تشغيل طلمبات الرى والصرف فى مديريتى قنا وأسوان . وبلاد النوبة . وتقدر مساحة الاراضى التى ستتم زراعتها نتيجة لهذا المشروع بحوالى ٢٠٠ فدان فضلا عن المنزرع حاليا .

وقد استوعب المشروع حوالى ٣٠٠٠ عامل يوميا . يشرف عليهم سبعة من المهندسين المصريين . كان لهم فضل كبير فى إنجاز الاعمال الضخمة التى تمت فى هذه الفترة القصيرة .

وسيعمل فى مشروع السماد بصفة مستديمة حوالى ثلاثة آلاف عامل منهم ألفان فى مصنع السماد . والف فى المحاجر . فضلا عن المهندسين والفنيين .

والمفروض أن ينتهى العمل فى المشروع فى آخر يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الفنيين يتوقعون الانتهاء منه قبل الموعد المحدد بسنة أى فى آخر يناير سنة ١٩٥٧

مصنع الحديد :

ظل مشروع صناعة الحديد فى مصر أمنية تطوف بالخيال وأملا يصبو إليه كل مواطن . إذ أن أية نهضة صناعية بالمعنى الصحيح ، لايمكن أن تنهض إلا على أساس الصناعات الثقيلة ، عنوان العزة والقوة .

ولهذا كان يوم ١١ فبراير عام ١٩٥٤ بمثابة نقطة تحول فى تطورنا الاقتصادى لاستغلال ثروة دفينة لم تر النور منذ فجر التاريخ ، فى هذا اليوم تم توقيع عقد الاتفاق بين مجلس الانتاج القومى وبين شركة ديماج الألمانية على إقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب فى مدينة حلوان بتكاليف قدرها خمسة عشر مليوناً من الجنيهات تسهم الحكومة فيه بقيمة مصنعها فى حلوان على أن ينتج المصنع مبدئياً ١٢٠٫٠٠٠ طن من الحديد بعد سنوات ثلاث ويتزايد الإنتاج ليصل الى ٢٤٠٫٠٠٠ طن من الحديد الزهر فى السنة الرابعة ، ويظهر انا قيمة هذا المشروع الحيوى اذا علمنا قيمة ما ستوفره مصر سنوياً نظير ما تستورده من حديد ما زنته ٢٥٠٫٠٠٠ طن قيمتها ١٣ مليوناً من الجنيهات .

وليس من شك فى أن إقامة هذا المصنع يعد بمثابة حجر أساسى فى بناء اقتصادنا القومى ، وتحقيقاً الآمال التى تجيش فى صدر كل مواطن فى التوسع الصناعى ، وهو انتصار رائع لسياسة الإنتاج المرسومة التى تهدف إلى استغلال ما تملك البلاد من إمكانيات مادية واستغلال القوى البشرية فى البلاد ، ومصادر الثروة الطبيعية مما يؤدى إلى زيادة التوسع فى تصنيع البلاد .

ويعتبر الحديد من أهم الخامات المعدنية فى مصر . ويقدر الموجود منه بحوالى ١٥٠ مليوناً من الأطنان كما أنه من نوع جيد تصل النسبة فيه إلى أكثر من خمسين فى المائة وهو قريب من النيل ، مما ييسر نقله ، وثمن الخام المنتج للطن الواحد تسليم المصنع من الحديد ثلاثمائة قرش بينما يتراوح ثمنه فى أوربا بين تسعة وعشرة جنيهات، وهذه ميزة لها قيمتها تربو على ما تتمتع به البلدان الأوربية من ميزة بالنسبة إلى الفحم. ذلك أن الطن من الأخير سيكلفنا تسعة جنيهات بينما يتراوح سعره بالنسبه إلى هذه البلدان بين خمسة وستة جنيهات .

ويقوم المشروع على استخراج الحديد من ركاز أسوان بطريقة الفرن العالى وتحول الزهر الغفل إلى صلب بطريقة النفخ فى محولات « بيسمر » القاعدية ، فضلا عن إنتاج كميه من الصلب فى الأفران الكهربائية .

ويشمل المصنع العناصر التالية : المناجم فى منطقة أسوان . بناء ومعدات التفريغ بمنطقة القاهرة . الأفران العالية وملحقاتها . مصنع الصلب . وإلى جانب ذلك كثير من المعدات الإضافية والخدمات العامة .

وحين يصل المصنع إلى أقصى كفايته الانتاجية سيزودنا بمائتين وعشرين ألف طن من الصلب منها عشرة آلاف طن قضبان سكة حديد و ٧٥٠٠٠ طن قطاعات مختلفة وفلنكات . و ٥٠٠٠ ألواح سميكة و ٣٥٠٠٠ ألواح متوسطة و ١٥٠٠٠ ألواح رفيعة و ٨٠٠٠٠ قطع صلب غير تامة التشكيل .

ولقطع الصلب الغير تامة التشكيل أهميتها لأنها ستمكن مصانع الحديد الحالية من مواصلة العمل . إذ المعروف أن مقادير الخردة الحالية التى تعتمد عليها هذه المصانع مآلها إلى النفاد فى فترة أقصاها أربع سنوات ، فاذا ما استهلكت ولم يبق سوى المقادير العادية التى تتخلف سنوياً لتعرضت الصناعة القائمة — والتى تستثمر فيها أموال كبيرة وتستوعب عدداً طيباً من الأيدى العاملة — إلى أزمات تعطل انتاجها وليس من السهل تصورها .

وبلغت تكاليف المشروع الإجمالية ١٥ مليونا من الجنيهات منها ١٢ مليوناً تكاليف إنشاء المصنع ومليونان قيمة معدات المصنع الحكومى ومليون قيمة رأس المال السائل .

ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٩ فبراير عام ١٩٥٤ على الارتباط مع شركة ديماج اكتينجسل شافت فى ألمانيا لاستغلال خام الحديد المصرى وتوحيد المعدات التى يحتاج إليها الأمر لاستخراج الخام من المناجم ونقله إلى مراسى النقل المائى ومحطات السكك الحديدية وإنشاء المراسى وإقامة فرنين عاليين لاختزال خام الحديد والأجهزة اللازمة بتحويله إلى صلب يصنع منه مختلف المقيمات التى تحتاج إليها السوق المصرية على أن يدمج فى هذه العملية الالات والأجهزة والمعدات المملوكة للحكومة

لاستصناع المنتجات المذكورة ، ما يصلح منها لأن يدمج فى المصنع المذكور . وبلغت قيمة المعدات التى عرضتها الشركة مبلغ سبعة ملايين من الجنيهات .

وتكونت شركة مساهمة مصرية باسم « شركة الحديد والصلب المصرية » من هيئات لها قوتها ومنها : الحكومة المصرية والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والبنك الصناعى وهو مؤسسة شبه حكومية ، وبنك مصر وهو المؤسسة القومية الكبرى التى لعبت دورا واضحاً فى إنشاء ودعم الصناعة المصرية منذ قيامه ، وشركة ديماج .

مصنع السماد :

استكمالا للاستفادة من مشروع كهربة خزان أسوان ، قرر العهد الحاضر إنشاء مصنع للسماد الازوتى يسد حاجة البلاد ويغنيها عن الاستيراد ويحفظ ثروتها لرفاهية أبنائها . وتم الاتفاق على تكوين شركة برأسمال قدره ستة ملايين من الجنيهات يسهم فيها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وهيئة الاصلاح الزراعى وبنك التسليف الصناعى وبنك التسليف الزراعى وبنك مصر وشركة مصر للتأمين .

كان يجب أن ينشأ هذا المصنع منذ زمن بعيد ، ولكن التسويف فى مشروع كهربة خزان أسوان ، هو الباعث الأول على تأخير تنفيذه إلى الآن . ولو أنشىء المصنع بدون كهرباء رخيصة — أى قبل مشروع كهربة الخزان — لأصبح سعر الطن الواحد أضعاف ما يستورد من الخارج . ولو فعلنا ذلك لأحيينا صناعة يعمل فيها ألوف من العمال . ويقدر الخبراء أن ثمن الطن الواحد من السماد الذى سينتجه المصنع الجديد ، حين يكمل بناؤه ويبدأ إنتاجه ، سيقل عشرة جنيهات عن ثمن الطن من السماد المستورد من الخارج . وتدل الإحصاءات على أننا نستورد من السماد سنوياً قرابة الستمائة ألف طن قيمتها نحو ١٢ مليون جنيه . ومعنى هذا أننا كنا نوفر نحو نصف هذا المبلغ لو أنتجنا السماد فى بلادنا . فالأيدى العاملة فى مصر أرخص منها فى البلاد الأجنبية .

وسيسير إنتاج المصنع على مراحل حتى يبلغ ثلاثمائة ألف طن كل عام ، وينتظر — بعد إنتاج السماد للفلاحين — أن يزداد استهلاك البلاد من السماد ، وقد يساعد الانتاج فى مصر وتوسع مصانعه بعد ذلك على تحويله إلى مادة للتصدير .

ومشروع السماد أعظم أهمية لمصر منه لأية دولة أخرى فى الشرق الأوسط . فان أكثر البلاد الأخرى تعتمد على مياه الأمطار فى زراعة غير منتظمة ، أو على العيون أو الأنهار الصغيرة التى تتألف منها مياه هذه العيون المتدفقة ، ولهذا تقتصر على زراعة أشجار الفاكهة والزيتون والنخيل ، أما التربة المصرية فإنها تنتج محصولين كل سنة ، وعدة محاصيل صغيرة إذا كانت تزرع خضراً أو ما يماثلها . وليس من شك فى أن السماد يعوض الأرض عن الإجهاد الذى تعانيه .

ومن هذا ندرك أن مصر أشد أمم الشرق حاجة إلى السماد ، وأن فيها المواد اللازمة لصناعته ، وأنها تحتاج إلى القوى المحركة لانتاج سماد أرخص مما تستورده حتى يستفيد العامل والفلاح معاً ، وتهبط أسعار المواد الغذائية الناتجة من الزراعة .

السد العالى :

إن كل مشروعات السدود العالية تبدو خيالية براقة وسط باقة من الأحلام الجميلة ، قبل أن تعيش فى رءوس الرواد من المهندسين ، ثم تصبح بعد البحث وإمعان الفكر حقيقة واقعة ، ولا يسأل الناس عند ذاك كم من الزمن أو التكاليف استنفد البحث ، لأنهم يفاجأون فى النهاية بالنتائج الباهرة التى تتحول معها الأحلام والأخيلة إلى بناء ضخم من الحجر والخرسانة ، يتحكم فى جبروت الأنهار ، ويولد من قوة الماء كهرباء ، تضىء حياة الملايين الذين يعيشون فى الظلام . وتملأ هذه الحياة حركة وانتعاشا وقدرة على التمتع بثروات الطبيعة وخيرات الخالق الذى جعل من الماء كل شىء حى .

وها هو مشروع السد العالى الذى سيخلق من مصر شعبا جديداً جديراً بماضيه ينافس أرقى شعوب العالم . إنه يقوم على الانتفاع بمياه النيل . حيث يكون السبيل إلى التوسع الزراعى فى مساحة تربو على مليونين من الأفدنة . وكذلك ضمان زراعة

نحو سبعمائة الف فدان أرز سنوياً مما يساعد على تصدير الفائض إلى الخارج . فضلا عن توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو عشرة مليار كيلو وات ساعة سنوياً . مما يغنى عن إنشاء المحطات الكهربائية الحرارية ويقوم بأعظم الوسائل نحو تصنيع البلاد وإمكان إنتاج السماد على نطاق واسع وادارة محطات الرى .

ومن مزايا المشروع : استقرار الزراعة فتتخلص من تلك الهزات العنيفة التى تتعرض لها بسبب تغير إيراد النهر من سنة إلى أخرى . فتتوفر بذلك المياه بالكميات اللازمة وفى الأوقات المناسبة . وحماية البلاد من غوائل أعلى الفيضانات . وتحويل مليون فدان من نظام الرى الحوضى إلى نظام الرى المستديم . أى من زراعة واحدة فى السنة إلى أكثر من زراعة فى السنة . فضلا عن زيادة الانتاج فى المساحة المنزرعة نتيجة لانخفاض المياه الجوفية عموما .

وقد حشدت حكومة العهد الحاضر الخبراء المصريين والأجانب للتوفر على إخراج المشروع من النواحى الفنية والمالية . ومما يبعث على الطمأنينة إلى سلامة البحوث والدراسات التى أجريت ويضاعف الرجاء فى أن المشروع ماض فى طريقه إلى التنفيذ ، أن الحزبية العمياء أو السياسة الاستعمارية لم تستطع أن تنفذ من أية ثغرة إلى المشروع . وهذه أول مرة فى تاريخ مشروعات النيل الكبرى . يخلص فيها أهم وأخطر مشروع من الألاعيب السياسية ونزوات المنفعة . وقد بدىء فى تنفيذ الأعمال التمهيدية ، وهناك آلاف العمال يعدون للعمل فى إقامة صرح هذا البناء الضخم الذى يعد بلا فخر أعظم مشروع فى العالم وسجلا تاريخيا من سجلات الثورة .

سياسة التصنيع :

شجعت حكومة الثورة قيام صناعات جديدة وتدعيم الصناعات الموجودة بمختلف التشريعات والقوانين مثل الإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية للشركات الجديدة لفترة أقصاها سبع سنوات ، وتدعيم البنك الصناعى ، إلى حد أن دب النشاط فى الصناعات الجديدة والقديمة . فأنشىء مصنع للكابلات يوفر على البلاد مليون جنيه

سنويا ، وتجرى شركة كفر الدوار توسيع مصانعها بمقدار نصف طاقتها الحالية ، كما أن البرنامج الذى تنفذه شركة الحرير الصنـــاعى سيؤدى إلى كفاية الطلب المحلى من الحرير الصناعى فى نهاية سنة ١٩٥٥ ، وتعمل مصانع سماد الفوسفات على زيادة إنتاجها من ١١٠٫٠٠٠ طن فى السنة إلى ٢٠٠٫٠٠٠ طن فى نهاية ١٩٥٤ .

وأصبح فى حكم المقرر تنفيذ مشروع لدعم صناعة الجوت المصرية بحيث يصل إنتاجها السنوى إلى ٢٠٠٫٠٠٠ طن فى نهاية هذه السنة وبذلك لا نصبح فى حاجة إلى الاستيراد الضخم الذى يكلفنا أربعة ملايين من الجنيهات فى السنة .

وتدعيما لسياسة التصنيع كان لابد من الاهتمام بالكشف عن الثروة المعدنية من حيث مقاديرها ومناطقها بطريقة عملية منظمة ولهذا أرصدت مصلحة المناجم والمحاجر اعتمادات ماليـة ضخمة للقيام بالأبحاث المتصلة بهـذا الغرض ، وتشجيعا للتنقيب عن المعادن واستغلالها صدر قانون المناجم والمحاجر الذى ظلت الحكومات السابقة تماطل فى إصداره منذ عام ١٩٤٨ .

وتوفيرا للوقود الرخيص اللازم للصناعات سيشرع قريبا فى مد خط أنابيب نقل المازوت ومشتقاته من السويس إلى القاهرة ، وتوسيع معمل البترول الحكومى لترتفع كفاءته من ثلاثمائة الف طن إلى مليون وثلاثمائة الف طن سنويا ، وأنشىء له مجلس ادارة مستقل حتى يبعد عن الروتين البغيض ويسير على نمط المشروعات التجارية .

ومن أبرز مظاهر السياسة البترولية الجـــديدة ، ذلك الاتفاق الذى تم بين الحكومة وبين الشركات ، والذى ينتظر أن يسفر عن كشوف جديدة تزيد من الانتاج المحلى لمواجهة الاستهلاك المتزايد ، وتشجيع شركات أخرى على استغلال حقول بترول جديدة فى منطقة وادى فيران بصحراء سيناء وغيرها من المناطق ، وإجراء أبحاث بترولية فى الصحراوين الشرقية والغربية .

مصانع للإطارات وقطع السيارات والبطاريات :

وتحقيقاً لسياسة العهد الجديد فى الاكتفاء الذاتى واتخاذ الحيطة للاحداث الدولية

رئى إنشاء ثلاث مصانع لصنع الإطارات وقطع الغيار للسيارات والبطاريات السائلة والجافة .

وتبلغ نفقات إنشاء المصنع الأول مليونا ونصف مليون جنيه . وتبلغ القوة الإنتاجية له ١٥٠ ألف إطار خارجى وداخلى للسيارات . وهى كمية كافية لحاجة الاستهلاك المحلى ويوفر على البلاد مليونا و ٨٠٠ ألف جنيه سنويا تنفقها الدولة فى استيراد هذه الاطارات .

ومن المقرر أن يتم مستقبلا التوسع فى هذا المصنع وزيادة قوته الانتاجية ، ليمكن تصدير الفائض . وكذلك إنتاج كل مايتصل بصناعة الكاوتشوك كصناديق البطاريات والخراطيم وغيرها .

وسيوفر قيام مصنع السيارات حوالى ثمانية ملايين جنيه من العملات الصعبة تستورد بها مصر حوالى ١٢ ألف سيارة من الخارج .

أما المصنع الثالث فسينتج البطاريات الجافة والسائلة طبقاً للأسس الفنية الحديثة وسيكفى انتاجه الحاجة المحلية للاستهلاك ثم تقوى الطاقة الانتاجية له فيما بعد بحيث يمكن تصدير الفائض إلى الخارج . وسيترتب على إنتاج هذه الصناعة توفير مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه من العملة الصعبة وهى قيمة المستورد سنويا من هذه الصناعة ، ومن الأنواع التى سينتجها المصنع بطاريات الجيب واللاسلكية والتليفونات والسكك الحديدية وأجهزة الراديو . وسيوفر قيام هذه الصناعات الثلاث للبلاد سنويا ما لا يقل عن مليونى جنيه من العملة الصعبة .

المصانع الحربية :

كان من نتيجة سياسة الارتجال التى اتبعتها حكومات العهد البائد ، أن بدىء فى إنشاء مصانع حربية على غير خطة مرسومة . فضاعت ملايين الجنيهات ما بين تنفيذ معطل ورأس مال محبوس من أموال الشعب . ومن هنا كان لزاما على العهد الحاضر أن يضع خطة متناسقة متكاملة مكنته من سرعة استغلال هذه

الانتاج الضخم .... قابل من الوزن القليل

المصانع على أحسن وجه يحقق المصلحة العامة ، ويصل بها إلى الغايات التى تستهدفها بأقل التكاليف .

وقد قامت المصانع الحربية على أسس تجعلها من أعظم وأحدث مافى نوعها فى العالم بأسره . وهى ليست حلولا مؤقتة لأزمة التسلح وإنما هى أساس متين لخدمة البلاد فى الحرب والسلم على السواء . فهى تلبى مطالبنا الحربية كافة ، وتكفى لتسليح البلاد العربية الصديقة ، والتصدير للخارج . وبهذه الصناعة ستكون قوتنا بأيدينا لا نخضع لدولة ولا نستجدى أخرى .

كما أن هناك مشروعا لإنشاء ترسانة بحرية بالاسكندرية وإنشاء حوض جاف لإصلاح السفن الحربية والتجارية وتقدر تكاليف المشروع بخمسة ملايين جنيه .

مصنـــع الورق :

نظراً لأهمية صناعة ورق الطباعة والكتابة والصحف ، وما تستورده مصر سنويا من الخارج بما قيمته أربعة ملايين من الجنيهات . فقد دعا مجلس الانتاج القومى الشركات العالمية إلى إنشاء مصنع للورق يقوم على اســـتخدام الخامات المصرية بصفة أساسية مثل قش الأرز وحطب القطن ومصاص القصب والبردى والاخرق .

وقد تقدمت عروض من شركات لها شهرتها العالمية وخبرتها الطويلة وتم فحص هذه العروض . ولن يمضى وقت طويل حتى يقوم هذا المصنع بسد حاجة البلاد من ورق الطباعة والكتابة . على أساس إنتاج خمسة وثلاثين ألف طن سنويا .

الكهرباء :

وبدراسة الحاجات الكهربائية المستقبلة اللازمة لتغذية المصانع الحربية والنواحى العمرانية بمدينة القاهرة . تبين أن المحطات الكهربائية الحالية فى القاهرة سوف تعجز عن مواجهة تلك الحاجات ابتداء من عام ١٩٥٨ . ولهذا تقرر البدء فوراً فى إنشاء

محطة جنوب القاهرة . وتم فعلا اختيار موقعها وتعبيده فى شمال مدينة حلوان . وتبلغ القوة التى ستولد من هذه المرحلة ١٢٠٫٠٠٠ كيلو وات . وتقدر تكاليفها بحوالى ٦٫٥ مليون جنيه وسيتم التنفيذ فى عام ١٩٥٧ .

البنك الصناعى ومشروعات الإنتاج :

ليس البنك الصناعى مصرفا عاديا بل هو مؤسسة قومية شبه حكومية . فالدولة تسهم فيه بواحد وخمسين فى المائة من رأس ماله وقدره مليون ونصف مليون من الجنيهات فضلا عن أن له أن يقترض من الحكومة فى حدود مليونى جنيه . وقد وافقت الحكومة أخيراً على إقراض البنك مليوناً من الجنيهات بفائدة بسيطة لتمويل بعض مشروعات الانتاج الصناعى .

التفتيش النهائى على القنابل قبل وضعها فى صناديق العبوة

ويشترك البنك فى إنشاء الصناعات بالمساهمة فى الأصل ، أو بشراء أسهم المشروعات ، أو بتقديم قروض ، ولذلك يوالى المسئولون دراسة الصناعات التى يرجى النجاح لها ، والتى فى وسعها أن تقف على أقدامها دون حماية مستمرة ، وعلى هذا الأساس ساهم البنك فى مشروعات مصانع : الحديد ، والسماد ، والكاوتشوك ، والورق وقطع الغيار ، والبطاريات الجافة ، والجوت .

ويتوافر البنك بالاشتراك مع مجلس الانتاج ووزارتى التجارة والصناعة والمالية على دراسة مشروع إنشاء هيئة يشترك فيها البنك لتنهض بإنشاء المبانى الصناعية للراغبين فى إقامة المصانع مباشرة أو بالواسطة ، وبذلك تخف الأعباء على رجل الصناعة الجديد . كما نظم سياسة منح القروض لرجال الصناعة الذين يريدون استيراد الآلات ، بحيث يستوثق البنك من أنواع الآلات ومصادر صناعتها ومدى كفايتها الإنتاجية ليتولى بنفسه استيرادها للطالبين .

وهذه القروض جميعاً إما متوسطة أو طويلة الأجل . أما القروض القصيرة الأجل والتى تسمى فى العرف التجارى بالقروض التمويلية ، فقد رئى وقفها إلا فى حالات الضرورة القصوى لأن موارد البنك محدودة ويخشى أن تستنفد هذه القروض الجانب الأكبر منها ، فتضطره إلى التقصير فى مهمته الأساسية ، على أنه علاجا لهذه الحالة وضع نظام ثلاثى يقتضى أن تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض التى من هذا النوع ويضطلع البنك الصناعى بضمان الكمبيالات الخاصة بها على أن يتسنى قطعها فى البنك المركزى ، وبذلك تتوفر للعملية كافة الضمانات .

الإنتاج الزراعى

ومع هذا الاهتمام بالنشاط الصناعى المتشعب الأطراف ، حرصت حكومة الثورة على تنمية الانتاج الزراعى خلال السنوات القلائل القادمة ، فوضعت مشروعات لإصلاح الأراضى على نطاق واسع ، وتوفير مياه الرى ، وزيادة الرقعة المنزرعة ، واستغلال المياه الجوفية بالواحات ، ومياه الأمطار بالساحل الشمالى ، وذلك إلى جانب العمل على زيادة محصول الفدان الواحد ، بتوفير السماد أو البذور المنتقاة ، وبتوزيع المحصولات والغلات ، وتلافى الخسائر الناشئة عن تلف المحصولات وعن الافات ، واستخدام الوسائل الميكانيكية الحديثة ، وتوفير النصح والإرشاد للزراع .

والواقع أن إنتاج البلاد من الحاصلات والمواد الغذائية لم يعد يتكافأ والزيادة المطردة فى عدد السكان . والدليل على ذلك أن مساحة الأراضى المنزرعة لم تزد بنسبة تذكر عما كانت عليه قبل نصف قرن ، حين كان عدد السكان لا يتجاوز عشرة ملايين نسمة ، بينما الزيادة الآن فى السكان ١٢ مليون نسمة ، وهذا هو السبب فى انتشار الفقر والمرض وخفض مستوى المعيشة عامة .

وللخروج من هذا المأزق ، كان من أولى واجبات حكومة الثورة ، العمل على زيادة الانتاج الزراعى لمواجهة المطالب الحالية لأفراد الشعب ، وتنفيذ المشروعات التى تضمن الرفاهية للأجيال القادمة ، والاعتماد على الزراعة كأساس للاقتصاد القومى بتوجيه الفائض منها نحو التصدير لتعديل ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومى .

وقد بدأ العهد الحاضر بتنفيذ برنامج عاجل لتوسيع الرقعة الزراعية واستصلاح قرابة نصف مليون فدان[1] من الأراضى البور فى الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٦ وهى مسافة تزيد عما أمكن لهذه البلاد ريه واستصلاحه من الأراضى البور فى الربع

(١) تفصيل ذلك فى مشروعات الرى .

قرن الماضى ، كما بدىء فعلا بإدخال وسائل التعمير والسكنى فى نحو خمسين ألف فدان من هذه المساحات الجديدة ، وفضلا عن ذلك فقد شرع فى تنفيذ برنامج واسع النطاق يرمى إلى تعديل نظم الرى والصرف فى الرقعة الزراعية الحالية حتى يمكن الوصول بهذه النظم إلى درجة الكمال مما سيتكلف قرابة ٣٨ مليون جنيه على عشر سنوات .

وجعلنا من الماء كل شىء حى

التوسع الزراعى فى الدلتا والصعيد :

يرمى هذا المشروع إلى استصلاح مساحات قدرها ٢٠٠ر٠٠٠ فدان من الأراضى البور فى الوجهين البحرى والقبلى وبعض المناطق الصحراوية بتوفير سبل الرى والصرف والمرافق العامة فيها تمهيداً لاستغلالها فى الزراعة ، وذلك بخلاف تحسين وسائل صرف منطقة شرق المنوفية والدشودى وتبلغ مساحتها ٢٠٧ر٠٠٠ فدان .

وتحويل أراضى الحياض فى مركز أبنوب إلى نظام الرى المستديم . وستكون هذه المنطقة ومساحتها ٣١٠٠٠ فدان معدة للزراعات الصيفية والنيلية هذا العام بما يزيد المساحة المحصولية ، وإن استصلاح هذه المساحة فى وقت قصير سيهيىء للعمال المتعطلين وخريجى الجامعات العمل ، ويهيىء للفلاحين المعدمين فرصة التملك فى تلك المساحة الكبيرة بما يوفر لهم حياة منتجة طيبة .

وإن تنفيذ هذا المشروع سيزيد المساحة المنزرعة وقدرها ٦ مليون فدان بنسبة ٧ ٪ فى أربع سنوات على حين أن المساحة الزراعية فى العشرين سنة الماضية لم تزد إلا بنسبة ٢ ٪ .

إحياء كل شبر فى الواحات :

وترمى سياسة العهد الحاضر إلى استصلاح كل شبر من أراضى الواحات لمواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان ورفع مستوى المعيشة حاليا ومستقبلا لكل مواطن .

ولما كان الماء هو العامل الأساسى لإحياء الأرض الموات ، فقد عكف تفتيش رى الصحارى على البحث عن الماء أينما وجد ، لأن الصحراء لا ينبغى ريها من مياه التخزين الصيفية الحالية . فقد وصل استغلالها فى داخل الوادى إلى نهايته ، ولهذا ظهر الحرص على استخدام المياه الجوفية ومياه الأمطار ومياه المصارف والزائد من ماء الفيضان الذى يلقى هباء فى البحر الأبيض المتوسط حتى يتم إنشاء مشروعات التخزين الجديدة على النيل .

فى الواحات البحرية :

كان كل ما يستطاع عمله فى الماضى حفر بئر فى كل سنتين فى إحدى الواحات ، ولكن العهد الحاضر حرص على حفر عشرين بئراً فى عام واحد تكفى لرى سبعة آلاف فدان فى الواحتين الداخلة والخارجة ، وتقرر اتباع أسرع الطرق فى حفر هذه الآبار ، كالطريقة المتبعة فى تونس والجزائر وحفر آبار البترول فى مصر ، وهى

طريقة الحفر الدائرى مع تبطين المواسير بالاسمنت لمنع تآكلها كما حدث فى الماضى. كما عثر على منابع المياه الحلوة فى الواحات البحرية فبدى، بحفر بئرين هناك لرى ألف فدان تزيد إلى ٢٥٠٠ فدان بعد نجاح التجربة.

وفى سيوه :

تم استصلاح ٥٥٠ فداناً كدفعة أولى فى سيوه تليها دفعات أخرى مجموعها خمسة آلاف فدان ، ويجرى الآن اعداد آبارها وتنفيذ مشروعات ريها وصرفها على أن يتم تسليم الخمسة آلاف فدان فى غضون العام الحالى .

الينابيع تتفجر بالمياه لرى أراضى سيوه

وإذا علمنا أن المساحة المنزرعه حالياً فى سيوه لا تزيد على ثلاثة آلاف فدان منذ عشرات السنين ، أدركنا أن المساحة الجـــديدة تعتبر حلما من الأحلام

بالنسبة إلى سكان سيوه البالغ عددهم أربعة آلاف نسمة ، ويعتبر المشروع متنفسا طبيعياً لسكان الواحة ويتمشى مع طبيعة التوسع الزراعى .

وقد رئى استغلال هذه المساحات فى زراعة النخيل والزيتون ، بعد أن تبين أن غلة الفدان من هذين النوعين فى هذه المنطقة تبلغ أضعاف ما تصل إليه من الزراعات العادية فى الريف ، كما سيسهل هجرة فريق من المواطنين الصالحين إلى الواحة حتى يعود إليها مجدها القديم .

وفى واحة المنايف :

يجرى رى واستصلاح عشرة آلاف فدان بزمام واحة المنايف القريبة من الاسماعيلية ، وهى مساحات منبسطة صالحة للزراعة ، ولا ينقصها سوى المياه لتنتج أوفر المحصولات .

وستروى هذه المساحة من مصرف المحسمة فى مدة الصيف الذى تذهب مياهه سدى إلى البحيرات المرة . وكذلك من مياه الفيضانات الزائدة فى ترعة الاسماعيلية ، وسيكون الرى منها ، ومن الممكن زيادة هذه الرقعة من الأرض إلى خمسة عشر الف فدان فى المستقبل .

وفى وادى النطرون :

يبذل رجال الجيش جهوداً موفقة فى زراعة مساحة واسعة من الأراضى ، أى فى منطقة لا تعرف الزرع ولا تتمتع بشىء من خيرات الأرض . وقد تم إعداد مشروع للمصارف المغطاة ، وهى أنسب المصارف فى مثل هذه الأراضى الرملية التى يرتفع فيها منسوب المياه الجوفية إلى مسافة ٣٠ سم من سطح الأرض . وسوف تنخفض المياه الجوفية بعد إنشاء هذه المصارف إلى المستوى الملائم لنجاح الزراعة الشجرية التى بدىء فى غرسها وكذلك نمو المحصولات الأخرى .

ويقوم مشروع وادى النطرون على أساسين أولهما : تشغيل مصنع الصودا . وثانيهما استغلال أراضى الوادى فى الزراعة وتنمية الانتاج الحيوانى بما يوفر للسكان

عملا دائماً طوال السنة ، ويهيء لهم مستوى معيشة أفضل بعد أن كانوا مهددين بالتعطل نتيجة توقف المصنع عن العمل فى ظل الحكومات السابقة .

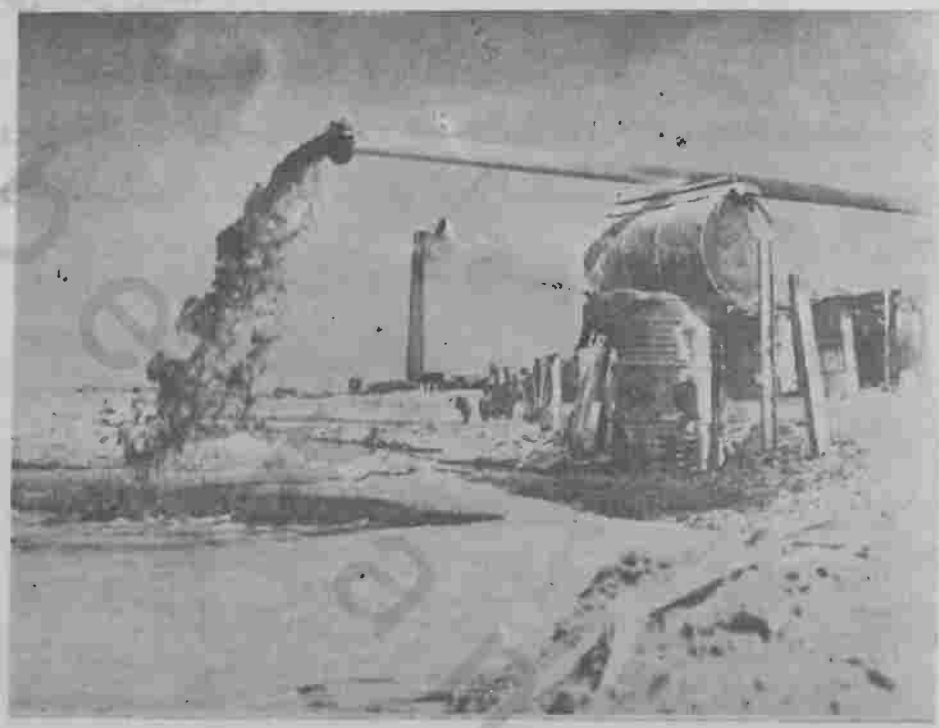

آلة لامتصاص المياه من الملاحات . . . حتى تبقى رواسب الاملاح

والواقع أن سياسة العهد الماضى أدت إلى حالة بطالة مروعة عاناها سكان وادى النطرون ، وذلك نتيجة إغلاق مصنع الصودا وتشريد عماله ونزول النكبة بعدد من الأسر بلغ عددها ٤٦٦ أسرة . فشكلت لجنة فنية من رجال الجيش لفحص إمكانيات وادى النطرون ومكافحة حالة البطالة . ولم تكد اللجنة تبدأ عملها حتى استطاعت أن تتم إصلاح معظم أجهزة المصنع بأيدى العمال أنفسهم ، ومضت اللجنة فى طريقها فدرست طريقة المادة الخام فى الطبيعة ، وتعديل فنى فى طريقة صناعة الصودا أدت إلى خفض تكاليف الطن من مائتى جنيه إلى أقل من خمسين جنيهاً . كما أمكن رفع درجة النقاوة للصودا من ٧٠ ٪ إلى ٩٨ ٪ وهى درجة نقاوة الصودا الواردة من الخارج ، مما شجع على وضع نواة مصنع للصابون فى المنطقة .

أما الناحية الزراعية فقد أمكن استغلال مساحات بلغت ٦١٠ فدان تمت زراعتها فعلا منذ عام ويكفى الإشارة إلى أن التقدير العام لصافى غلة الفدان الواحد بلغ ١٥٠ جنيها على الأقل فى السنة ؟ ؟

واستكمالا لاحياء منطقة وادى النطرون أنشىء مصنع لعصر الطماطم وحفظها ، ومزرعة لتربية الدواجن أصبحت تنافس أرقى المزارع . ومصنع لصناعة السجاد والأكلة لاستغلال صوف الأغنام فى الصحراء الغربية .

إصلاح الاراضى فى وادى النطرون

ومن أهم المنشآت الحديثة فى المنطقة ، قيام الجمعية التعاونية لتربية الماشية ، وهى أول جمعية من نوعها فى الجمهورية . أما وقت الفراغ فقد استغل أحسن استغلال بإنشاء مصنع تديره نقابة العمال ويتقاسم الأعضاء أسهمه وأرباحه ، ويعمل فيه العجزة والأطفال فى الصناعات المحلية الخفيفة .

فى الصحراء الغربية :

ويبذل رجال الجيش أيضاً جهوداً موفقة لإنبات المراعى الصالحة على المنطقة المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط من الصحراء الغربية ، وقد مهدوا مساحة ألفى فدان بالقرب من فوكه ورأس الحكمة وإزالة ما بها من حشائش لا تصلح للرعى ، وبذر بذور نباتات المراعى المجلوبة من أمريكا وغيرها ، وقد ثبت بعضها بعامل رطوبة الجو فقط ، ولو هطلت الأمطار لصادف المشروع نجاحاً منقطع النظير ، ومن هنا بدأ التفكير يتجه نحو استخدام الوسائل العلمية المستحدثة لإدرار المطر الصناعى فى أوقاته

الجرارات تشق الارض لينبت الزرع

المناسبة بعد أن ثبت عملياً فى كريت وفى أمريكا كيف استطاع العلم إدرار المطر الصناعى ، وإن نجاح هذا المشروع فى بلاد طويلة السواحل كمصر ، سيترتب عليه الخير للمناطق الصحراوية عامة ، وإن أية اعتمادات مالية تنفق فى إجراء التجارب التى

نساير بها ركب العلم والحضارة لا تساوى شيئاً إلى جانب الفوائد المرجوة من هطول المطر الصناعى ، والصحراء كما نعلم هى تسعة أعشار مساحة الأراضى المصرية .

تمهيد الطرق الصحراوية

وفى سينا :

كما أن الدولة ستفيد فائدة قصوى من البحوث التى تقوم بها بالاشتراك مع بعثة الإغاثة الدولية لزراعة خمسين ألف فدان فى سينا وذلك بزراعة مائة ألف فدان أخرى .

تنمية الإنتاج الزراعى :

كان الانتاج الزراعى متخلفا عن ملاحقة الاحتياجات المطردة للسكان ، الأمر الذى استلزم وضع سياسة مستقرة تستوحى روح العهد الجديد فى ثورته على الأوضاع البالية التى أنهكت البلاد وأنهكت إنتاجها .

وتقوم هذه السياسة على خمسة أسس : زيادة الكفاية الإنتاجية ، ورفع مستوى التغذية ، وتنويع الإنتاج الزراعى ، وتحسين وسائل تسويق وتصريف الحاصلات ، ودعم التصنيع الزراعى .

وقد شرع فى تنفيذ مشروعات لها أهميتها فى زيادة وصيانة الإنتاج الزراعى ، وذلك بتعميم التقاوى المنتقاة للقمح والأذرة الهجين والأرز ، إذ أن تعميمها يؤدى إلى زيادة المحصول السنوى من كل منهـــا بنسبة تزيد على ٢٠ ٪ من الانتاج الحالى أى بمعـــدل مليونين وربع مليون أردب فى السنة ، وهى زيادة لها قيمتها فى مواجهة حاجة الاستهلاك المحلى والاستغناء عن الحصول عليه عن طريق الاستيراد من الخارج ، فقد بلغت قيمة ما استوردته البلاد من القمح ودقيق القمح فى العـام الماضى ٣٩٫٧ مليون جنيه . وأن تعميم التقاوى المنتقاة من هذه المحاصيل وفر على البلاد نحـــو ١٥ مليون جنيه سنويا ، ووقع الاختيار على الحقول التى تؤخذ منها هذه التقاوى المنتقاة مع فحصها وتنظيفها وبيعها بأسعار تقرب من أســـعار البذرة التجارى .

ومن المعروف أن الذرة هى غذاء الفلاح الرئيسى ، لذلك وضعت حكومة الثورة نصب أعينها العمل على توفيرهذا المحصول ـــ الغذاء الأساسى ـــ بأن وضعت مشروعاً للتوسع فى إنتاج تقاوى الذرة الهجين لتميزها بوفرة الغلة إذ أنهـا تزيد فى المتوسط بمقدار ٢٥ ٪ من أصناف الذرة العادية .

أما الأرز فضلا عن كونه من الحاصلات الغذائية الهامة فإنه أيضاً محصول تصديرى يترقبه مستقبل مرموق ، لذلك عنى بتوفير التقاوى لزراعته نظرا للعجز الذى واجهته البلاد من قبل . كما عنيت كذلك بانتخاب واختبار وتنظيف تقاويه ، كما جربت بعض سلالات من الأرز وبخاصة الأصناف الجبلية التى لا تستلزم زراعتها كميات كبيرة من المياه .

ويرجع اهتمام حكومة الثورة بمحاصيل الحبوب ، إلى أنها غذاء رئيسى لعامة الشعب يجب العمل على توفيره .

مقاومة الافات الزراعية :

يستهدف هذا المشروع مكافحة الحشرات والافات التى تفتك بالحاصلات الزراعية ، وينجم عنها خسائر فادحة فى الانتاج تقدر بثلاثين مليون جنيه سنوياً ، وقد شرع فى تنفيذ هذا النظام ، بتنظيم حملات موسمية لمكافحة الحشرات والآفات المختلفة ، بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع .

ونظراً لأهمية التخزين السليم للحبوب والى الخسائر الجسيمة نتيجة تلف الحبوب — سواء فى الشون المكشوفة أو المخازن غير المعدة إعداداً فنياً لاستقبال وتوزيع الحبوب — ، رئى وضع سياسة ترمى إلى تعميم إنشاء صوامع الغلال والحبوب، إحداها بالقاهرة وسعتها ٤٠٫٠٠٠ طن والثانية فى الاسكندرية وسعتها ٣٠٫٠٠٠ طن وتبلغ تكاليفهما أكثر من ثلاثة ملايين جنيه .

زراعة البنجر وتصنيعه :

وقد أقرت حكومة الثورة قيام شركة مصرية بتنفيذ استصلاح ٣٠٫٠٠٠ فدان من الأراضى البور بمنطقة النوبارية وتعميرها واستغلالها فى زراعة البنجر وإقامة مصنع لإنتاج السكر منه وتكريره بسعة إنتاجية قدرها ١٠٠٫٠٠٠ طن من السكر سنوياً مما يوفر هذه الكمية للاستهلاك المحلى ، ويغنى البلاد عن استيرادها من الخارج بما يقدر بأربعة ملايين جنيه سنوياً فضلا عما ستضيفه هذه المساحة الزراعية إلى إنتاج الحبوب والمحاصيل الغذائية الأخرى ، وما تهيئه للعمال من مجالات العمل والكسب والمعيشة الكريمة .

وتم فعلا فى أواخر فبراير الماضى توقيع عقد بيع هذه المساحة من الأرض ، بثمن قدره ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه ، أسهمت الحكومة فيه بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه أما باقى الثمن فتدفعه الشركة إلى الحكومة على أقساط سنوية لمدة ٢٥ سنة بفائدة قدرها ٣ ٪

ورأسمال الشركة خمسة ملايين من الجنيهات وقد تعهد مؤسسو الشركة بتخصيص نصيب من الأرباح للعمال والموظفين الذين يستخدمون فيها مع تخصيص نسبة من أسهم الشركة لهم فى حدود عشرة فى المائة من رأس المال وبناء المساكن اللازمة لهم .

وستوفر الدولة للشركة مياه الرى اللازمة لاستصلاح الأرض وإعدادها للإنتاج الزراعى ، علاوة على الاستزادة من توفير مادة تموينية جديدة وهى السكر من البنجر وما يقوم على هذا الانتاج عادة من تربية الحيوان على المخلفات الخضراء لنبات البنجر الذى يصلح غذاء جيداً لها ، كما ستقوم بالصناعات التى تنشأ عن تربية الماشية والأغنام كصناعة الألبان والصوف .

ولا يخفى أن نجاح هذا المشروع سيضفى محصولا غذائياً جديداً يدعم الدخل القومى ، ويرفع مستوى التغذية لمستوى الشعب ، خصوصاً وأنه لا يسهل التوسع فى زراعة القصب ، لمواجهة الزيادة المطردة فى استهلاك السكر نتيجة للزيادة المتتابعة فى عدد السكان وارتفاع مستوى معيشة المواطنين ، لأن درجة المرونة فى التوسع فى زراعة البنجر أكبر منها فى زراعة القصب حيث يتحمل ملوحة الأرض ولا يحتاج فى زراعته إلى أراض عالية الخصوبة وجو خاص كما هو الحال فى زراعة القصب .

حدائق الفاكهة والأشجار الخشبية :

وبدا واضحاً فى الآونة الأخيرة مقدار ما تعانيه البلاد من نقص فى إنتاج الخضر والفواكه ، فقامت الحكومة بحملة واسعة النطاق لتشجيع الزراع على غرس الخضر والفواكه ، كان من نتيجتها أن زادت نسبة التقاوى التى تم توزيعها والشتلات بدرجة كبيرة بالقياس الى العام الماضى ، حتى لقد زادت المساحات المنزرعة من البطيخ والشمام والخيار والمقات بنحو ١٥,٠٠٠ فدان عن العام الماضى ، كما زادت أصناف الخضر الأخرى بحوالى ١٦,٠٠٠ فدان .

وبدىء بزيادة الرقعة المزروعة بحدائق الفاكهة وبالأشجار الخشبية ، بما يوفر للبلاد انتاجاً طيباً من الفاكهة الشعبية ومن الأخشاب التى نجحت زراعة أشجارها . وسيجعل هذا المشروع الفاكهة فى متناول جميع أفراد الشعب ويرفع مستواهم الغذائى والصحى ويغنى البلاد عن استيراد مقادير كبيرة من الأخشاب التى تستخدم فى صناعة البناء والأثاث .

مكافحة أمراض الحيوان :

لم يسبق أن درس الحيوان الزراعى فى مصر على نطاق واسع ، توطئة لكشف النواحى الإنتاجية ، ولا أن كوفحت الأمراض التى تلحق بالماشية . وهى من العقبات الكؤود التى تقف فى سبيل التوسع فى تربية الحيوان والدواجن وتلحق بها خسائر جسيمة .

وقد نفذ مشروع يهدف الى حماية حيوانات الفلاحين من الأمراض الوبائية والطفيلية والمعدية وعلاج تلك الامراض على نطاق شامل ، وذلك بتقسيم بلاد الجمهورية الى مناطق تقام بها وحدات بيطرية وتجهز كل وحدة بأحدث معدات علاج الحيوان الزراعى ومقاومة أمراضه ووقايته من فتك تلك الأمراض وتزود بما تتطلبه هذه الأعمال من أطباء بيطريين وعمال وموظفين فضلا عن تزويد كل وحدة بوسائل نقل ميكانيكية لتيسير الاتصال بالزراع وبالقرى وتوصيل العلاج اليها بدلا من تكليف الزراع مشقة الإنتقال الى تلك الوحدات . واعتمد المال اللازم لانشاء ٤١ وحدة هذا العام .

التسليف الزراعى :

كان نظام التسليف الزراعى فى الماضى لا يخدم سوى مصالح كبار الملاك ، فلما تغيرت الأوضاع وانتقلت الملكية الى صغار الزراع بفضل قانون الاصلاح الزراعى صار من واجب الدولة توفير المال لصغار الفلاحين من الملاك والمستأجرين بمقادير كافية وبشروط سهلة ، فوضعت الحكومة سياسة جديدة بمقتضاها زادت موارد بنك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية ، كما تقرر لأول مرة فى تاريخ مصر الاقتصادى منح السلف بضمان المحاصيل .

الثروة المائية :

لم تغفل حكومة الثورة أهمية زيادة الانتفاع بالثروة المائية غير المستعملة لسد النقص فى مستلزمات التغذية الشعبية من البروتينات الحيوانية ، فأقرت عدة

مشروعات تهدف الى تنمية الثروة المائيةوتوفير مقادير كبيرة من الأسماك المصيدة للاستهلاك المحلى .

ومن بين هذه المشروعات : إنشاء مزارع سمكية فى بحيرات الدلتا . وإقامة محطة لاستقبال الأسماك على شاطىء البحر الأحمر . واستغلال البرك الموجودة فى الريف فى تربية الأسماك ، والعمل على توصيل المياه العذبة إليها ، وصرف المياه الزائدة منها وجعلها مهيأة صالحة لتربية الأسماك فى مختلف المناطق ، وقد بدىء فى استغلال البرك التابعة للحكومة فى أنحاء الجمهورية لتكون نواة للمشروع الذى سيعم ، على أن تقوم الجهات المختصة بإمداد أصحاب البرك من المواطنين بالأسماك اللازمة للتربية فى هذه البرك . وسينفذ أيضاً مشروع تربية الأسماك فى مزارع الأرز فى الوجه البحرى على أن تستخدم الأسماك السريعة النمو .

وعلى ضوء المركز الإحصائى للأسماك الطازجة والكميات التى تحصل عليها البلاد ومدى ما يحتاج إليه من استهلاك محلى ، تقرر اجراء أبحاث لحفظ الأسماك وتجفيفها فى منطقة البحر الأحمر . واستغلال الجنبرى لتصدير الفائض منه إلى الخارج طازجا أو محفوظاً وإنشاء شركة لتصنيع الجنبرى للاستهلاك المحلى والتصدير .

الإصلاح الزراعى

ان الهدف الرئيسى من وراء إصدار قانون الاصلاح الزراعى هو القضاء على الاقطاع بتفتيت الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين المعدمين ، ورفع مستوى الانتاج ، وإشاعة العدالة الاجتماعية بتوفير دخل مناسب يكفى معيشة كريمة راضية لكل أسرة فى الريف ، وأن الطابع الذى اتسم به هذا القانون هو أحد تشريعات الثورة التى تهدف الى خلق المواطن الصالح .

لقد حددت الثورة ملكية الارض ، لا لأن القائمين على الثورة يكرهون أصحاب الملكيات الكبيرة ، ولا بسبب أن تحديد الملكية يؤدى الى رفع الإنتاج الزراعى وتنمية الدخل القومى فحسب ، ولا لأنه يضع حداً لتخمة الاقطاعيين وجوع المعوزين فقط ، ولكن لأن تحديد الملكية يكسر شوكة الاقطاع ، ويحرر ألوف الناخبين من سيطرة الكبار المالكين ، الذين يتحكمون فى أرزاقهم ، ويهددونهم بالحرمان من أقواتهم . ثم يحشرونهم حشراً بالألوف ، ويسوقونهم تحت سياط الحاجة الى صناديق الانتخاب ، ليختاروا رغماً عنهم السادة الرجعيين الذين يحكمون ويتحكمون ، ليضمنوا سيطرة الاقطاع والرشوة والفساد ، ويظل الشعب الجاهل جاهلا ، والفقير معوزاً ، والمريض مريضاً الى أن يلقى حتفه . الى أن جاءت الثورة لتحرر الشعب وتحطم الاقطاع وتطلق كلمة الشعب الحرة الحقيقية غير الزائفة لتعبر عن إرادة الشعب . . . ولهذا سن قانون الاصلاح الزراعى للتحرر من الفساد السياسى ورفع المستوى المعيشى للغالبية العظمى من أفراد الشعب البالغ حوالى ١٨ مليون نسمة .

وقد صدر قانون الاصلاح الزراعى (القانون ١٧٨ / ١٩٥٢) فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويعتبر صدوره أول خطوة من خطوات الاصلاح بعد الثورة مباشرة وتنص المادة الأولى من هذا القانون على انه : لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من

(الاصلاح الزراعى) (بيان التطور فى التعداد والزمام المزروع ومساحة العاصلات) مصالحيات الاحصائيات العامة لوزارة الزراعة

السنوات	عدد السكان نسمة	الرقم النسبى %	الزمام المزروع فدان	الرقم النسبى %	مساحة العاصلات فدان	الرقم النسبى %
١٨٩٧	٩ ٧١٥ ٠٠٠ (تعدادات)	١٠٠	٥ ٠٤٧ ٠٠٠	١٠٠	٦ ٧٦٤ ٠٠٠	١٠٠
١٩٠٧	١١ ٢٨٧ ٠٠٠ (»)	١١٦	٥ ٤٠٣ ٠٠٠	١٠٧	٧ ٦٦٢ ٠٠٠	١١٣
١٩١٧	١٢ ٧٥١ ٠٠٠ (»)	١٣١	٥ ٣١٩ ٠٠٠	١٠٥	٧ ٩٨٦ ٠٠٠	١١٤
١٩٢٧	١٤ ٢١٨ ٠٠٠ (»)	١٤٦	٥ ٥٤٤ ٠٠٠	١١٠	٨ ٦٦١ ٠٠٠	١٢٨
١٩٣٧	١٥ ٩٢٣ ٠٠٠ (»)	١٦٤	٥ ٢٨١ ٠٠٠	١٠٥	٨ ٣٥٨ ٠٠٠	١٢٤
١٩٤٧	١٩ ٠٨٨ ٠٠٠ (»)	١٩٦	٥ ٧٦١ ٠٠٠	١١٤	٩ ١٦٧ ٠٠٠	١٣٦
١٩٤٨	١٩ ٥٦٨ ٠٠٠ (تقديرات فى ٤٨)	٢٠١	٥ ٧٥٣ ٠٠٠	١١٤	٩ ١٦٤ ٠٠٠	١٣٥
١٩٤٩	٢٠ ٠٠٤ ٠٠٠ (» » »)	٢٠٦	٥ ٨٢٤ ٠٠٠	١١٦	٩ ١٦٧ ٠٠٠	١٣٦
١٩٥٠	٢٠ ٤٣٩ ٠٠٠ (» » »)	٢١٠			٩ ٢٣٥ ٠٠٠	١٣٦
١٩٥١	٢٠ ٩٠٩ ٠٠٠ (تعدادات)	٢١٥			٩ ٢٧٠ ٠٠٠	١٣٧
١٩٥٢	٢١ ٤٠٥ ٠٠٠ (»)	٢٢١			٩ ٢٩٩ ٠٠٠	١٣٧
١٩٥٣	٢٣ ٢٠٠ ٠٠٠ (رقم تقديرى)	٢٣٩	٦ ٦٠٠ ٠٠٠	١٤١		
١٩٧٥	٣٣ ٥٠٠ ٠٠٠ (»)	٣٤٥	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٩		

الأراضى أكثر من مائتى فدان . وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله . والقضاء على نظام الاقطاع الزراعى باعادة توزيع الملكيه الزراعيه توزيعاً عادلا ، وذلك بتحديد حد أعلى لهذه الملكيه وهو ٢٠٠ فدان . وقد أعطى القانون أيضاً للمالك الحق فى الاحتفاظ بمساحة ٥٠ فدانا لكل ولد من أولاده على ألا تزيد المساحة المحتفظ بها للأولاد جميعهم عن ١٠٠ فدان ، وأن يعوض المالك السابق عن الارض المنزوع ملكيتها بسندات قيمتها تساوى سبعين مثلا للضريبة المفروضة على الأرض . وتستهلك هذه السندات فى خلال ثلاثين سنة بفائدة ٣ ٪ ، وأن يدفع المالك الجديد قيمة الارض المملكة له على اقساط سنوية لمدة ثلاثين عاما مضافا إليها الاتى : —

١ — حصة كل فدان من ثمن المنشآت والأشجار وغيرها .

٢ — ٣ ٪ فوائد .

٣ — ١٥ ٪ مصاريف توزيع .

وحدد قانون الاصلاح الزراعى فئات الايجار لجميع الاراضى الزراعية فى جمهورية مصر بسبعة أمثال الضريبة الحكومية المفروضة عليها . وبهذا استفاد من هذه المادة نحو ٧٥ ٪ من زراع الارض فى مصر . وتنص المادة ٣٢ من القانون على أنه لا يجوز تأجير الارض الزراعية الا لمن يتولى زراعتها بنفسه .

كما تنص المادة ٣٣ على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الارض الزراعيه على سبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها وفى حالة الايجار بالمزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات .

وقد بلغت جملة المساحة التى ينطبق عليها قانون الاصلاح الزراعى بما فيها أراض أسرة محمد على التى صودرت حوالى ٦٢١,٤٧٩ فداناً بينما جملة الأراضى المنزرعة فى مصر تبلغ حوالى ٥,٩٧٤,٧٨٤ فداناً .

الإستيلاء :

بدأ تنفيذ القانون بالاستيلاء على المساحات التى تخضع له . وقد تم الاستيلاء حتى أول نوفمبر سنه ١٩٥٣ على مساحة ١٨٧,٧٤٢ فداناً ، والباقى تحت الاستيلاء

(الاصلاح الزراعي)

استهلاك الفرد من المواد الغذائية في السنوات المختلفة

عن بيانات الوزارة الزراعية

الموضوعات	سنة 1929 / 1930				سنة 1934/1935 والسنة 1938/1939				سنة 1947 / 1948				سنة 1948 / 1949				سنة 1949 / 1950				سنة 1950 / 1951			
بيان	كيلوجرام في السنة	كالوري في اليوم	بروتين في اليوم	دهون في اليوم	كيلوجرام في السنة	كالوري في اليوم	بروتين في اليوم	دهون في اليوم	كيلوجرام في السنة	كالوري في اليوم	بروتين في اليوم	دهون في اليوم	كيلوجرام في السنة	كالوري في اليوم	بروتين في اليوم	دهون في اليوم	كيلوجرام في السنة	كالوري في اليوم	بروتين في اليوم	دهون في اليوم	كيلوجرام في السنة	كالوري في اليوم	بروتين في اليوم	دهون في اليوم
	كيلوجرام	كالوري	جرام	جرام	كيلوجرام	كالوري	جرام	جرام	كيلوجرام	كالوري	جرام	جرام	كيلوجرام	كالوري	جرام	جرام	كيلوجرام	كالوري	جرام	جرام	كيلوجرام	كالوري	جرام	جرام
حبوب	٢٤٤,٣	٢٣٧٩	٦٦,٠	١٨,٩	١٨٢,١	١٧٧١	٤٩,٠	١٤,٣	١٨١,٩	١٧٥٥	٤٨,٢	١٣,٢	١٨٥,٦	١٨٠٤	٥٠,١	١٣,٥	١٦٤,٢	١٥٩٣	٤٤,٥	١١,٥	١٧١,٠	١٦٦٢	٤٦,٦	١١,٦
الحاصيل النشوية	٤,٧	١٣	٠,٢	—	٤,٢	١٢	٠,١	—	٦,٧	١٧	٠,٢	—	٩,٨	٢٤	٠,٥	—	٨,٧	٢١	٠,٤	—	٦,٩	١٨	٠,٣	—
السكر والعسل	٧,٥٥	٧٢	—	—	١٣,٦	١٣٠	—	—	١١,٣	١١٦	—	—	١٥,٨	١٥٨	—	—	١٤,٢	١٤٧	—	—	١٤,٦	١٥٢	—	—
بقوليات ونقل	١٦,٠	١٦١	٩,٦	٣,٠	١٢,٤	١٢٥	٧,٥	٢,٢	٨,٧	٨٨	٥,٢	١,٥	١٢,٠	١١٩	٧,٢	٢,٠	١٢,٤	١٢٣	٧,٧	١,٨	٩,٨	٩٨	٦,٠	١,٧
خضر طازجة	٢١,٨	٢٥	١,١	٠,٢	٢٧,٦	١٩	١,٠	٠,١	٤٤,٢	٤٣	٢,٤	٠,٣	٤٨,٤	٣٢	١,٧	٠,٥	٢٤,١	٢٥	١,٣	٠,٢	٢٤,٢	٢٦	١,٤	٠,١
فواكه	٣٤,٥	٧٥	١,٠	٠,٤	٣٩,٩	٨٠	١,١	٠,٥	٢١,٣	٦٠	٠,٧	٠,٤٥	٢٤,٩	٥٣	٠,٨	٠,٢	٢٩,٥	٦٩	٠,٩	٠,٣	٣٢,٤	٧٦	١,١	٠,٣
لحوم	١١,٤	٦٨	٥,٩	٤,٨	٩,٩	٦٠	٤,٩	٤,٣	٨,٩	٣٥	٣,٣	٢,٢	٧,٣٥	٤٢	٣,٩	٢,٩	٨,١	٥١	٤,٠	٣,٧	٩,٣	٥٧	٤,٥	٤,١
سمك	١,٧	٨	٠,٦	٠,٥	١,٣	٦	٠,٤	٠,٤	١,٠	٤	٠,٣	٠,٣	٠,٨	٤	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٣	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٣	٠,٢	٠,٢
ألبان	٢,٣	٩	١,٣	٠,٥	٢,٦	١١	١,٤	٠,٥	٢,٦	٤	٠,٦	٠,٢	٣,٠	١٢	١,٦	٠,٦	٣,٠	١٤	١,٧	٠,٧	٣,٥	١٦	٢,٠	٠,٩
ألبان	٢٧,٢	٩٤	٤,١	٦,٧	٤٣,٤	١٠٥	٤,٦	٦,٧	٥٤,١	١٣٤	٥,٦٥	٩,٤	٥٣,٢	١٣٣	٥,٦	٩,٤	٦٩,٥٥	١٦٤	٧,١	١٠,٦	٦٠,١	١٤٥	٦,٣	١٥,٥
زيوت نباتية	٢,٠	٤٨	—	٥,٤	١,٩	٤٧	—	٥٣	٣,٣	٨٠	—	٩,٠	٣,٠	٨٥	—	٩,٦	٣,٦	٨٦	—	٩,٨	٣,٠	٨٤	—	٩,٥
المجموع	٢٩٣,٤٥	٢٩٥٢	٨٩,٨	٤٠,٠	٣٣٨,٩	٣٣٦٦	٧٠,٠	٣٤,٣	٣٤٤,٠	٣٣٣٦	٦٦,٧٥	٢٦,٠٥	٣٦٤,٣٥	٣٤٦٦	٧١,٧	٢٨,٧	٣٤٣,٩٥	٣٢٩٦	٦٧,٨	٢٨,٨	٣٤٦,٩	٣٢٣٧	٦٨,٤	٢٨,٤

وهو ٤٣٣,٧٣٧ فدانا منها ٧٥,٠٠٠ فدان صودرت من أمـــلاك أسرة محمد على .

وصحبت عملية الاستيلاء جرد لجميع المخازن والالات الزراعية بالتفاتيش التى تم الاستيلاء عليها لاستبقاء ما يلزم منها لاستمرار زراعة هذه الاراضى . وكذلك عمل الاصلاحات اللازمة للآلات، وتجهيز المراوى والمصارف بهذه المساحات .

فترة الانتقال :

أجر الاصلاح الزراعى الأرض المستولى عليها لمستأجريها السابقين بسبعة أمثال الضريبة. واعتبر هؤلاء المنتفعون كمستأجرين من الاصلاح الزراعى لمدة سنة انتقالية قبل التوزيع . وقد قدمت اللجنة العليـا للاصلاح الزراعى خدمات مادية وفنية لهؤلاء المستأجرين، تساعدهم على حسن استغلال الأرض طبقاً لأحدث القواعد الاقتصادية التى تضمن مزيداً من الانتاج بأقل نفقات ممكنة . وبذلك بددت الشائعات القائلة بأن نقل ملكية الأراضى من أيدى كبار المزارعين الى صغارهم سيترتب عليه ضعف المحصول وقلة الانتاج . إذ ثبت على العكس أن الانتقال الى أيدى صغار الزراع مع إشراف الاصلاح الزراعى ، أدى الى زيادة محسوسة فى الانتاج .

وخفضت اللجنة العليا قيمة الايجارات فى بعض المناطق عن الحد المقرر فى القانون وذلك لاعتبارات فنية استهدفت منها مصلحة الفلاح أولا وآخراً ، وبلغت جملة التخفيض المترتب على هذا القرار ١٥٧,٠٠٠ جنيه .

وأقبل هؤلاء المستأجرون من تلقاء أنفسهم على دفع الايجارات المستحقة عليهم فى موعدها بدون أى ضغط من اللجنة ، وبلغت نسبة التحصيل فى جميع الجهات ١٠٠ ٪ تقريباً كما بلغ مجموع الايجارات المحصلة عن السنة الزراعية المنتهية فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٣,٢٤٣,٥٩٩ جنيهاً بينما كانت مصروفات اللجنة فى هذا العام بما فيها مرتبات الموظفين ٣٦٠,٥٢٤ جنيها .

وقدم بنك التسليف الزراعى لهؤلاء المستأجرين ، وبضمانة الاصلاح الزراعى سلفاً فى عام ١٩٥٣ بلغت ٦١١,٠٠٠ جنيه ، وذلك لأن الاصلاح الزراعى حل محل

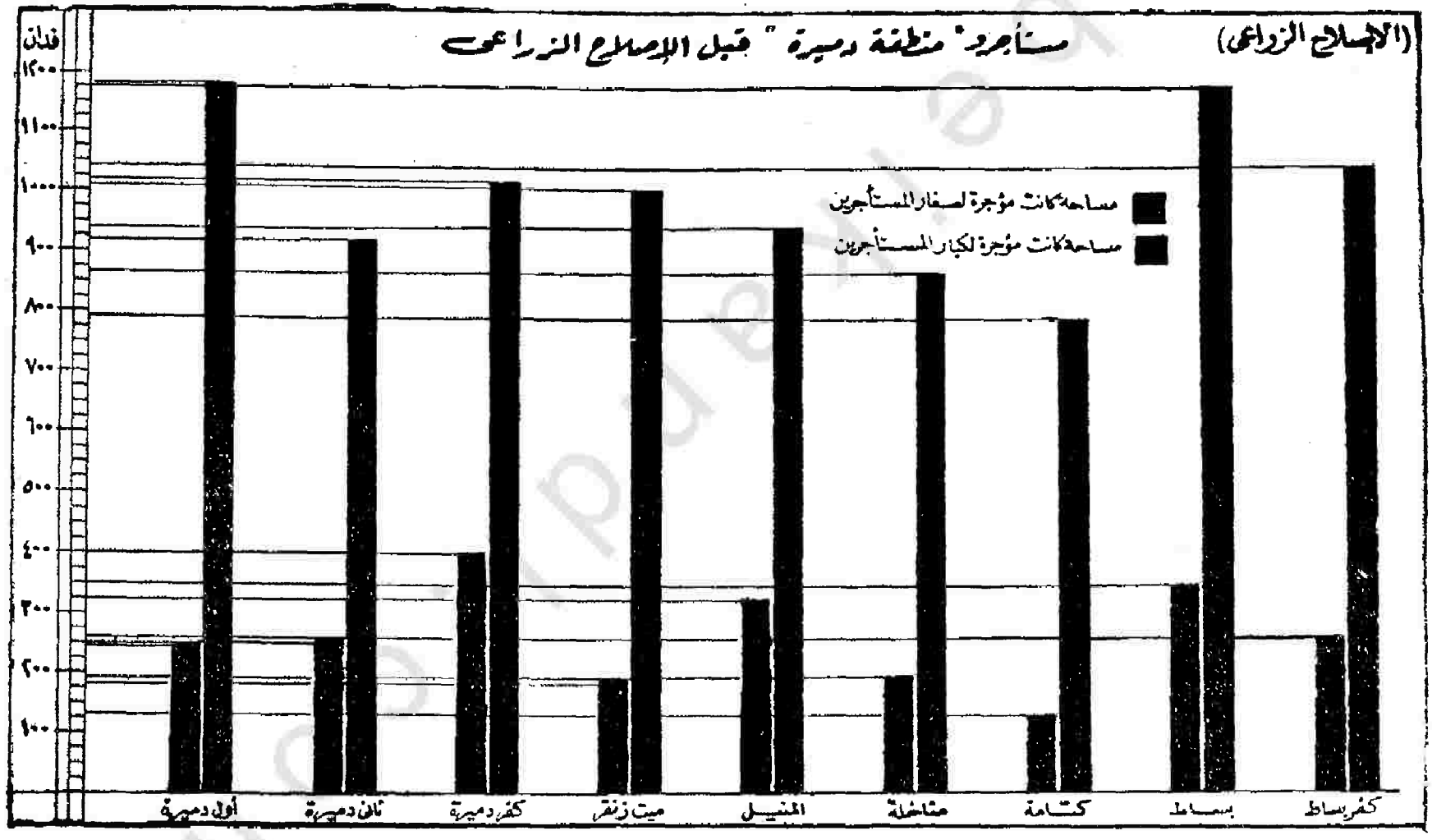
(الاصلاح الزراعى)
مستأجرو منطقة دميرة " قبل الاصلاح الزراعى
فدان
١٢٠٠
١١٠٠
١٠٠٠
٩٠٠
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
مساحة كانت مؤجرة لصغار المستأجرين
مساحة كانت مؤجرة لكبار المستأجرين
أول دميرة
ثانى دميرة
كفر دميرة
ميت زنقر
المنيل
مناشلة
كتامة
بسماط
كفر بسماط

الملاك السابقين فى تسهيل عمليات التسليف ، كما حصل المستأجر فى مناطق زراعة القصب بالوجه القبلى على سلفة مقدارها ١٥ جنيهاً عن كل فدان .

البحث الاجتماعى :

قبل عملية التوزيع قام الفنيون بالاصلاح الزراعى بدراسة أربعة نقاط هامة كانت هى الأساس الذى بنيت عليه عملية التوزيع ، وهذه النقاط هى : —

١ — حصر مستأجرى هذه التفاتيش فى السنة الزراعية ١٩٥١ — ١٩٥٢ والمستمرين فى الزراعة وذلك من واقع السجلات الموجودة بالتفاتيش والتى تم الاستيلاء عليها .

٢ — قام بحاث اجتماعيون ببحث حالة كل مستأجر واضع اليد ، وذلك على استمارات توضح تماماً حالته وحالة أسرته من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

٣ — قدرت الكفاءة الانتاجية للفدان على أساس الدورة الزراعية الثلاثية وذلك لتحديد ما يغله الفدان من دخل عند التمليك .

٤ — تم تقدير متوسط نفقات المعيشة للعائلة بمختلف أحجامها .

وبهذا أمكن تحديد من تطبق عليه شروط التوزيع وتحديد الوحدة المساحية من الأرض الزراعية التى تكفل للعائلة دخلا يغطى نفقات المعيشة ويزيد قليلا .

التـــوزيع :

تنص المادة التاسعة من قانون الاصلاح الزراعى على أن الارض المستولى عليها توزع فى كل قرية على صغار الفلاحين ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة تبعاً لجودة الارض .

١ — على أن يكون مصرياً ، بالغاً سن الرشد ، لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف .

٢ — أن تكون حرفته الزراعة .

٣ — أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة .

وتكون الأولوية لمن كان يزرع الارض فعلا . مستأجراً أو مزارعاً :

الدخل الأهلى الزراعى فى السنوات ٣٩/١٩٤٠ و ٤٩/١٩٥٠ و ٥٠/١٩٥١ و ١٩٥٢

عن البيانات الاحصائية لوزارة الزراعة

السنوات	جملة الدخل الأهلى الزراعى	جملة دخل المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم	جملة دخل ذوى الأملاك الزراعية غير المشتغلين بالزراعة	جملة الدخل الأهلى الزراعى على أساس أسعار ١٩٣٩	متوسط الدخل الحقيقى للفرد من المشتغلين بالزراعة فى السنة	متوسط دخل الفرد على أساس أسعار ١٩٣٩ فى السنة	عدد المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم	القيمة النقدية للقطن
١٩٣٩	١٠١,٥٣٩,٠٠٠ جنيه	٩٧,٤٦١,٠٠٠ جنيه	٣,٠٧٨,٠٠٠ جنيه	١٠١,٥٣٩,٠٠٠ جنيه	٢٣ جنيها	٢٣ جنيها	٤,٢٦٣,٠٠٠ نسمة	٢٧,٠٢٤,٠٠٠ جنيه
١٩٤٩ ١٩٥٠	٤٠٣,٤٦٤,٠٠٠ جنيه	٣٣٣,٣٤٠,٠٠٠ جنيه	٧٠,١٢٤,٠٠٠ جنيه	٩٢,١٤٤,٠٠٠ جنيه	٤٤ جنيها	١٢ جنيها	٧,٤٩٣,٠٠٠ نسمة	١٣٩,٧٩٢,٠٠٠ جنيه
١٩٥٠ ١٩٥١	٤٧٨,٨٣٥,٠٠٠ جنيه	٤٠٤,٦٦٩,٠٠٠ جنيه	٧٤,١٦٦,٠٠٠ جنيه	٨٩,٧٩٥,٠٠٠ جنيه	٥١ جنيها	١١ جنيها	٧,٩١١,٠٠٠ نسمة	١١٥,٢٤٨,٠٠٠ جنيه
١٩٥٢ ١٩٥٣	٣٨٨,١١١,٠٠٠ جنيه	٣١٨,١١١,٠٠٠ جنيه	٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه	٩١,٦٠٣,٠٠٠ جنيه	٣٩ جنيها	١١ جنيها	٨,١٤٠,٠٠٠ نسمة	١١٥,٢٤٨,٠٠٠ جنيه
١٩٥٧				١٤٠,٢٠٠,٠٠٠ جنيه		١٣,٢٥٠ جنيها	٩,٠٢٣,٠٠٠ نسمة	
١٩٧٥				١٥٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه		١٢,٢٥٠ جنيها	١٢,٨٨٩,٠٠٠ نسمة	

١ — لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية .

٢ — لمن هو أقل مالا منهم .

٣ — لغير أهل القرية

٤ — لا يجوز أخذ الاراضى التى توزع بالشفعة .

ووجد أن هناك عائلات كبيرة العدد يلزم لكل منها — لتغطية نفقات معيشتها — مساحة تزيد عن الخمسة أفدنه التى جعلها القانون حداً أعلا ، لذلك جزئت هذه العائلات الكبيرة الى عائلات فرعية وجعل لكل منها ملكية خاصة .

وقد تم حتى الآن توزيع مساحة مقدارها ١٧,٢١٠ أفدنة على صغار الزراع من مستأجرى تفاتيش دميرة والزعفران ومعنيا . وسيتم فى سنة ١٩٥٤ توزيع حوالى ١٠٠,٠٠٠ فدان بحيث يتسلمها الملاك الجدد قبل ابتداء الموسم الزراعى فى نوفمبر المقبل .

كما روعيت عند التوزيع الاعتبارات الاتية :—

١ — إعطاء أرض المنتفعين أقرب ما يمكن الى النواحى السكنية التى يقيمون بها .

٢ — أن يكون المنتفعون بالوحدات الصغيرة أقرب ما يكونون لمساكنهم وتتدرج مساحة البعد كلما زاد مسطح الوحدة فى الاتساع .

٣ — قسمت كل وحدة تمليك الى ثلاثة أقسام متقاربة بمسطحات متساوية بقدر الامكان . حتى يمكن تطبيق نظام الدورة الزراعية الثلاثية .

٤ — روعى تناسق الجيرة بين الملاك الجدد ، أى أن جار كل منتفع فى قطعة هو جاره فى القطعة الثانية والثالثة .

٥ — روعى ترك مسطحات حول كل ناحية سكنية لتكون مجالا للاتساع السكنى وإقامة المنشآت الصحية والتعليمية والإجتماعية .

عمل احصاء عن الدخل السنوى الذى سيعود على المالك الجديد من الفدان فى المناطق التى تم توزيعها . فمثلا فى تفتيش دميرة وجد الاتى : —

١ — الفائض النقدى للمستأجر من الفدان قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى .	٧٥٠	مليم ١٧
٢ — الفائض النقدى للمستأجر من الفدان بعد صدور قانون الأصلاح ٧ أمثال الضريبة .	٧٥٠	٢١
٣ — الفائض النقدى للمالك الجديد فى فترة تسديد الأقساط السنوية	—	٢٩
٤ — صافى دخل المالك الجديد من الفدان بعد سداد جميع الأقساط	٥٠٠	٤٠

وذلك باعتبار أن أسعار الحاصلات فى عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ هى أساس البحث . كما أنه لم يحتسب كذلك المجهود اليدوى الذى يقوم به الفلاح فى الزراعة ، إذ أنه يؤديه هو وأفراد عائلته غير مستعينين باجراء .

التعاون :

وقام الاصلاح الزراعى بوضع مشروع الجمعيات التعاونية الزراعية ، للإشراف على أعمال الملاك الجدد ، وإرشادهم فنياً إلى أحدث وسائل الزراعة لزيادة الانتاج وإمدادهم بالالات والتقاوى والأسمدة والمواشى ، وكذلك لتسويق حاصلاتهم تعاونياً ، وهذا المشروع فى طريقه إلى التنفيذ فى المناطق التى تم توزيعها .

الحرث الآلى :

وقام الاصلاح الزراعى بإدخال نظام الحرث الالى فى المناطق التى تم توزيعها ، وقد أجريت لذلك مناقصة عامة تقدم فيها عدد كبير من الشركات للقيام بهذه المهمة ، ويهدف الاصلاح الزراعى من وراء ذلك إلى تحسين حالة ماشية الفلاح وزيادة إنتاجها من اللبن واللحم وكذلك إلى سرعة إنجاز العمليات الزراعية المختلفة .

الأراضى البور :

سارت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى قدما فى سبيل استصلاح الأراضى البور إذ اشتركت مع المختصين لتكوين هيئة تتبع مجلس الانتاج القومى وتنظم مشاريع استصلاح الأراضى .

ولقد روعى فيها تمثيل الوزارات والهيئات المختلفة . وسيختص المشروع بالآتى : —

١ — حصر الأراضى البور القابلة للاصلاح فى أنحاء الجمهورية ، وإجراء الأبحاث الفنية والزراعية عنها ، والقيام بالمشروعات اللازمة لاستصلاحها واستغلالها .

٢ — رسم السياسة العامة لاستصلاح تلك الأراضى وزراعتها وتعميرها والتصرف فيها .

٣ — استصلاح الأراضى البور والضعيفة المملوكة للحكومة وتعميرها واستعمالها . وتتبع فى الوقت الحاضر وزارتى الزراعة والمالية واللجنة العليا للاصلاح الزراعى . وكذلك استصلاح الأراضى البور والمشروعات الاستصلاحيه الأخرى التى تقبل الهيئة أن يعهد بها إليها وذلك لذاتها أو بالواسطة التى تراها .

المزارع الكثيفه :

لما كان الاصلاح الزراعى بصدد توزيع تفاتيش تتم باتساع المساحة إلى الحد الذى يفيض عن حاجة المستأجرين بها ، فقد فكر فى إنشاء نظام المزارع الكثيفه فى هذه المساحات والاستفادة بطبقة العمال الزارعين فى هذا المشروع ، ويؤدى هذا إلى تطبيق دورة زراعية تهدف إلى التصنيع الزراعى أو التصدير إلى الخارج علاوة على العمل على سد حاجة السوق المحلى .

ويمكن تلخيص فكرة المزارع الكثيفة الموحدة الاستغلال فى الآتى : —

١ — استغلال زراعى كثيف بطرق فنية وأساليب حديثة بزراعه أصناف من الخضر تجهز للاستهلاك المحلى أو التصدير أو التصنيع وتلائم مناطق زراعتها .

٢ — إنشاء صناعات ريفية متنوعة تتفق والبيئة التى تقوم فيها وتؤدى إلى زيادة الدخل بتلك المناطق وتفى بحاجة السوق الداخلى .

٣ــ إيجاد إنتاج حيوانى محسن عن طريق تربية سلالات عالية الانتاج فى اللحم واللبن ويصحب هذا طبعاً ، بل ويسير معه جنباً إلى جنب ، قيام معامل ألبان مجهزة بأحسن الوسائل لضمان تسويق اقتصادى لهذا الإنتاج .

المشاكل وحلها :

يدرك القائمون على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى، أن جدة هذه التجربة على أنظمة الاقتصاد المصرى تستدعى الأخذ بكل أسباب الحيطة والحذر فى بحث المشاكل وإيجاد

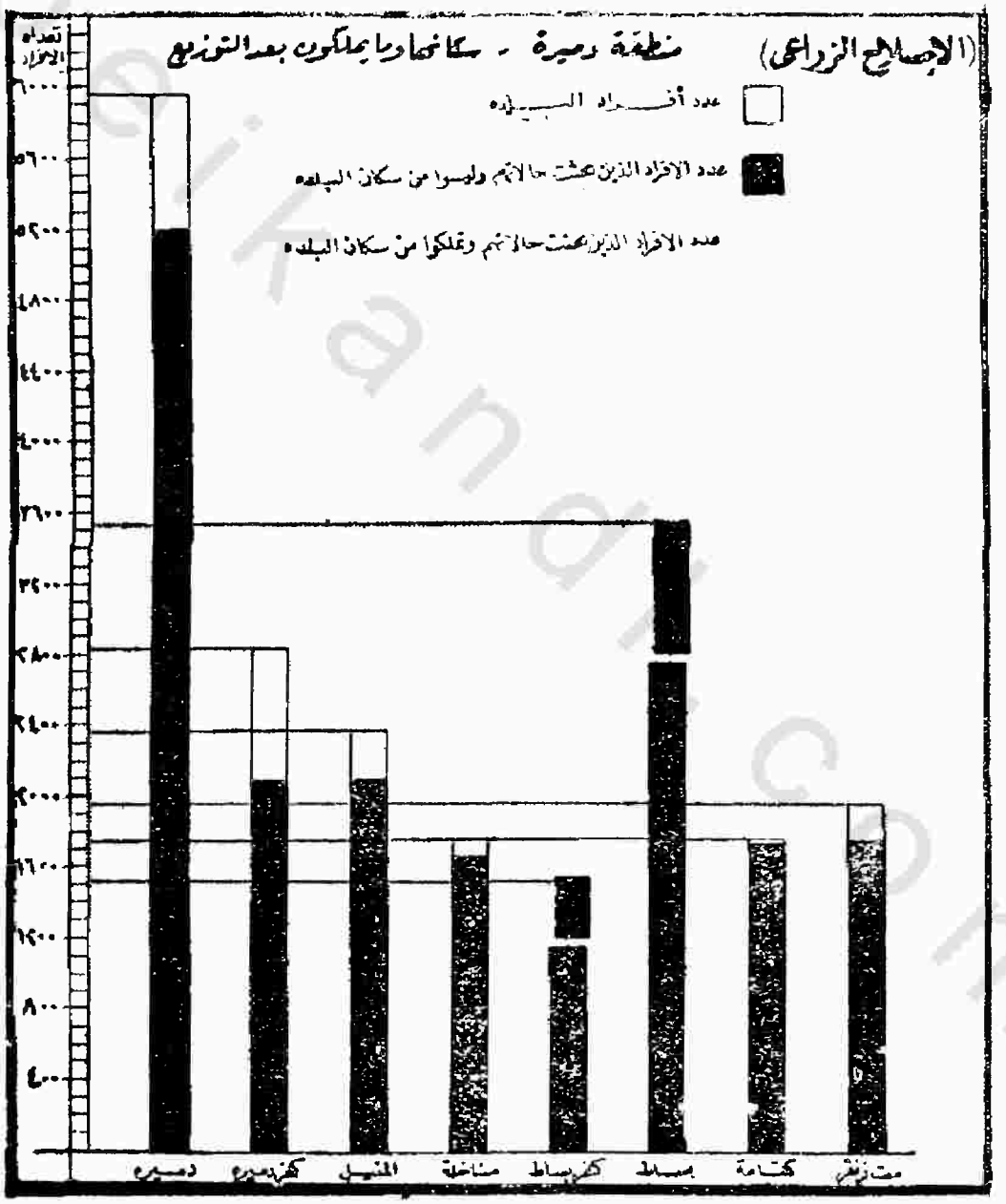

الحلول المناسبة لها ، وقد راعت اللجنة العليا فى جميع قراراتها مصلحة الإنتاج ، ومصلحة المالك والمنتفع الجديد على السواء .

١ — فمثلا صرحت اللجنة للمستأجر الذى يزرع جزءا من الأرض المؤجرة له على الذمة ، ويقوم بتأجير من الباطن أن يستمر فيما يزرعه على الذمة ، على أن ينقل إيجار الأرض المؤجرة من الباطن إلى صغار الزراع الذين يقومون بزراعتها فعلا .

٢ — عمد الملاك بعد انتهاء سنة الامتداد التى نص عليها قانون الاصلاح الزراعى إلى إنذار المستأجرين الموجودين فعلا بالطرد ، مما أوجد مشكلة كبيرة ، فقامت اللجنة باستصدار القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ الذى فرض امتداد عقود الإيجار التى تنتهى بنهاية السنة الزراعية ٥٢/١٩٥٢ سنة زراعية أخرى فى نصف المساحة ما دام المستأجر قائماً بسداد التزاماته :

٣ — واجهت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى مشكلة الشيوع بتأليف لجان لفرز المشاع وأعلنت المشاعين بضرورة التقدم بمشروع قسمة وفرز وتجنيب نصيب الحكومة .

٤ — انتهز كثير من الملاك فرصة الترخيص الذى منحه لهم القانون بامتلاك الأراضى البور أو التى تحت الاصلاح وذلك لمدة ٢٥ عاما من استصلاحها ، ومن وقت إعطاء فتحة الرى الصيفى . فتقدموا بشكاوى يعتبرون فيها جزءا من أراضيهم من تلك الأراضى لاثبات ما إذا كان يسرى عليها هذا النص من القانون أم لا ، ولا زالت هذه اللجان تباشر أعمالها وتقدم تقارير إلى اللجنة العليا للاعتماد .

٥ — أصدرت اللجنة العليا عدة قرارات بشأن أراضى الكردون كما صدرت بصددها تفسيرات عادية وتشريعية آخرها القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وفيه ينص على أنه لا تعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعى . الأراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى ، ومع ذلك تخضع هذه الأراضى لحكم المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى .

٦ ــ قامت اللجنة العليا باستصدار قرار من وزارة الأشغال بتحديد أجور الرى بالآلات للفدان فى المناطق المختلفة مما ساعد على فض منازعات كثيرة بين المالك وزارع الارض . وتسرى عليها أحكام الضريبة الإضافية ما لم تفرض عليها عوائد الأملاك المبنية . ومثل هذه الأراضى لا تستولى عليها اللجان الفرعية للاستيلاء وتستولى على ما عدا ذلك ما دامت تقع تحت طائلة قانون الاصلاح الزراعى .

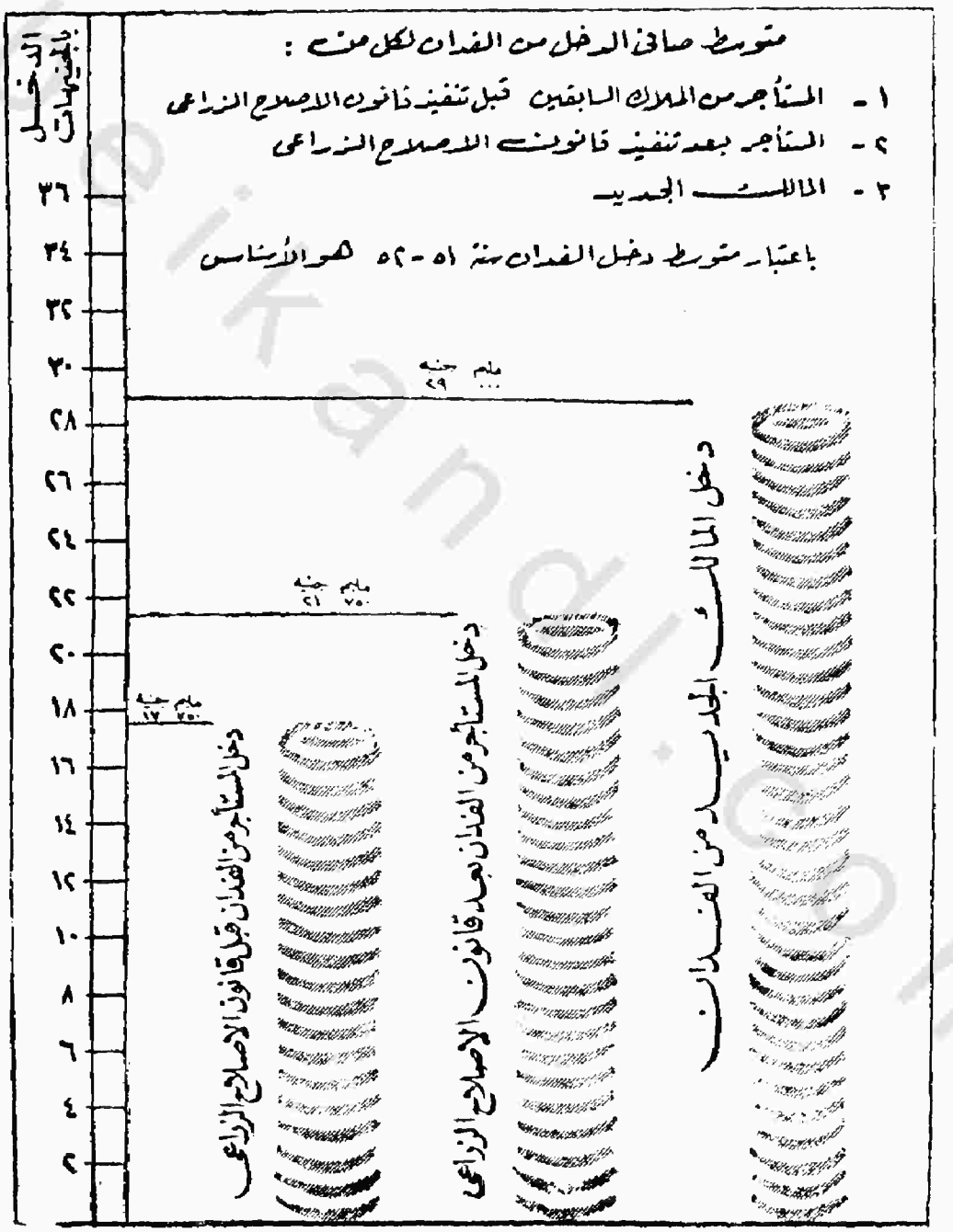

٧ ــ البدل والتجنيب ــ وهى من ضمن المشاكل التى تعرضت لها الهيئة ، فقد تقدم بعض الملاك وخصوصاً من يمتلك أرضاً على الشيوع أو من يمتلكون جهات متفرقة فى أنحاء الجمهورية بطلبات لتجنيب أنصبتهم فى جهة واحدة أو ضم أملاكهم إلى أملاك باقى عائلاتهم سواء بطريق الفرز أو البدل .

واللجنة تقرر كل حالة تتمشى مع صالح التوزيع على صغار الزراع .

٨ ــ الآلات الزراعية ــ احتفظ الملاك لأنفسهم بما أجازه لهم القانون من الآلات الثابتة وغيرها . ولما كانت الأرض المستولى عليها تتطلب ــ وخصوصا من جهة ريها ــ الاشتراك بين الحكومة وبين الملاك ، فقد تقرر الاستيلاء على هذه الآلات والقيام بالرى لقدامى الملاك بالأجر ، أو تقوم لجان الاستيلاء بأخذ حقوق ارتفاق ثابتة على هذه الآلات ودفع نفقات ادارتها بالاشتراك مع الملاك .

٩ ــ المسائل المالية والادارية ــ لما كانت الهيئة العليا لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى ناشئة ويحتاج العمل فيها الى سرعة البت فى الأمور التى تعرض عليها خصوصاً من الوجهة المالية والادارية ، ولما كانت المساحات المستولى عليها قبل الاستيلاء ، متحالة من كل قيد مالى تحت ادارة ملاكها السابقين ، ولما كان فى تبعية الهيئة لإشراف الحكومة المالى ما يربطها بعجلة الروتين الحكومى البطيئة مما يعطل سير العمل بها ، فقد رأت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى أن تستقل استقلالا ماليا تاماً تحت اشراف ديوان المحاسبة لتتمكن من أداء الرسالة التى أنشئت من أجلها على خير وجه وأتمه وهى تنفيذ نصوص القانون مع المحافظة على الانتاج .

المساحات المستولى عليها :

منذ صدر قانون الاصلاح الزراعى والهيئة التنفيذية التى تتولى تطبيق مواده تستولى على مساحات من الأرض تخضع لقرارات الاستيلاء ، وقد بلغت جملة المساحة المستولى عليها حتى اول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ــ ١٨٧٫٧٤٢ فدانا . بخلاف ٣٥٨٫٧٢٧ فدانا تحت الاستيلاء و ٧٥٫٠٠٠ فدان من أراضى أسرة محمد على المصادرة .

وقد وزعت فى يوم ٢٣ يوليه عام ١٩٥٣ من هذه الأراضى : ١١ر٢٧٤ فدانا فى دميرة على ٣٠٤٦ أسرة و٥٠٠٠ فدان فى الزعفران على ٩٧٣ أسرة و٩٥٣ فدانا فى معنيا على ٣٠٩ أسرة ، وسيظل اسم دميرة فاتحة كتاب الإصلاح الزراعى الذى هزمت به مصر الاقطاع وسيئاته ، . . . وكانت هذه المساحة من الأرض بعض ما تمتلكه أسرة طوسون فى شمال الدلتا ، وتبلغ مساحتها مع ملحقاتها اكثر من أحد عشر الف فدان ، وكان صافى ايراده فى السنة ٤٥٠ر٠٠٠ جنيه ، وتمضى السنون ، وهذه المئات من الألوف تتحول إلى ملايين من الجنيهات يتكدس بعضها فوق بعض ، ولم يكن يصل خزانة الدولة من هذه الدخول الضخمة بصفة ضرائب ، الا النزر اليسير بسبب انخفاض فئاتها انخفاضا كبيرا ، مجاملة لأصحاب الأراضى وتأثرا بنفوذهم . ويقع هذا التفتيش فى الناحية الغربية من فرع دمياط ، ويمتد محاذيا لترعة الساحل وأرضه تمتد فى المنطقة بين بلقاس ومركز طلخا بالغربية ، ويبلغ سكان منطقة دميرة وملحقاتها ٢٠ر٣٦٣ نسمة يكونون ٣٠٤٦ أسرة ، وكان دخل المستأجر من الفدان قبل قانون الاصلاح الزراعى ١٧ جنيها و٧٥٠ مليما فارتفع بعد صدور القانون الى ٢٩ جنيها .

وفى يوم ١٣ ابريل عام ١٩٥٤ وزع ١٣٧٥ فدانا من تفتيش الفاروقية على ٥١١ أسرة ، وقد كانت الفاروقية من حصون الإقطاع التى تمتلكها أسرة محمد على وقد ردتها ثورة الجيش وعزيمة المصريين الى الشعب من جديد ، وتربة الأرض سوداء جيدة الخصوبة .

وكان ايجار الفدان فيها يتراوح بين ٤٥ و٥٠ جنيها ، ولكن عند ما طبق قانون الاصلاح الزراعى قدر الايجار بسبعة أمثال الضريبة ، فهبط الايجار لمصلحة المستأجر الى ٢٢ جنيها تقريبا .

وفى ١٩ ابريل عام ١٩٥٤ وزعت أراضى الكريون ومساحتها ٢٥١٩ فدانا على ٧٨٩ أسرة وأراضى التوفيقية ومساحتها ٣٠٤ فدانا على ٨٠ أسرة ، وتقع هذه الأراضى فى مديرية البحيرة ، الجناح الأيسر للدلتا وهى أول مديرية فى الجمهورية

وزعت فيها أراضى على الفلاحين ونعنى بها تفتيش معنيا ، ودلت التجربة فى العام الماضى على أن قانون الاصلاح الزراعى سار بقدم ثابتة نحو النجاح ، إذ أحس فلاحو هذه المنطقة بمدى الفرق فى دخلهم وفى حياتهم الاجتماعية ، اذا قورن بما كانوا عليه تحت نير الاقطاع .

وفى ٢مايو عام ١٩٥٤ وزعت أراضى بلتاج ومساحتها ٢٦٥٨ فدانا على ٧٣٧ أسرة . والابشيط ومساحتها ١٠٦٦ فدانا على ٣٤٠ أسرة وسندسيس ومساحتها ٣٧١ فدانا على ١١٧ أسرة . وتقع هذه الأراضى فى مديرية الغربية حيث تغلغلت برائن الاقطاع وتبعد زراعة بلتاج عن مدينة المحلة الكبرى بحوالى ٢٠ كيلو مترا وكانت ملكا للامير السابق محمد على ترفيق وكان ايجار الفدان ٢٥ جنيها ثم خفض الى ١٦ جنيها بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى . وكذلك تبعد زراعة الابشيط عن المحلة الكبرى بعشرين كيلو مترا وكانت ملكا لالهامى حسين ، أحد اصهار أسرة محمد على المنقرضة ، وكان صافى دخل المستأجر قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى من الفدان الواحد ١١ جنيها فأصبح الآن ٤٠ جنيها . أما ايجار الفدان فكان ٣٥ جنيها وقد خفض الى حوالى ١٥ جنيها . ويقع تفتيش سندسيس على بعد ٥ كيلو مترات من المحلة الكبرى وكانت ملكا للأمير السابق محمد على حسن ، وكان دخل المستأجر من الفدان الواحد ١١ جنيها ونصف جنيه تقريبا أما الآن فهو ٤١ جنيها تقريبا ، وكان ايجار الفدان ٣٥ جنيها مخفض الى احدى عشر جنيها تقريبا .

وتبلغ جملة المساحة من الأراضى الزراعية التى ستوزع فى غضون هذا العام ٩٧٠٥٧ فدانا فى الدلتا والصعيد ، وبذلك ينتقل الفلاح الى مرحلة جديدة من مراحل المعيشة الكريمة ويصبح ثلاثة أرباع سكان الريف مالكين للأرض التى يزرعونها .

ومن هذا يتبين أن قانون الإصلاح الزراعى قد اجتاز فترته الأولى بنجاح ودخل فى فترة الاستقلال بعد أن قام بتوزيع الثروة الزراعية توزيعا عادلا وخلق طبقة من الزراع الصغار وذلك عملا بالقول المأثور : الأرض لمن يفلحها .

هذه الأرض أرضكم :

لقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر بوضوح عن شعور مواطنيه عند ما قال فى خطابه الذى ألقاه فى حفل توزيع أراضى الكريون والتوفيقية :

« ان أهم هدف نرمى اليه بتحديد الملكية هو ان نخلص أنفسنا من الاقطاع الذى استمر سنين طويلة يرمز للاستبعاد السياسى .

كان الفلاح المكادح فى هذه الارض ينظر الى المالك الكبير على أنه الرجل الذى يتحكم فى مصيره وفى مصدر رزقه ، ولم يكن فى وسع الفلاح أن يتخلص من الاتجاه السياسى الذى يشير به صاحب الارض ورمز الأقطاع فى هذه المنطقة ، وكان هذا الاتجاه يرمز دائما الى التمكين للاقطاع والاستزادة من نفوذه . . . وهكذا استمر ملاك الارض قرونا يتحكمون فينا ، ويسيطرون على مصيرنا . . . وكانوا دائما ينظرون الى الفلاح على انه عبد لاحسانهم ورقيق تملكه يمينهم ، وليس من حق العبيد ، ولا من حق الرقيق أن يشعروا بحرية ، أو يطالبوا بتعليم أو علاج أو رفع فى مستوى الدخل . . . واذا شعر بأن هذا كله من حقه ، فكيف يطلبه ؟ هل يطلبه من الإقطاعى . . . وهل يعقل أن يجتمع الظلم والعدل فى انسان .

ارجعوا الى عصر محمد على واذكروا ما فعل . . انه جمع مستندات تمليك الارض من أصحابها ، واحرقها ، وأصبح هو المالك لارض مصر . ثم بدأ يوزع الارض على البطانة الاجنبية التى أحضرها من الخارج وعلى أفراد أسرته ، لكن يخلق منهم طبقة السادة ، وليحول بقية الفلاحين الى عبيد يتحكم فى لقمة القوت التى يقيمون بها أودهم .

ومن هذا التاريخ وضع أساس الحياة السياسية فى بلادنا ، وهى تقوم على السيطرة على الفلاحين الذين كانوا وما زالوا السواد الاعظم من هذا الشعب .

ولقد سمعت من يقول أن الارض ردت الى أصحابها الفلاحين فى غمضة عين . . . ولكن هذا اعتقاد خاطىء . . . فالارض التى توزع الان ، كافح فى سبيل استردادها أباؤنا وأجدادنا كفاحا طويلا مريرا شاقا ، كانت له ضحايا

فى الأرواح والأبدان بالمئات والألوف ، وذاقوا من مرارة الحرمان كؤوسا مترعه ، ولم تقعدهم الهزائم التى صادفتهم فى هذا الزمن الطويل عن مواصلة الكفاح , لاسترداد الحقوق المغتصبة ، لا للحصول على مغنم ، ولكن للعيش فى بلادهم متساوين متمتعين بالعدل والحرية ، آمنين على لقمة قوتهم من أن يغير عليها طامع أو مغتصب .

كانت معركة استمرت عشرات السنين . . . وكانت لها ضحايا .

فكيف يقال ان النصر جاء فى غمضة عين ، وكيف ننسى الذين ماتوا من الجوع والتعب والأذى ، والذين هاجروا من ديارهم التماسا للأمن والظل يطاردهم . .

باسم هذه الضحايا نرنا نحن أبناء الفلاحين ، وكانت ثورتنا خاتمة هذه المرحلة الطويلة من الآلام والعذاب وقد كللها الله بنصر من عنده ، والله يؤتى فضله من يشاء .

واذن فلم تكن معركتنا ضد الاقطاع ، وضد الاستغلال السياسى معركة قصيرة ، ولم تسترد الارض لاصحابها فى غمضة عين . . . والنصر السهل ، والمكسب الذى يأتى مفاجئا ، يضيع سهلا وفجأة كما جاء .

ولكن الأمر لم يكن كذلك .

فاحرصوا على ما ردته الثورة لكم ، ولا يجب أن نطمئن أبدا ، لان الطمأنينة تدعو الى التكاسل . واذا تهاونا انقض علينا الاقطاع مرة أخرى وانشب أظافر الاستغلال فى أعناقنا ، وعاد يتحكم فى أرزاقنا وفى حرياتنا .

هذه الارض ليست للتمليك فقط ، ولكنها ضمان لتحريركم ، وتحرير أبنائكم وأحفادكم من بعدكم .

هذه الأرض العزيزة ليست الوسيله التى يرتفع بها مستواكم المادى والاجتماعى فقط ، ولكنها الوسيلة لرفع مستواكم النفسى وايجاد العزة والكرامة وشعور الفرد منا بالمساواة وبالحرية .

ولهذا أطالبكم دائما بأن تتيقظوا ، ولا تظنوا أن الرجعيه ذهبت الى غير عود . . . . انها تتربص بكم . وتريد أن تنفذ الى صفوفكم بالخديعة والدس والتضليل . . . وإنها تريد أن تعود الى عهد محمد على . . . عهد الكرباج ودفن الناس أحياء ، وسوقهم كقطعان الماشية الى حيث لا يعلمون وليست لدى الرجعيه القوة التى تهزمكم بها الا اذا ضعفتم أنتم وتخاذلتم , ومكنتموهم من رقابكم بالتغرير بكم .

ولقد أثبتت حوادث مارس ١٩٥٤ ان أعداءكم خفضوا رؤوسهم للعاصفة ، ولما خيل لهم ان فى وسعهم أن يرفعوها ، تنمروا ، وشمخوا ، وحسبوا ان الفرصة جاءت ليعودوا الى ما كانوا فيه . . . ولكن خاب فألهم . فنحن فى أماكننا باسمكم ، ما نزال فى موقف الحراسة من أهدافكم التى هى أهدافنا .

ولكننا نريد من كل منكم أن يكون هو الحارس ، وهو الأمين على حقه ان الثورة هى أنتم . . . لا جمال عبد الناصر وعشرة أو اثنى عشر شخصا معه

وأنتم الآن تبنون حاضركم ومستقبلكم وبايديكم ما يصون كرامتكم وعزتكم وينشىء وطناً كريما قويا نفخر بأنا كنا من العاملين على انشائه .

مديرية التحرير

فى طليعة أهداف الثورة خلق المواطن الصالح الذى تفخر به الكنانة ويفخر هو بوطنه ومصريته قبل كل شيء ، وقد دفع ذلك المسؤلين إلى التفكير فى حالة الفلاح وما وصلت إليه من شقاء وبؤس ، والذى ظل مدى حقب نسيا منسيا لا تربطه بحكومته سوى الضريبة التى يؤديها إلى خزانة الدولة ، فتذهب إلى جيوب حفنة من الحاكمين والمحظوظين وتعود بالنفع على طبقة الاقطاعيين وحدهم .

من أجل ذلك نبتت فكرة إنشاء مديرية التحرير التى تستهدف غايتين كلتاهما بعيدة الأثر جليلة الشأن فى حياة الأمة . فأما الغاية العاجلة فهى العمل عل زيادة الرقعة المنزرعة فى البلاد بما يتراوح بين ٥ فى المائة و١٠ فى المائة عن الرقعة المنزرعة حاليا . فضلا عما يؤدى إليه ذلك من تعمير شامل للأراضى المستصلحة . وتخفيف الضغط عن المناطق المكتظة بالسكان ، وتوفير مجال الرزق لمئات الألوف من أفراد الشعب الذين سيستوطنون المديرية أو يعملون فى الصناعات والأعمال التجارية بها .

وأما الغاية القصوى فإنها تستهدف إيجاد بيئة ريفية نموذجية تكون مثلا يحتذى فى سائر أنحاء الجمهورية ، يتدرب فيها طوائف من الاخصائيين فى ادارة الاعمال الزراعية الواسعة ويكونون هم نواة الاضطلاع بالسياسة الانشائية الجديدة فى الريف المصرى .

موقع المديرية ومساحتها :

تبدأ مساحة المديرية من مسافة تبعد حوالى ٨٠ كيلومتراً من القاهرة ، فى المنطقة الواقعة غربى الدلتا بين الترعة النوبارية شمالا ، والطريق الصحراوى جنوبا . وتقدر مساحتها مبدئيا بنحو ستمائة الف فدان قد تمتد إلى مليون ومائتى الف فدان .

وقد وقع الاختيار على هذه المنطقة لانشاء مديرية التحرير لعدة عوامل جوهرية أهمها أنها ملتصقة بالاراضى الزراعية القريبة من النيل ، وهى فى صميم العمران بين القاهرة والاسكندرية . فضلا عن سهولة المواصلات منها وإليها . وإلى هذا فهى رملية صالحة لإنتاج جميع الأنواع من المحصولات . كما تتوافر بها المياه الجوفية ، والمواد الأساسية للإنشاء كالرمل والزلط والحجر .

وبدأ العمل فى عام فى المرحلة الأولى باستصلاح عشرة آلاف فدان ، وينتظر أن يشمل برنامج الاصلاح أربعة وعشرين الف فدان فى العامين التاليين . ويتناول الاصلاح بعد ذلك ما لا يقل عن خمسين الف فدان سنويا .

وقد بدأ العمل فى منطقة المديرية بحفر الترعة الأولى التى سميت « ترعة التحرير » وهى تستمد المياه من رياح البحيرة ، ويبلغ طولها عشرة كيلومترات تكفى بعد اتمام حفرها لرى عشرة آلاف فدان .

وتعتمد المديرية فى ريها على المياه المستمدة من نهر النيل على أن تروى نظام الرى المستديم . ولن تستخدم أية وسيلة من وسائل الرى البدائية الحالية . كما ستنشأ محطة كهربائية رئيسية لرفع المياه وتوزيعها على الأراضى حسب حاجتها .

ويبدو من سياق الدراسات المستفيضة التى قامت بها اللجان الفنية أن اعتماد الرى فى هاتين المرحلتين سيكون على مياه النيل والمياه الجوفيـــة ، وأما المرحلة الثالثة فسوف تعتمد فى ريها على تنفيذ مشروع السد العالى ، الذى سيوفر مياها تكفى لرى مليون فدان .

المبانى والمنشآت :

وقد تم إنشاء القرية الأولى فى المديريةـــ وهى تحمل اسم « أم صابر » تخليداً لذكرى المصرية الشهيدة التى صرعها رصاص الانجليز ـــ وتتألف القرية من ٢٣٠ منزلا عدا المبانى العامة ، وهى معدة لإسكان ١٤٠٠ شخص ، وروعيت الجدة فى تصميم المنزل . فقد جعلت جدرانه من الطوب المفرغ مما يجعله مكيف الهواء صيفا وشتاء

وزود بالماء الجارى والكهرباء والمرافق الصحيه ، ويحتوى كل منزل، على غرفتين وصالة ومطبخ وحمام ومخزن ، وتقدر تكاليفه بنحو مائتى جنيه ، وستخصص حظيرة كبرى لمواشى القرية كلها ، وفقا للنظام الزراعى التعاونى ، تلافيا لمساوىء ايواء الماشية فى بيت الفلاح . كما يخصص فرن عام للقرية كلهـــا أيضا . وقد وضع تصميم كل قرية بحيث تضم مبانيها ومنشآتها من صحية واجتماعية وتعليمية فى وحدة مستقلة .

وأنشىء فى القرية مصنع لصنع الطوب يخرج يومياً ما يكفى لبناء ستة منازل ، فضلا عن إنشاء محطة طلمبات لرفع المياه الجوفية ، وتم إنشاء الطريق الرئيسى بالمديرية وإقامة محطة سكة حديدية .

الزراعـــة :

تزرع الآن فى المديرية بعض المحصولات التى تزيد المادة العضوية فى الأرض الرملية كتجارب لما يمكن زراعته فى المستقبل على نطاق واسع ، وسيعقب ذلك زراعة كثير من أنواع الفاكهة والخضر وأخصها البطيخ والشمام والطماطم . وسيخصص نصف زمام القرية فى المستقبل لإنتاج المحاصيل الزيتية كالفول السودانى ، ونصفها الآخر لإنتاج أشجار الفاكهة والخضر .

ويستخدم فى زراعة مديرية التحرير جيش جرار من الآلات الزراعيـة الحديثة الضخمة التى تم استيرادها من الخارج فعـــلا . ووصل إلى تلك الأرض الطيبة بالفعل عدد ٩٠ جراراً .

وتتم العمليات الزراعية بوساطة الآلات على أساس علمى ، ولن تستخدم الماشية فى الزراعة ، وسيقتصر على تربيتها ، لإيجاد سلالات نقية ينتفع بلحومها وألبانها وأصوافها على نطاق كبير ، وستولى عناية خاصة بتصنيـع المنتجات .

التخطيط :

ولا يقتصر المشروع على زيادة الإنتاج الزراعى فحسب ، بل يرمى أيضـــا إلى الاستثمار الكامل لكل إمكانيات الإنتاج فى هـذه المنطقة البكر ، من انشاء صناعات

متعددة تعتمد على ما سيتوفر فى المنطقة من خامات زراعية ، كمعاصر الزيوت والأطعمة المحفوظة ، والفواكه المجففة وتربية الحيوان والدواجن .

وقد اتبع فى تعمير الاقليم أحدث الطرق التخطيطية ، بما يضمن مستوى مرتفع لمعيشة السكان . ووضع التخطيط على أساس أن تكون هذه المديرية نموذجا مثاليا فيتوفر لكل فرد من أهلها : السكن الصحى والخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية والإدارية على أكمل وجه .

ورئى أن تكون الوحدة الأساسية هى القرية . والخدمة العامة الأساسية التى روعى وجوب توفرها ، هى تعليم المرحلة الأولى ، وأن تخدم المدرسة بالقرية من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ طفلا .

وسيكون لكل أسرة خمسة أفدنة ، وروعى مدى المسافة التى يمكن أن يقطعها الفلاح من داره إلى حقله ، فحددت بكيلومتر وربع كيلومتر . ومن هذا تحدد عدد المساكن بنحو ٢٣٠ مسكنا ، ويحدد زمام القرية بالف وأربعمائة فدان ، منها ١١٥٠ فدانا للزراعة ، والباقى للمرافق العامة كالطرق والترع والمبانى العامة وغيرها . ومن الطبيعى أن تتوفر فى القرية خدمات عامة أخرى كالساحات الشعبية والحمامات وفرع من مركز الخدمة الاجتماعية ومنطقة تجارية .

ورئى أن تتوسط كل ست قرى نقطة تتخذ مقراً لمركز الخدمة الاجتماعية ، ولم يأت تحديد هذا العدد من القرى اعتباطا ، وإنما نتيجة للأسس التى وضعتها وزارة الشئون الاجتماعيه ، فإن مركز الخدمة الاجتماعية يجب أن يقدم خدماته لحوالى عشرة آلاف شخص . . . وهذا يقابل بالنسبة لتخطيط المديرية ست قرى بخلاف قرية النقطة ، وليس من شك فى أن هذه القرية الأخيرة ستكون أكثر أهمية من العادية بحكم وجود المركز الاجتماعى فيها ، كما ستتوفر بها مرافق أخرى مثل المراكز التعاونية ، وفروع الوحدة الصحية ونقطة البوليس ، ومدارس التوجيه الريفى والمهنى وبعض فروع الادارة .

وستتوسط كل وحدتين ، وحدة ثالثة مكونة من ست قرى ومدينة ، المركز الذى تقوم فيه الوحدة الصحية . وجاء تحديد هذا العدد بناء على الأسس التى وضعتها

وزارة الصحة التى تقول بأن الوحدة الصحية يجب أن تخدم عدداً من السكان يتراوح عددهم بين ثلاثين وخمسة وثلاثين ألف شخص ، وبذلك تكون مساحة المركز كله ثلاثة وثلاثين الف فدان .

وستوسط الاقليم الجديد عاصمة المديرية التالية . وسيكون موقعها حسب التخطيط الموضوع ، شمال استراحة الطريق الصحراوى الممتد بين القاهرة والاسكندرية ، فى وضع متوسط بينه وبين ترعة النوبارية ، ويمر بجوارها طريق رئيسى يصل بين القاهرة والاسكندرية .

السكان :

لما كانت النية متجهة إلى أن يكون عمران المديرية نموذجيا لريف مصر كلها ، فإن اختيار السكان الذين يعمرونها سيخضع لقواعد معينة ، طبقا للانتخاب الآتى :

٦٠ ٪ من السكان الجدد من رديف القوات المسلحة الملمين بالزراعة ، ومن المناطق المكتظة بالسكان .

٢٠ ٪ من خريجى المدارس المتوسطة زراعية وصناعية وتجارية .

١٠ ٪ من خريجى الجامعات على أن يمنح كل متخرج عشرة أفدنة .

١٠ ٪ من طبقات مختلفة .

وسيكون التعليم اجباريا بحيث لا يكون هناك أثر للأمية بين أبنائها نهائيا ، وسيشرف على توجيههم وبث المعانى الوطنية فى نفوسهم طائفة من الإخصائيين والمشرفين الاجتماعيين ، والفنيين المتخصصين فى هذه الشئون ، رغبة فى انشاء جيل جديد يقدس وطنه ويبغض الاستعمار ، ويتفانى فى الدفاع عن بلاده ، وتلك هى الوطنية المثلى التى تحرص الثورة على غرسها فى النفوس ، وتقوية دعائمها فى القلوب .

ومن مميزات المديرية الجديدة ، أن فلاحيها سينعمون بزى موحد ، روعى فيه أن يكون ملائما وعمليا ، كما أنهم سيدربون على صناعات ريفية تساعدهم على زيادة دخلهم علاوة على تطبيق النظام التعاونى بينهم سواء فى الانتاج أو التوزيع .

وبعد أن يتم تأهيل القرية سيقوم السكان بانتخاب مجلس قروى من بينهم ، يحكم القرية الجديدة مما يضمن تطبيق النظم الديمقراطية على أحسن الوجوه وأكملها . كما ستكون المديرية أول منطقة فى مصر يتحقق فيها نظام اللامركزية فى أتم صورها ، وسيختص مجلس ادارة المديرية بتصريف شئونها كافة ، وتعيين موظفيها وعمالها ، وستمضى الحياة فى المديرية على أساس الاكتفاء الذاتى ، بمعنى أنها لا تستعين بأية جهة أخرى فى سد حاجاتها ، وستسمى عاصمة المديرية باسم « نصر » وهى كلمة السر فى الليلة الخالدة ، ليلة ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢ .

القرية فى عهد الجمهورية

اتجه العهد الجديد نحو إعداد وتنفيذ برامج الانشاء والتعمير طبقاً لخطة موضوعة تنفذ على مراحل محددة ، ومشروع الاصلاح الريفى الذى شملته حكومة الثورة بعنايتها واهتمامها من المشروعات الحيوية التى تهدف إلى خلق بيئة نموذجية للنهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى بين الفلاحين ، وتتعاون وزارات عدة فى تنفيذ هذا المشروع ، فوزارة الأشغال تقوم بشق المصارف وتوفير مياه الرى ، ووزارة المالية تقوم باستصلاح الأراضى ، ووزارة الصحة تؤدى رسالتها الانسانية بإنشاء المستشفيات ومجموعات العلاج ، ووزارة الشئون البلدية تركز مجهودها فى تزويد القرية بالمياه المرشحة ، واستكمال المرافق العامة لتهيء للمواطنين حياة صحية سليمة ، ووزارة الشئون الاجتماعية تنشر الوعى الاجتماعى بإنشاء المراكز الاجتماعية ، وتعمل على رفع المستوى الاقتصادى وإصلاح القرية ومساكنها :

والقرية هى الحجر الأساسى فى البناء الذى يريد العهد الجديد أن ينشئه فى الريف ، وتنال من عناية الحكومة أكبر قسط . وكان لكل وزارة عمل يتصل بالقرية ، وكان بعضها يتضارب أو يتكرر ، بل كان العمل يتكرر بين مصالح الوزارة الواحدة ، فكان الفلاح حائراً بين مصالح : العمل والضمان الاجتماعى والتعاون والمركز الاجتماعى وغير ذلك من المصالح الأخرى . ولذلك اتجهت النية فى مجلس الخدمات العامة إلى تنسيق الخدمات التى تقدمها الوزارات من شئون اجتماعية وصحية وبلدية وتعليم وأوقاف .

والمجلس لا ينفذ مشروعاته مستقلا عن الوزارات ، بل هو يرسم السياسة العليا ويوحى بأداء أعمال معينه ، ثم يرسل توصياته إلى مجلس الوزراء ليقرها وتنفذها

الوزارة المختصة ، ولكن الفائدة العليا التى تجنيها القرية بعد هذا التنسيق هو أنها ستستفيد أعظم فائدة ، بطريقة واضحة موحدة لا غموض ولا تكرار فيها .

وفوق هذا وذاك فإن غرض العهد الجديد هو إيقاظ الوعى فى نفوس الفلاحين ، فالمرشد الاجتماعى صديق للفلاح ، ولكنه صديق مطلع مثقف ، فهو يفيده أكبر فائدة ويساعده على تفهم كل الشئون التى تعرض له وحل المشكلات التى تعترض سبيل حياته .

الاصـــلاح الريفى :

إن مشروع الاصلاح الريفى وخلق القرية النموذجية يسيران جنباً إلى جنب سيراً مطرداً . وقد أسند جانب من مشروع الاصلاح الريفى إلى اخصائيين من « مشروع النقطة الرابعة » وفقا لاتفاقية وضعت بين الحكومتين المصرية والأمريكية لاستصلاح ثمانين ألف فدان تستوعب ستة عشر ألف أسرة .

فى منطقة إبيس بالبحيرة تم إعداد وتكوين الجهاز الذى سيقوم على عمليات التعمير فى تلك المنطقة . أما حركة حفر الترع ودق الطلمبات فى الأرض فانها مستمرة دون انقطاع ، كما شرع فى عملية فحص التربة ومعرفة نوعها .

وتوضع الآن رسوم دقيقة للجزء الأول من المشروع ويشمل استصلاح ٣٥٠٠ فدان ، تقام فى وسطها مساكن صحية ، فيحس الفلاح لأول مرة فى حياته انه أكرم من أن يعيش مع الماشية فى فناء واحد وقاعة واحدة .

ومن بين هذه المساحة ٢١٠٠٠ فدان فى الاسكندرية . وهى التى كان يتولى استصلاحها تفتيش مربوط التابع لمصلحة الأملاك ، كما يوجد عشرة آلاف فدان أخرى فى الجزء الغربى من الفيوم تقوم الهيئة باستصلاحها وزراعتها .

وستضم هذه الأراضى بعد استصلاحها وزراعتها ١١ مجموعة أو مستعمرة ، يلحق بكل منها مساكن للفلاحين ومستشفيات ومدارس أى جميع مستلزمات المعيشة وأسبابها الكريمة ، كما ستنشأ محطتان للرى والصرف تكونا معدتين للعمل فى بداية عام ١٩٥٦ .

وسوف تنتهى الهيئة من مهمتها فى استصلاح وزراعة الثمانين ألف فدان فى عام ١٩٦٦ وهو الأجل المحدد لمأموريتها فى هذا السبيل .

القرية النموذجية :

إن مستقبل القرية وبيت الفلاح هما موطن الداء ، ولا تستطيع الحكومة أن تستمر سنوات طوالا فى ترميم وترقيع القرية ، وقد ينتهى العمل بالفشل ، ولذلك اتجه التفكير إلى اختيار مكان خال إلى جانب القرية ثم تبدأ عملية التخطيط والترميم على أساس صحى نظيف جديد ، وبعد إنشائها ينتقل إليها سكان القرية القديمة فتهدم هذه وتزول ما فيها من آثار لا تحمل غير مخلفات قرون من الخمول والأوبئة والأمراض .

ومن هنا تستطيع الجمعية التعاونية للقرية أن تلعب دوراً هاماً يساعد الفلاح على تنفيذ مشروع القرية النموذجية وإنشاء المساكن التى تقى الفلاح شر الأمراض المتوطنة وغيرها .

وقد دلت الأبحاث المقارنة على أن تكاليف الأسمنت والمواد الأخرى المستوردة لبناء بيوت للفلاحين كثيرة النفقات ، وأن الطوب النيء هو خير مادة لبناء البيوت الرخيصة التكاليف ، وقد نجحت التجارب التى أجريت فى هذا الشأن وأثبتت أن ثمة نوعاً من الطوب يمكن الحصول عليه لو خلا من القش الذى تمزج به عجينته ، وأحل محله أحد مركبات الزيوت ، فإن القوة المتزايدة فى كثافة الطوب فى هذه الحالة تسمح ببناء أقدر احتمالا ، يضاف إلى ذلك أن صنع هذا النوع من الطوب وبناء البيوت به من الأمور الميسورة ، حتى يستطيع الفلاح أن يبنى بيته بنفسه بثمن زهيد .

وقد تعاقدت وزارة الشئون البلدية والقروية على تخطيط وإنشاء قرية صهرجت الصغرى التى أصابها الحريق فى العام الماضى فى حدود مبلغ عشرين ألف جنيه .

كما أنشأت الوزارة إدارة للتخطيط مهمتها تحديد المناطق الصالحة لامتداد القرية القديمة ووضع تخطيط شامل لها ولامتدادها فى السنوات المقبلة على أن يحصر نمو

العمران فى مناطق الامتداد المذكورة ، وعلى أن تكون المساكن المنشأة فيها طبقاً للنماذج التى تعدها تلك الادارة .

توفير ميـــاه الشرب :

من أهم المشكلات الرئيسية التى تواجه رجال الصحة العامة مشكلة مياه الشرب ، فإن مصر تعتمد اعتماداً كليا فى زراعتها وانتاجها على مياه نهر النيل وحده ، على حين يجرى إلى جانبى هذا النهر العظيم نهران جوفيان يبعدان ويقربان حسب طبيعة الطبقات الأرضية .

وكان من نتيجة وجود هذين النهرين أن ظهرت الواحات ، ولكن المياه الجوفية لا تصلح للشرب شمالى خط عرض ٣٥ تقريبا ، أى شمالى الخط الذى يمر بطنطا والمنصورة ودمنهور ، وذلك لتزايد نسبة الملح فى الطبقات التى تجتازها فى هذه المنطقة فهى لا تصلح للشرب إلا بعد عمليات خاصة لاستخلاص الملح منها .

أما مياه النيل فلا تصلح للشرب من الوجهة الصحية إلا بعد أن تطهر من المواد العالقة بها وتنقى من الطمى وغيره ، على حين أن مياه الترع والقنوات المأخوذة من النيل ، تتعرض للقاذورات وبرقات الأمراض المتوطنة التى تزداد فيها باطراد مما يجعل استعمالها للشرب مصدرا ثابتا لانتشار الأمراض المتوطنة التى تهدد طاقة الفلاح وتقعد به عن العمل والإنتاج .

لكل ذلك كان من أهم ما اتجه إليه ولاة الأمور فى مشروعاتهم الصحية ، إنشاء عمليات لتوفير المياه النقية بالقرى لاستعمالها للشرب .

والمشروعات التى نفذت والتى ما زالت فى دور التنفيذ لهذا الغرض ، موزعة على أربعة أنواع ، تشرف وزارة الشئون البلدية والقروية على نوعين منها ، بينما تشرف على النوعين الآخرين وزارة الشئون الاجتماعية .

محطات التنقية والتكرير :

فى المناطق التى لا تصلح مياهها الجوفية للشرب مثل شمال الدلتا والفيوم حرصت الوزارة على إنشاء محطات لترسيب المياه وتنقيتها وتطهيرها . وقد تم من مشروعاتها

التى من هذا القبيل ، مشروع المحطات الضخمة التى أقيمت بمديرية الفيـــوم ، والتى تمد مدن وقرى المديرية كلها بالماء النقى . كما أنشأت فى قرية « بساط كريم الدين » بالقرب من المنصورة ، محطات مماثلة ، تمد جميع القرى والبلدان القائمة إلى الشمال من مدينة المنصورة . بمياه الشرب ، وأنشئت فى محطة « بساط كريم الدين » محطات قوية مماثلة ، وهى توزع المياه النقية المكررة على جميع القرى والبلدان الواقعة إلى الشمال من مدينة المنصورة .

وتقوم وزارة الشئون البلدية والقروية الآن بتنفيذ مشروعين من هذا النوع من المشروعات — أى إنشاء محطات لترسيب وتنقية مياه النيل — فى مديرية الغربية . كما ينتظر أن ينفذ مشروع مماثل « فى فوة وأبو حمص » يغذى بالماء النقى المكرر قرى وبلاد مديرية البحيرة إلى دمنهور .

وأهم ما يلاحظ على المشروعات التى من هذا النوع ، أنها غالية النفقات ، حتى أن الفرد غالبا ما كلف الحكومة مبلغا لا يقل فى المتوسط عن ثمانين قرشا فى العام .

وقد تم صرف مليونى جنيه على تعميم مياه الشرب بالقرى منها ١٫٥٥٠٫٠٠٠ جنيه على عمليات المياه المرشحة بشمال الدلتا وهى :

ا — محطة مياه بساط كريم الدين وتغذى قرى مديرية الدقهلية وشطوط دمياط ومصيف رأس البر وتعداد السكان ٩٠٠٫٠٠٠ نسمة .

ب — محطة مياه شربين لتغذية القرى الواقعة فى الشمال الشرقى من مديرية الغربية وتعدادها ٦٢٠٫٠٠٠ نسمة .

حـ — محطة فوه لتغذية قرى مديرية الفؤادية وبعض بلاد مركزى رشيد والمحمودية بمديرية البحيرة وتعدادها ٥٠٠٫٠٠٠ نسمة .

ء — محطة أبو حمص لتغذية قرى مراكز الدلنجات وأبو حمص وأبو المطامير وكفر الدوار وبعض قرى مراكز ايتاى البارود وشبراخيت ودمنهور وتعـــدادها ٧٢٠٫٠٠٠ نسمة .

ويبلغ جملة تعداد السكان المنتفعين من عمليات مياه الشرب الكبرى المرشحة

٣٫٦٠٠٫٠٠٠ نسمة حاليا وخمسة مليون نسمة مستقبلا ، كما تبلغ تكاليف الأعمال اللازمة لها ثمانية عشر مليونا من الجنيهات .

المضخات الميكانيكية :

أما النوع الثانى من هذه المشروعات الحيوية فيرمى إلى تعميم المضخات الميكانيكية المقفلة ذات التصرف الضخم ، وقد اعتمدت الوزارة لها ١٩ مليونا من الجنيهات تنفق على عدة مضخات .

وتعتمد المضخات التى من هذا النوع على المياه الجوفية أو الارتوازية ، وعلى مياه نقية بطبيعتها لا تحتاج إلى تكرير ، فترفعها المضخات من عمق كبير تحت الأرض ثم توزعها فى أنابيب على مجموعات القرى المجاورة وتتكلف الوحدة من هذا النوع نحو سبعة آلاف جنيه تقريبا ، فإذا ضمت إليه نفقات الأنابيب التى تمتد إلى القرى ارتفعت التكاليف إلى ١٢٫٠٠٠ جنيه وتغذى الوحدة من ١٥ الف إلى ٢٠ الف جنيه .

وتبلغ الاعتمادات التى صرفت فى العام الماضى على عمليات مياه الشرب الارتوازية ٦٥٠٫٠٠٠ جنيه وهذه العمليات منتشرة فى جميع مديريات الوجه القبلى وبعض مديريات الوجه البحرى الغير مزودة بعمليات المياه المرشحة .

المضخات اليدوية المقفلة :

أما النوع الثالث من هذه المشروعات ، فانه يهدف إلى تعميم مضخات المياه اليدوية المقفلة أو المضخات الماصة الكابسة ، وتشرف عليه مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية ووحدات من وزارة الصحة ، وهى تجلب الماء من عمق ٣٠ متراً على الأقل بماسورة قطرها بوصتان ونصف البوصة وتغذى الوحدة منه حوالى ١٢٠٠ شخص إذا ما أنشىء لها مستودع مرتفع يتسع لستة امتار مكعبة لتوفير الماء اللازم لست حنفيات ومغسل .

وتستطيع القرية المتوسطة أن تنشئ من هذا النوع أربع عمليات على الأقل ، واحدة فى كل ركن من أركانها ، دون أن تتجاوز تكاليف ذلك ١٥٠ جنيها ، ودون أن تحتاج إلى فنيين فى استعمال المضخات وصيانتها ، ودون أن تحتاج إلى عمليات تنقية أو تكرير ، لأن المياه تجلب من عمق بعيد ، فتكون نقية بطبيعتها .

المضخات اليدوية المفتوحة :

أما النوع الرابع والأخير من هذه المشروعات التى يجرى تنفيذها فإنه يتعلق بمضخات المياه اليدوية المفتوحة ، التى تعرف باسم « الحبشية والسكارجة » وهى تجلب المياه الجوفية القريبة ، من أعماق لا تزيد على ١٥ متراً ، وذلك بماسورة قطرها بوصة وربع بوصة ، ولا تستطيع المضخة من هذا النوع أن تمد بالماء النقى أكثر من ٢٠٠ شخص ، ولكنها سهلة الاستعمال بسيطة التكاليف إذ أنها لا تتطلب أكثر من ستة جنيهات . ويمكن وضعها فى أى مكان حتى فى داخل دور الفلاحين . وإن كان ماؤها يتعرض للتلوث أحيانا ، ويجب أن تكون بعيدة عن خزانات المراحيض .

وهكذا تقوم وزارتا الشئون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية عن طريق هذه المشروعات بالنهوض بالقرية ، إذ أن تعميم المياه النقية فى الريف كفيل بأن يخلص الفلاحين من الأمراض التى تفتك بصحتهم وبقواهم الانتاجية وبروحهم المعنوية ، فهى مشروعات ذات فوائد صحية واقتصادية واجتماعية فى آن واحد .

العلاج الريفى :

شرعت المراكز الاجتماعية فى مقاومة آفات الريف الثلاث : الجهل والفقر والمرض ، مستخدمة فى ذلك طبيبا وإخصائيا زراعيا واجتماعيا ، وزائرة صحية ومولدة .

على أن الأطباء لم يقبلوا اقبالا كافيا على العمل فى الريف ، مما أدى إلى قعود المراكز الاجتماعية عن القيام بالتزاماتها ، وحرمت القرى حرمانا تاما من أسباب العلاج والوقاية .

وبناء على قرار مجلس قيادة الثورة ، تكونت لجنة للتعبئة الصحية لدراسة النشاط الطبي والصحي الذي تقوم به المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية في الريف .

وأوصت اللجنة بضرورة العناية بالخدمات الصحية التي تهدف إلى اصلاح البيئة في القرية عن طريق لجنة صحية ينشئها الأهالي أنفسهم ، وتعمل هذه اللجنة على تعميم عمليات المياه الصغيرة ، ونظافة القرية ، ورشها بمبيدات الحشرات ، وحث السكان على نظافة مساكنهم وإنشاء المراحيض القروية البسيطة التكاليف .

وقامت اللجنة باحصاء عدد الأطباء المشتغلين ، فتبين لها أنهم يناهزون ٥٣١٤ طبيبا . منهم ٣١٠٠ يعملون في القاهرة والاسكندرية ، و١٩٦٠ في عواصم المديريات والمراكز و٢٣٤ في المجموعات الصحية و٢٠ باقي الأطباء الذين يعملون أحراراً في القرى .

واتضح من هذه الاحصائية مقدار حاجة الريف إلى الرعاية والعناية ، وخاصة إذا علمنا أن عدد سكان الريف يبلغ ثلاثة أرباع سكان الجمهورية ، وأن الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والانكستوما والملاريا والأرماد تصيب سكان القرية أكثر مما تصيب أهل المدينة ، وأن القرية الموبوءة بمختلف الأمراض هي التي تحمل إلى المدينة كل أنواع الغذاء سواء من اللبن أو الخضر أو الفواكه .

لذلك استقر الرأي على وضع مشروع صحي ريفي يتلخص فيما يلي :

أولا — يتفق الطبيب مع هيئة أهلية تمثل سكان المنطقة الريفية الذين يتعاونون فيما بينهم على دفع الأجر المتفق عليه ، فيشعر كل من الطرفين بحاجته للآخر فيتبادلان المنفعة والرأي .

ثانيا — يؤسس سكان القرية — سواء أكانوا جمعية مركز اجتماعي أم جمعية تعاونية — عيادة طبية مجهزة بالالات والأدوات اللازمة لعمل الطبيب .

ثالثا — يلتزم الطبيب أن يقدم لسكان القرية مختلف الخدمات الطبية والعلاجية والوقائية والتعليمية وإعطاء عناية خاصة لمقاومة أسباب العدوى بالأمراض المتوطنة والرمد وتسجيل الاحصاءات الصحية الحيوية ونشر المبادىء الأساسية للثقافة والإرشاد الصحي .

رابعا ــ يقوم المشروع على مبدأ الشركة والتعاون بين السكان أنفسهم ، حيث يعتمد أولا على اشتراكات العائلات ، على أن يكون مستوى الاشتراكات التى تدفع أول العام فى محيط امكانياتهم فى حدود مبلغ يتراوح بين ٢٥ قرشا و ٧٠ قرشا فى العام الواحد للأسرة ، على أن يعفى من دفع الاشتراك الفقراء المقيدون فى سجلات الضمان الاجتماعى .

كما يعتمد المشروع اعتماداً وثيقا على اعانة من الحكومة المركزية ــ فنية ومادية ــ لجمعية القرية حتى تساعدها على تنفيذ برنامجها الصحى دون أن تتقيد الحكومة بنظام الكادر العام أو الروتين أو اللوائح أو النظم العامة .

خامسا ــ يحصل الطبيب على مكافأة سنوية قدرها ٢٤٠ جنيها ومسكن لائق فى القرية بالمجان ، كما يحصل على ٢٠ قرشا عن كل زيارة منزلية للمريض فى بيته ويعطى عن كل مريض يتردد على العيادة الخارجية قرشا واحداً من رسم العيادة الذى يدفعه المريض على أن تحسب له هذه المبالغ فى نهاية كل شهر مع المكافأة المتفق عليها .

ويحتم المشروع أن تكون أعمال مقاومة وعلاج الأمراض المتوطنة والأرماد والتطعيم العمومى ورعاية صحة الحوامل بدون أجر ، كما يعافى الفقراء فى حالات الحوادث .

سادسا ــ يعين الطبيب بعقد لمدة سنة يتجدد من تلقاء نفسه .

سابعا ــ ينظم المشروع طريقة مؤاخذة الطبيب إذا لوحظ عليه مخالفات من ناحية سلوكه أو عمله .

ثامنا ــ راعى المشروع استمرار اطلاع الطبيب على تقدم العلوم والفنون الطبية وذلك بامكان انتداب الطبيب كل ثلاث سنوات لمدة محدودة لاحدى الكليات الطبية بمصر لكى يقف على التطور الفنى فى فروع العلوم الطبية .

تاسعا ــ يحسن تنظيم الأعمال العلاجية عامة ، ولامكان التعاون والاستفادة من مختلف الهيئات الفنية والمستشفيات التى تقوم وزارة الصحة بالاشراف عليها ، يراعى مستقبلا فى توزيع المؤسسات العلاجية الحكومية فى أنحاء الريف ، أن تكون فى مكان

يسمح باستقبال ورعاية الحالات الصعبـــة التى يمكن أن تحول اليهامن طبيب القرية وبذلك يرتفع مستوى العلاج ويشعر الطبيب أن هناك معينا له من زملائه بالمؤسسة الحكومية القريبة يمكن أن يستعين به لضمان علاج القرويين بأسهل الطرق وأحسنها

وقد بدىء فى تنفيذ المشروع بتعيين نخبة من الأطباء الامتياز بمستشفيات وزارة الصحة فى المراكز الاجتماعية فى الريف بلغ مجموعهم زهاء ٢٠٠ طبيب كدفعة أولى . كما تعمل مصلحة الفلاح على نشر الدعوة العامة بإنشاء جمعية إصلاح ريفى واعتمدت لها الجمعيات مبالغ من ميزانيتها لهذا الغرض .

الخدمات العامة

يقاس رقى الأمم بمستوى الخدمات التى يتيسر لأفرادها الحصول عليها سواء فى ذلك تلك الخدمات التى تقدمها الدولة أو تقوم عليها مؤسسات أخرى ، سواء أكانت فرديه أو جماعية أو « تعاونية » . وهذه الخدمات منها مايقدم بالمجان ومنها مايقدم لقاء أجر قليل أو كثير . ومنها مايعم أو يكاد يعم أفراد الشعب جميعا ، ومنها ماينصب على فريق من الأفراد فى مرحلة معينة من العمر أو تحت ظروف عامة معينة ، ومنها ما ينصب على ذوى الحاجة فى وقت حاجتهم إلى الخدمة . ولا شك فى أن الأصل فى الخدمات انها تنشأ نتيجة للشعور بالحاجة إليها فى أغلب الأحيان ، وكلما ترقى المستوى الاجتماعى والفكرى ومستوى الوعى الخاص والعام كلما نشأت حاجات جديدة فى مستوى أعلى فأعلى . وكثيرا ما تنشأ « خدمات » ولا يكون هناك شعور بالحاجة إليها ، إما لنقص فى الوعى أو لأن هذه الخدمات تبعد كثيراً أو قليلا عن المساس بحاجات الناس .

ولا يخفى ان مستوى الخدمات مرتبط أوثق ارتباط بمستوى الإنتاج ، فكلما ارتفع المستوى الإنتاجى فالاقتصادى لأمة ما ، كلما تهيأت لها السبل لتقديم خدمات أوفر وأوفى وأوسع مدى للمواطنين ، وفى هذه الحالة يتسع مجال الخدمات فيشمل كل محتاج إلى الخدمه ، وتنظم الخدمات وتوزع توزيعا يجعلها فى متناول الأفراد والجماعات فتتيسر لهم الحياة الإنسانية الكريمة .

والمقصود بالخدمات العامة هو ماتقدمه الهيئات الحكومية والأهلية للشعب لرفع مستواه وتهيئة أسباب الطمأنينة والرغد والعيش الكريم لأفراده ، فتيسير سبل التعليم وحفظ الأمن وإشاعة العدل والعناية بالصحة والاشراف على المرافق العامة كالمياه والنور والمجارى والمواصلات ، كلها خدمات رئيسية تؤديها الدولة لأفراد الشعب.

وتقدم الدولة إلى جانب هذا نوعاً آخر من الخدمات يقوم على رعاية الأفراد وتنظيم شئونهم من الناحية الاجتماعية ، فتقدم المساعدات للعجزة وذوى العاهات ومن ضاقت بهم سبل العيش وهو ما يعرف بالضمان الاجتماعى ، وتنظم شئون العمال فى ميادين الصناعة والزراعة وتؤمنهم على مستقبلهم ، وتعمل على توفير السلع الضرورية اللازمة للاستهلاك وتوفير الشروط الصحية فى المساكن ، وتنظم وسائل التوجيه العام والترفيه كالاذاعه والسينما والمسرح .

الجهات التى تقدم الخدمات :

وتشترك وزارات المعارف والصحة والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والزراعة والأوقاف والارشاد القومى والداخلية ، فى تقديم هذه الخدمات كما تساهم بعض الهيئات والمؤسسات الأهلية فى تقديم أنواع أخرى من الخدمات : فالمؤسسات العالية والتعاونية ومؤسسات الشباب التى تتناول النواحى الثقافية والرياضية والترويحية وتنظيم أوقات الفراغ ، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التى تقوم على رعاية الاسرة والطفولة والاحداث المشردين — كلها تكمل ما تقدمه الدوله من خدمات .

وغنى عن البيان ان الجهود الحكومية لن تفى بكل حاجات الشعب ، ولهذا كان الواجب يقضى بتعبئة الجهود الأهلية لكى تتضامن مع الجهود الحكومية فى ميادين الخدمة العامة .

ماذا نفيد من الخدمات العامة :

وتهدف الخدمات العامة ، سواء الحكومية أم الأهلية إلى رفع مستوى الشعب وتيسر لأفراده سبل الحياة الرغدة . وتنظيم هذه الخدمات وتوزيعها توزيعاً صحيحاً وجعلها فى متناول جميع الأفراد ، من شأنه أن يرفع روحهم المعنوية ويكون منهم مواطنين صالحين قادرين على تحمل أعباء الحياة ومسئولياتها فى مجتمع متحضر .

ولا جدال فى أن رفع مستوى الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأفراده يزيد من قدرتهم على الانتاج ويوفر أسباب الرخاء فى البلاد . والصلة بين الخدمة العامة والانتاج واضحة جلية فكل منهما وسيلة للأخرى ونتيجة لها فى الوقت نفسه ، ومراعاة التوازن

السليم بينهما يضمن للبلاد نهضة انتاجية مضطردة وارتفاعا متزايداً لمستوى المعيشة ، وينشر الطمأنينة بين أفراد الشعب ويشيع الثقة والأمل فى نفوسهم .

رسالة مجلس الخدمات العامة :

وقد أخذت حكومة الثورة على عاتقها تحقيق هذين الأمرين ، فكما انشىء مجلس الإنتاج القومى لرفع مستوى الإنتاج ورسم سياسة لبناء صرح الاقتصاد القومى ، كذلك أنشىء مجلس الخدمات العامة لرسم سياسة تهدف إلى رفع مستوى الأفراد والجماعات وتيسر لهم سبل الارتقاء والنهوض .

ويقوم المجلس الدائم للخدمات العامة فى الوقت الحاضر برسم سياسة شاملة تقوم على النقطتين التاليتين :

أولا — تنظيم الخدمات الحكومية عن طريق المساهمة فى اعداد ميزانيات دقيقة لكل فرع من فروعها بحيث لاينفق المال ولا يبذل الجهد إلا فى الموضع الذى يثمر فيه الثمرة المرجوة ويعود بأكبر الفائدة على المواطنين .

ثانيا — التنسيق بين الخدمات الحكومية من جهة والخدمات الأهلية من جهة أخرى والعمل على تشجيع الهيئات والمؤسسات الأهلية — وهى التى يضطلع بها جماعات من أفراد الشعب — وتوسيع نطاقها وتوجيهها ، واثارة اهتمام الأفراد بها كى تزيد مساهمتهم فيها وكى تفيد البلاد من هذه الطاقة البشرية المتمثلة فى ملايين المواطنين فى المدن والقرى . ولا شك أن دعم الجهود الأهلية وتشجيعها ، فيه تنمية لوعى الشعب وضمان لاستجابته لحركة الاصلاح الشامل التى بدأتها الحكومة .

ماذا كان يحدث فى الماضى :

وتجدر الاشارة هنا الى أن الخدمات العامة كانت تؤدى فى العهود الماضية بطريقة مرتجله لاتعتمد على الدراسة أو النضج ولا تناسق فيها ولا ترابط ، فكانت لاتحقق الغرض منها على الرغم مما كان ينفق عليها من المال ، بل انها لم تؤد إلى رفع مستوى المعيشة فى مصر إلى الحد اللائق بشعب يعيش فى عالم متحضر .

وتقوم الدراسة التى يضطلع بها الان أعضاء مجلس الخدمات وخبراؤه على البحث فى توزيع الخدمات بالنسبة للمناطق وكثافة السكان ومدى حاجتهم إلى الخدمة ، وتقدير تكاليفها ومدى مايصرف على الفرد حتى يحصل على الخدمة ، وقياس كفاءة الأداة التى تقدم الخدمات بتقدير مايفيده الأفراد منها ، وتبسيط اجراءات الخدمة وتيسير حصول الأفراد عليها .

وتتناول مشروعات الإصلاح التى أخذ مجلس الخدمات العامه على عاتقه دراستها ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها فى النقط الآتية :

أولا ــ الإنشاء والتعمـــير :

اعادة تخطيط القرى والمدن ، واعداد المساكن الملائمة للأفراد ولا سيما فى الريف وتزويد القرى بمياه الشرب النقية وإنشاء عمليات الجارى .

ثانياً ــ الصحـــة :

علاج الأوضاع التى تضر بالصحة العامة فى القرى والمدن ومكافحة الأمراض وتوسيع نطاق الخدمات الصحية القائمة عن طريق بناء المستشفيات وإنشاء المستوصفات وزيادة عدد الأسرة فى المستشفيات الموجودة .ومن بين المشروعات التى استأثرت بأولوية البحث ،مشروعات مكافحة الدرن وانشاء معهد ومركز تدريبى لمرضى شلل الأطفال والسرطان .

ثالثاً ــ التعليم :

التوسع فى انشاء المدارس والمعاهد الفنية فى المدن والقرى ونشر الثقافة العامة والتعليم المهنى ومحو الأمية من الريف .

رابعاً ــ الخدمة الاجتماعية :

وضع برنامج واسع النطاق للخدمة الاجتماعية فى الريف والمدن ، بحيث يفيد الأفراد أكبر فائدة ممكنه من خطة الاصلاح الشاملة ــ بما فى ذلك زيادة عدد المراكز الاجتماعية وزيادة عدد القائمين على الخدمة فيها ، ودعم المؤسسات التعاونية والعمالية ومؤسسات خدمة الشباب والهيئات التى تقوم

على رعاية الأسرة والطفولة والأحداث والمشردين . وإصدار التشريعات التى تكفل صيانة الأسرة والمحافظة على كيانها .

خامساً ــ الانتاج :

تنمية دخل الفرد فى المدن والقرى عن طريق تشجيع الصناعات المختلفة ولاسيما الصناعات الريفية الصغرى وزيادة الانتاج الحيوانى ومراعاة التوافق بين توزيع السكان فى المناطق المختلفة وبين توزيع مواد الانتاج .

المشروعات التى أقرها المجلس :

وقد أقر المجلس الدائم للخدمات العامة سلسلة من المشروعات وأعد طائفة أخرى وصل البحث فيها الى المرحلة النهائية وأمكن تدبير مبلغ سبعة ملايين ونصف مليون جنيه من جملة الأموال المصادرة ، ومبلغ مليون وسبعمائة الف جنيه من مؤسسة أبنية التعليم ، وتدبير مبلغ ٥ مليون و٣٨٢٫٠٠٠ جنيه من ميزانية الدولة للقيام بتنفيذ سلسلة مشروعات يستغرق تنفيذها حوالى سنة ونصف سنة وهى تشمل مايلى :

برنامج مكافحة الدرن ، وتبلغ نفقاته مليونا و١٧٤ الف جنيه .
ومشروع مستشفيات الأمراض العقلية وتبلغ نفقاته ٦٢١ الفا و١٠٠ جنيه .
ومشروع مقاومة الأمراض المتوطنة ، ويتكلف ٤٤٦ الفا و٦٠٠ جنيه .
ومستشفى خاص لعلاج السرطان ، ويتكلف ١٠٩ آلاف و٥٠٠ جنيه .
ومستشفى للموظفين ويتكلف ١٠٩ آلاف و٥٠٠ جنيه .
ومستشفيات للعمال ، وتتكلف ٧٤٦ الفا و٥٠٠ جنيه .
ومساكن لطلبة الجامعات ، وتتكلف ٧٤٦ الفا و٥٠٠ جنيه .
والوحدات المجمعة للخدمات بالريف بما فى ذلك انشاء ٢٠٠ مدرسة ، وتتكلف ٤ ملايين و٥٧٧ الف جنيه .

وبرنامج تعميم مياه الشرب ، ويتكلف ٥ ملايين و ٥٠٨ آلاف جنيه .
ومساكن للطلبة السودانيين ، وتتكلف ٩٩ الفا و٥٠٠ جنيه .

وانشاء نقط بوليس وتكلف ٩٩ الفا و ٥٠٠ جنيه .

وسيتم تنفيذ جميع هذه المشروعات خلال السنة المقبلة ، ماعدا برنامج تعميم مياه الشرب ، الذى سينتهى خلال سنة ١٩٥٦ .

وفيما يلى تفصيلات هذه المشروعات :

١ — المركز التدريبى لمرض شلل الأطفال :

درست رزارة الصحة خلال صيف عام ١٩٥٣ مشروع انشاء معهد لشلل الاطفال وألفت لذلك لجنة من بعض أساتذة كلية الطب بجامعة القاهرة ومستشفى الاطفال بوزارة الصحة ورأت اللجنة ضرورة إنشاء معهد للتدريب واجراء التجارب والأبحاث الوقائية من مرض شلل الأطفال .

كما أوصت هذه اللجنة أيضا بالاستعانة بالهيئات الدولية المختصة فى إنشاء هذا المعهد وتجهيزه وإمداده بالخبراء اللازمين ، والعمل على جعله مركزاً اقليمياً تفيد منه دول المنطقة أيضاً .

وأحالت وزارة الصحة هذا المشروع إلى المجلس وأوضحت أنها من جانبها توافق على اعتماد مبلغ عشرة آلاف جنيه من وفورات ميزانيتها أو من الأموال المصادرة لشراء الأجهزة الخاصة بالمعهد .

وقرر المجلس فى جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ الموافقه على انشاء مركز تدريبى لمرض شلل الأطفال فى حدود مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه تدبر من وفورات الميزانية العامه .

٢ — سياسة امداد القرى بمياه الشرب :

قدم إلى المجلس تقرير مفصل عن هذا الموضوع من اللجنة الفنية التحضيرية الأولى بوزارة الشئون البلدية والقروية خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ . واستعرضت لجنة الشئون الصحية والعمرانية تفاصيل المشروع ودرسته دراسة مستفيضة خلال عدة جلسات ووضعت فى صدده ثلاثة تقارير تناولت الخطوات المختلفة لانشاء محطات وعمليات المياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلى منذ عام ١٩٣٦ إلى الآن ، ونسبة المنتفعين من سكان الجمهورية بتلك المياه ، وما يخص الفرد من تكاليف مشروعات المياه الكبرى (المياه المرشحة) والصغرى (المياه الجوفية) .

وأوصت اللجنة بأن يراعى فى تصميم شبكات وخزانات العمليات الصغرى الجوفية إمكان استعمالها عندما تستمد المياه المرشحة من العمليات الكبرى أو من عمليات المياه المرشحة التابعة لمصلحة البلديات فى المنطقة بعد توسيعها وتقويتها حتى لايحدث ازدواج فى التكاليف . على أن تنفذ هذه السياسة خلال ست سنوات تبدأ من السنة المالية القادمة وقدر المبلغ المطلوب لكل عام بحوالى ٣ مليون جنيه .

وقد وافق المجلس فى جلسة ٩ فبراير على سياسة امداد القرى بالمياه الصالحة للشرب على أن يحدد لتنفيذ البرنامج المرسوم ست سنوات .

٣ ــ مشروع مكافحة الدرن :

قدم هذا المشروع إلى المجلس من وزارة الصحة ، فتولت بحثه لجنة الشئون الصحية والعمرانية فى عدة جلسات وقدمت عنه تقريراً مفصلا عرض على المجلس . كما تألفت لجنة فرعية للبحث فى « ضغط تكاليف منشآت الدرن » .

وقد لاحظت اللجنة على ضوء البيانات والاحصاءات المقدمة من وزارة الصحة انه يوجد فى جمهورية مصر حوالى ٤٠٠٠ سرير مخصصة لمرضى الدرن . وان الحاجة تقضى بضرورة وجود سرير واحد لكل ألف من السكان على الأقل أى حوالى ٢٥ ألف سرير . وانه إذا ووفق على تحقيق المشروع كله خلال عشر سنوات ، كان الواجب اعتماد برنامج لانشاء ٢١ ألف سرير جديد بواقع ٢١٠٠ سرير كل عام .

وأوصت لجنة الشئون الصحية والعمرانية :

أولا ــ باعطاء الأولوية لمشروعات مكافحة الدرن بين باقى المشروعات الأخرى لوزارة الصحة .

وثانياً ــ وجوب المبادرة إلى اتخاذ خطوات سريعة حاسمة حتى لاتزداد مسألة انتشار الدرن خطورة عاما بعد عام .

كما رأت اللجنة زيادة عدد الأسرة المخصصة لمرضى الدرن بمقدار ٤١٧٠ سريراً جديداً أى مايعادل برنامج سنتين من برنامج السنوات العشر المقترح تنفيذه .

كما وضعت تقديرات مخفضه لتكاليف انشاء السرير الواحد وتجهيزه وادارته بلغت

نحو ٢٩١ جنيها بدلا من ١٣٠٠ جنيه التى كان يتكلفها من قبل أو ٧٠٠ جنيه كما هو مطلوب فى الاعتمادات المخفضة التى طلبتها وزارة الصحة .

وقد قدرت تكاليف انشاء ٤١٧٠ سريراً جديداً للدرن بمبلغ ٩٧٠ ألف جنيه تقريباً مع مراعاة ان حوالى ١٦٥٠ سريراً سيتم تأثيثها وتجهيزها فقط ويمكن وضعها فى مبانى المستشفيات الحالية .

٤ ــ المساعدات والخدمات اللازمه لإقليم النوبه :

أحيل هذا الموضوع على المجلس ، من مجلس الوزراء فى أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ فدرست لجنة الشئون الصحية والعمرانية تفاصيله فى جلسة ٣٠ نوفمبر وألفت لجنتين فرعيتين لاستكمال بحثه . وقد أوصت اللجنة بما يأتى :

فيما يتعلق بتوحيد وتبسيط منشآت الخدمات :

ا ــ الاستعانه بالوحدات العائمة فى أداء الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية .

ب ــ تعزيز الخدمات القائمة حاليا بحيث تزيد من كفايتها لاستيعاب احتياجات الأهالى والوفاء بها إلى أقصى حد ممكن .

جـ ــ دراسة موقف سكان النوبة ــ بمناسبة انشاء السد العالى ــ بالاشتراك مع المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، حتى يمكن تهيئة التدابير اللازمة لاسكانهم ورسم سياسة الخدمات فى المناطق التى ستقرر ترحيلهم إليها .

ورأت اللجنة :

أولا ــ البدء فوراً فى إنشاء مدرسة للمعلمين لاعداد مدرسين من أبناء النوبه .

ثانياً ــ إمداد المدارس الحالية فى النوبه باخصائيين من وزارة الشئون الاجتماعية .

ثالثاً ــ إنشاء وحدتين صحيتين من المبانى الخشبية التى يمكن نقلها من مكان إلى آخر لمعالجة الأمراض المتوطنه .

وفيما يتعلق بتجميع وسائل النقل النهرى وتوحيد ادارتها .

رابعاً ــ السماح لوزارة المعارف باستئجار « لنش » لاستعماله فى المرور والتفتيش على المدارس .

خامساً ــ السماح لوزارة الصحة باستئجار « لنشين » مجهزين للإغاثه والإسعاف ونقل المرضى .

سادساً ــ الاتصال بمصلحة السكك الحديدية لعمل مشروع تنظيم خطوط منتظمة للنقل المائى ببلاد النوبه ــ على أن تكون مصرية صميمة .

ــ وقد وافق المجلس على هذه التوصيات بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٥٤ . كما وافق على اقتراح الاعتمادات التالية الخاصة بالخدمات اللازمة لأقليم النوبه .

جنيه ــ بالنسبة لوزارة المعارف :

٥٣٨٨ لإنشاء فصل بمدرسة المعلمين .

١٤٦٢ استئجار لنش للأغراض التعليميه .

ــ بالنسبة لوزارة الشئون الإجتماعية .

٤٨٠٠ لانشاء ٣ وحدات اجتماعية .

ــ بالنسبة لوزارة الصحة :

٢٩٢٥ استئجار لنشين للأغراض الطبية .

٢٤٠٠ إنشاء وحدتين طبيتين متنقلتين .

١٦٫٩٧٥ المجمـــوع

٥ ــ تخطيط القرية ومرافقها ومساكنها :

قدم هذا الموضوع إلى المجلس من اللجنة الفنية التحضيرية الثانية بوزارة الشئون البلدية والقرويه ، وأخذت فى دراسته لجنة الشئون الصحية والعمرانية منذ شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وقد حضر مداولاتها مقرر اللجنة الوزارية ، وقد قدمت لجنة الشئون الصحية والعمرانية ، التوصيات التاليه :

أولا ــ تكوين نواة للتخطيط من مختلف الادارات الهندسية بالأقاليم ، وقدرت الاعتمادات اللازمة لتدعيم مصلحة الشئون القروية بالمهندسين والاخصائيين بمبلغ ٣٠ ألف جنيه سنوياً ، كما قدرت مبلغ ٥٠ ألف جنيه سنوياً لتحضير الخرائط ورفع المستوى فى القرى .

ثانياً — إنشاء هيئة خاصة لبحوث البناء المختلفه .

ثالثاً — إعداد فنيين فى التخطيط .

٦ — المشروعات الخاصة بواحة سيوه :

أحيل هذا الموضوع على المجلس من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وقد بحث مجلس الخدمات التقارير التى قدمت إليه من مجلس الانتاج عن التوسع الزراعى فى واحة سيوه . ورأى مجلس الخدمات إيفاد بعثة من الاخصائيين إلى الواحة لدراسة أحوالها من جميع النواحى . وأمضت البعثة فى الواحه نحو ١٥ يوما من أواخر ديسمبر إلى أوائل يناير سنة ١٩٥٤ ، وقدمت تقريراً مفصلا شاملا تناول جميع المسائل الاقتصادية والاجتماعيه والتعليمية والصحية للواحه ، ويعد هـــذا أول تقرير دقيق مدعم بالاحصائيات والبيانات ، عن واحة سيوه .

وقدمت بعثة سيوه توصياتها إلى المجلس فوافق عليها فى جلسة ٢ مارس سنة ١٩٥٤ وهى تتلخص فيما يلى :

١ — توزيع بعض الأراضى المستصلحة على عائلات تهاجر من وادى النيل للاستيطان بالواحه ، بعد التحقق من خلوهم من الأمراض مع تيسير نقلهم وإعانتهم .

٢ — تصنيع المنتجات الزراعيه وتيسير نقلها .

٣ — إيجاد خدمات صحية واجتماعيه وتعليميه .

تنـــظيمات :

وقد قامت لجنة الشئون التعليمية والاجتماعية بدراسة موضوع تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمـل وتقدمت إلى المجلس بسياسة ثابتة تقوم على الأهداف الرئيسية الاتية :

ا) تنظيم العلاقات الصناعية وتجنب المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال قبل وقوعها أو تسهيل فضها إن وقعت .

ب) ضمان شروط العمل العادلة ، وحماية العمال وتأمينهم ضد طوارىء العمل .

ج) توحيد المنظمات العمالية ، ومساعدتها على تفهم رسالتها ،

د) تحقيق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة عن طريق رفع المستوى الثقافى والمهنى بين العمال .

٨ — قامت لجنة الشئون التعليمية والاجتماعية بدراسة تنظيم الأسرة وقد قدم هذا الموضوع إلى المجلس من لجنة مشروع السنوات الخمس بوزارة الشئون الاجتماعية . فأقر المجلس بعض التوصيات الخاصة بتنظيم الأسرة فى جلسته المنعقدة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وشكلت لجنة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ من السادة وزراء العدل والأوقاف والمعارف والشئون الاجتماعية ومقرر اللجنة الوزارية للشئون الاجتماعية ورئيس مجلس الخدمات وسكرتيره العام .

وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ورأت ضرورة ادخال تعديلات على بعض القوانين الخاصة بالزواج والطلاق ، تتناول تقييد الزواج بأكثر من واحدة ووجوب الحصول قبل عقده على إذن من القاضى الشرعى ، وتنظيم الطلاق وتقرير التعويض المناسب للزوجة إذا طلقها زوجها دون مسوغ ، وكذلك تعديل لائحة المأذونين الشرعيين . وقد أقر المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ هذه التوصيات مع استمرار المناقشة فى المواد . وقامت لجنة الخدمات غير الحكومية بدراسة موضوع رعاية الشباب والتربية الرياضية . وقدمت بعد انتهاء بحثه مشروعا لانشاء مجلس أعلى للشباب والتربية الرياضية — تمثل فيه الهيئات الحكومية والأهلية التى تعمل فى محيط الشباب ، ويتولى هذا المجلس رسم السياسة العامة لرعاية الشباب وتنسيقه على أساس من الدراسة والبحث والتقويم والإحصاء .

وتكونت بالمجلس الدائم للخدمات العامة هيئة يطلق عليها « اللجنة الأهلية لمسائل السكان » تمثل فيها وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والارشاد القومى والمجلس الدائم للإنتاج القومى وعدد من رجال الاقتصاد والاجتماع والصحة ومن المختصين فى علم النفس والاحصاء .

وتعنى هذه اللجنة بالمسائل التاليه بصفة خاصة :ـ

أ) دراسة جميع الحقائق المتصلة بالاتجاهات السكانية فى مصر مع الاهتمام ببحث العوامل النفسية والاجتماعية التى تؤثر فى البيئات المختلفة وفى طبقات الشعب .

ب) دراسة العلاقة بين نمو السكان فى مصر وبين نموها الاقتصادى على ضوء مواردها الحالية وإمكانياتها الفعلية .

ج) التقدم باقتراحات وتوصيات يمكن اتخاذها أساساً لرسم سياسة سكانية تتفق وأهدافنا القومية وتحقق للبلاد مانرجوه لها من مكانة دولية عظيمة .

وبدأت اللجنة عملها ببعض الأبحاث التمهيدية عن علاقة نمو السكان بنمو الموارد ، وأثبتت هذه الأبحاث تخلف الموارد عن السكان فى الماضى وعدم ربط الزيادة فى السكان بالزيادة فى الموارد .

وستقوم اللجنة خلال ستة أشهر بوضع توصياتها فى صدد السياسة السكانية التى تقترح على الحكومة الأخذ بها .